وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف –
UNIVERSITE CHADLI BEN DJEDID -El Tarf-
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير
Faculté des sciences Economiques, Commerciales Et Sciences De Gestion

الرقم التسلسلي: السنة الجامعية: 2021/2020

قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

الاستثمار في الرأس المال البشري كخيار استراتيجي لتحقيق النمو الاقتصادي

-دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا-

تخصص: إدارة إستراتيجية

إعداد الطلبة:
- تليلي أمينة
- بورقعة نعيمة

- إشراف الدكتورة:
د. سنوسي سعيدة

ملخص

يلعب الاستثمار في رأس المال البشري دورا في تطوير الكفاءات البشرية، والذي يعتبر كخيار استراتيجي في النمو الاقتصادي وتطوير البشر في كل المجالات بالتركيز خاصة على قطاعي التعليم والصحة.

وتأسيسا على هذا فإن هذه الدراسة تهدف الى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وماليزيا، وتحديد الدور الذي يلعبه كل من التعليم والصحةباعتبارهما شكلا من اشكال الاستثمار ذو الإنتاجية العالية في الاقتصاد الجزائري والماليزي،من خلال الإصلاحات التي قامت بها كلتا الدولتين والتي مست جوانب القطاعين، من بينها تخصيص اغلفة مالية كبيرة بهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي والرفع من معدلاته ومواكبة التطورات الحاصلة في زمن الرقمنة والتكنولوجيا.

ومن بين أهم النتائج التي أفضتإليها الدراسة، أن الاستثمار في رأس المال البشري وتنميته من خلال توفير كل من تعليم فعال ورعاية صحية يؤدي حتما إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وتطورها.

الكلمات المفتاحية: رأس المال البشري، الاستثمار في رأس المال البشري، التعليم، الصحة، النمو الاقتصادي.

Summary:

Investment in human capital plays a role in developing human competencies, which is considered as a strategic option in economic growth and human development in all fields, focusing especially on the education and health sectors.
Based on this, this study aims to achieve high rates of economic growth in both Algeria and Malaysia, and to determine the role that education and health play as a form of high-productivity investment in the Algerian and Malaysian economies, through the reforms undertaken by both countries, which Aspects of the two sectors, including the allocation of large financial envelopes with the aim of advancing the wheel of economic growth, raising its rates and keeping pace with developments in the era of digitalization and technology.

Among the most important results of the study, investment in and development of human capital through the provision of both effective education and health care inevitably leads to an increase in the rates of economic growth and development.
Keywords: human capital, investment in human capital, education, health, economic growth

إهداء

إلى التي حملتني وهنا على وهن، ووفرت لي شروط الراحة التامة إلى طموحي في

الحياة وبذرة حلمي

إلى "أمي الحبيبة نجاة"

إلى الذي أورثني حب العلم والتعلم ودافعي في الحياة

إلى "والدي العزيز عين الله"

إلى أقرب الناس إلى قلبي ورفقاء دربي

إلى إخوتي وأخواتي

"أسماء، خولة، أيوب، يوسف"

إلى جميع زميلاتي وصديقاتي اللاتي رافقنني في المشوار الدراسي

إلى كل أساتذة وأستاذات جامعة الشاذلي بن جديد

إلى كل طالب علم

أمينة

إهداء

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها

إلى والدتي الغالية شفاها الله "فتيحة"

إلى من سعى و شقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح الذي

علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر

إلى والدي الحبيب "نوري"

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي

إلى إخوتي "صبري، رياض، عبد الناصر، مهدي"

الى العزيزة الغالية رفيقتي في حياتي أختي المدللة

إلى "إكرام"

إلى من ساندني ونصحني ووقف بجانبي معنويا

إلى "عبدو"

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح إلى من تكاتفنا يدا بيد ونحن نقطف

زهرة تعلمنا

إلى "صديقاتي وزميلاتي"

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى العبارات في

العلم إلى من صاغوا لنا من علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا طريق العلم

إلى كل "أساتذتنا الكرام وأستاذاتنا الكريمات"

نعيمة

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بشكره تدوم النعم، الحمد لله الذي قدرنا على إتمام هذا العمل والصلاة والسلام

على أشرف الأنبياء وخاتم المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا

كما لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بخالص الشكر إلى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث

وأخص بالذكر فضيلة الأستاذة "سنوسي سعيدة"

التي وجهتنا لإتمام هذا العمل بمتابعتها وملاحظاتها لها

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أصحاب الفضيلة، السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم

مناقشة واثراء هذا البحث بملاحظاتهم القيمة

وفي الأخيرة أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من قدم يد العون والمساعدة من قريب أو من بعيد

بإمداده للمعلومات والنصائح القيمة أو حتى بالتشجيع

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	ابعاد الاستثمار في الرأس المال البشري	31
(1-2)	علاقة العمر والخبرة بالدخل	61
(2-2)	كيفية تأثير الصحة على النمو الاقتصادي	69
(3-2)	دور التدريب في النمو الاقتصادي	73
(1-3)	الأنظمة الفرعية المشكلة للنظام التعليمي في الجزائر	78
(2-3)	نسبة الالتحاق بالمدارس قبل المرحلة الإبتدائية من (%اجمالي)	87
(3-3)	نسبة الالتحاق بمدارس المرحلة الإبتدائية من (صافي)	88
(4-3)	نسبة الالتحاق بمدارس المرحلة الإبتدائية من (% اجمالي)	89
(5-3)	معدل إتمام مرحلة الإبتدائية ذكور (% من الشريحة العمرية ذات الصلة)	90
(6-3)	معدل إتمام مرحلة الإبتدائية إناث (% من الشريحة العمرية ذات الصلة)	91
(7-3)	معدل إتمام المرحلة الإبتدائية (% إجمالي) من الشريحة العمرية ذات الصلة	92
(8-3)	معدل الالمام بالقراءة والكتابة ذكور (% من الذكور في الشريحة العمرية 15-24 سنة)	94
(9-3)	معدل الالمام بالقراءة والكتابة إجمالي شباب (% من السكان في الشريحة العمرية 15-24 سنة)	95
(10-3)	نسبة الالتحاق بمدارس المرحلة الثانوية من (% إجمالي)	96
(11-3)	نسبة الالتحاق بمدارس التعليم العالي من (% إجمالي)	97
(12-3)	معدل المواليد (اجمالي لكل 1000 شخص)	106
(13-3)	معدل الوفيات الأولي (لكل 1000 شخص)	107
(14-3)	معدل وفيات الأطفال دون 5سنوات (لكل 1000 مولود حي)	108
(15-3)	الزيادة السكانية (% سنويا)	109

(3-16)	العمر المتوقع عند الولادة (اجمالي بالسنوات)	110

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-3)	تطور عدد الطلاب في التعليم التحضيري(العام الدراسي 2018-2019 الى 2019-2020)	79
(2-3)	توزيع عدد الطلاب في التعليم الإبتدائي العام الدراسي 2018/2019	79
(3-3)	تطور عدد الطلاب في التعليم المتوسط 2015-2016 الى 2018-2019	80
(4-3)	تطور أعداد طلاب المرحلة الثانوية2015-2016 الى 2018-2019	81
(5-3)	توزيع حجم الاستثمارات على القطاعات	83
(6-3)	الإنفاق على التعليم (% من إجمالي الانفاق الحكومي)	98
(7-3)	الإنفاق على التعليم (% من إجمالي الناتج المحلي)	98
(8-3)	نصيب الطالب من الإنفاق في الإبتدائي (% من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي)	99
(9-3)	نصيب الطالب من الإنفاق في المرحلة الثانوية (% من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي)	99
(10-3)	نصيب الطالب من الإنفاق في مرحلة التعليم العالي (%من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي)	100
(11-3)	نمو إجمالي الناتج المحلي (سنويا%)	101
(12-3)	الإنفاق على الرعاية الصحية، القطاع العام (% من إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية)	110
(13-3)	الإنفاق على الرعاية الصحية (%من إجمالي الناتج المحلي)	111
(14-3)	نصيب الفرد من الإنفاق والرعاية الصحية (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	111

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
ملخص	أ
Summary	ب
إهداء	ت
إهداء	ث
شكر وعرفان	ج
قائمة الأشكال	ح-خ
قائمة الجداول	د
فهرس المحتويات	ذ-ز
المقدمة العامة	س-ق
الفصل الأول: الاطار النظري المفاهيمي حول الاستثمار في الرأس المال البشري	36-11
تمهيد	12
1- مفهوم الرأس المال البشري	13
1-1- تعريف الرأس المال البشري	13
1-2- أهمية الرأس المال البشري وخصائصه	14
1-3- مكونات ومؤشرات الرأس المال البشري	17
2- مفاهيم عامة حول الاستثمار في راس المال البشري	20

2-1- مفهوم وأهمية الاستثمار في الرأس المال البشري	20
2-2- أهداف وتصنيفات الاستثمار في الرأس المال البشري	22
2-3- العوامل المؤثرة في الاستثمار في الرأس المال البشري	25
3- المرتكزات الأساسية للاستثمار في الرأس المال البشري	27
3-1- نظريات الاستثمار في الرأس المال البشري	27
3-2- أبعاد الاستثمار في الرأس المال البشري ومحدداته	30
3-3- وسائل الاستثمار في الرأس المال البشري وقيوده	32
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني: أساسيات حول النمو الاقتصادي	74-37
تمهيد	38
1- ماهية النمو الاقتصادي	39
1-1- مفهوم النمو الاقتصادي	39
1-2- أنواع ومصادر النمو الاقتصادي	41
1-3- العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي	46
2- نظريات النمو الاقتصادي	48
2-1- النمو الإقتصادي لدى الكلاسيك والنيو كلاسيك	48
2-2- نظرية جوزيف شومبيتر في النمو الاقتصادي	51
2-3- النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر	53
3- العلاقة بين الرأس المال البشري والنمو الاقتصادي	55
3-1- أثر التعليم على النمو الاقتصادي	55
3-2- أثر الاستثمار في الصحة على النمو الاقتصادي	66
3-3- دور التدريب في النمو الاقتصادي	70
خلاصة الفصل	74
الفصل الثالث: اثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي	121-75
تمهيد	76
1- واقع وأوضاع التعليم في الجزائر وماليزيا	77
1-1- التعليم في الجزائر	77

1-2- التعليم في ماليزيا	83
1-3- مؤشرات التعليم في الجزائر وماليزيا	87
2- واقع وأوضاع الصحة في الجزائر وماليزيا	103
2-1- الصحة في الجزائر	103
2-2- الصحة في ماليزيا	105
2-3- مؤشرات الصحة في الجزائر وماليزيا	106
3- تجربة الانطلاق إلى النمو الإقتصادي في الجزائر وماليزيا	112
3-1- الجهود الجزائرية المبذولة لتحقيق تنمية الموارد البشرية والرأس المال البشري في الجزائر	113
3-2- تجربة التعليم الماليزية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي	116
خلاصة الفصل	121
الخاتمة العامة	127-122
قائمة المراجع	133-128

توطئة

يعد النمو الاقتصادي من الأولويات التي تسعى إليها كافة الدول المتقدمة منها والنامية لما في ذلك من انعكاسات على المجتمع بشكل عام من ارتفاع المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية، وقد أثبتت الدراسات والأبحاث انه لكي تحقق كل دولة نموا إقتصاديا، فانه لا بد لها من الاستثمار في كافة مواردها الاقتصادية المتاحة سواء كانت مادية آو بشرية، وأن الاستثمار في أحدهما فقط لم يعد كافيا لتحقيق أهدافها، حيث آن الاستثمار في الرأس المال البشري لا يقل أهمية عن الإستثمار في الرأس المال المادي بل المردود من الرأس المال البشري قد يكون أكبر.

كما يعد الاستثمار في الرأس المال البشري استثمارا منشودا خاصة بالنسبة للدول النامية، وذلك لحاجتها الملحة إلى توفير الأعداد الكافية من القوى البشرية المؤهلة والتي تعمل في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية إذ أن الدول النامية لا زالت تعاني من نقص في العمالة خاصة المؤهلة منها في كافة القطاعات. حيث يرتبط ذلك بقدرة الدول على تطوير نظام تعليمي يقدم مخرجات ذات فعالية تعزز سوق العمل بالكوادر المؤهلة، ومن هنا يعتبر البعض أن مخرجات التعليم تعتبر من بين المؤشرات الهامة التي تدل على قوة الرأس المال البشري في أي دولة.

إن الطريق للإندماج الإيجابي في منظومة الإقتصاديات المتقدمة رهنا بما يمكن إحرازه وتحقيقه في مجال الاستثمار في الرأس المال البشري من تعليم وتكوين وتدريب، وقبل كل ذلك زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ولكي يتحقق هذا الهدف لا بد أن يرتكز على عامل التعليم كركن أساسي في تراكم الرأس المال البشري، وتشير معظم نظريات النمو الاقتصادي إلى أن التقدم التقني يزيد من معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل، ويزداد التقدم التقني سرعة عندما تكون قوة العمل أفضل تعليما- لذا فإن ذلك يقود إلى حقيقة بأن تراكم الرأس المال البشري يعد عاملا أساسيا في التقدم التقني ويعد عنصرا أساسيا من

عناصر النمو المستدام للدول وبناءا على ذلك كثرت الدراسات والبحوث والمؤتمرات التي عقدت لتحديد مفهوم الاستثمار في الرأس المال البشري وتحليل مكوناته وأبعاده.

كما أصبحت الصحة من الأمور الأكثر أهمية في مجال التنمية، وذلك بوصفها من العوامل التي تسهم في النمو الإقتصادي وأحد مؤشراته. فلا يمكن تحقيقه تنمية إقتصادية بدون سكان أصحاء. ففي حين تمثل الصحة قيمة في حد ذاتها، فإنها تعتبر كذلك مفتاحا للإنتاجية والرخاء الاقتصادي والإجتماعي والثقافي. ذلك إن العديد من حالات التردي الصحية والصحة المعتلة تؤثر تأثيرا كبيرا في النمو والتنمية.

أولت الجزائر-كغيرها من الدول- اهتماما خاصا بالمورد البشري من خلال الإستثمار في كل من الصحة والتعليم والتدريب والبحث والتطوير بغية الحصول على مخرجات ذات جودة عالية تساهم في دفع عجلة النمو.

وهنا تبرز تجربة كل من الجزائر وماليزيا كونهما إنطلقت من الاهتمام الكبير بالتعليم وفي مختلف المراحل وتحمل النفقات الكبيرة من جهة، وتحسين صحة الناس من خلال تخفيض معدلات الوفيات وسوء التغذية لدى الأطفال وغيرها من جهة أخرى، ومن هنا يتطلب الاستثمار في الرأس المال البشري حجم معين من الإنفاق يختلف من دولة إلى دولة، وإحداث تغييرات جذرية كمية ونوعية على المشهد الصحي من حيث عدد الهياكل والإمكانيات وكذا المعنيين العاملين وقد أدركت دول العالم ومنها الجزائر وماليزيا أهمية الإهتمام بالعنصر البشري باعتباره المحور الرئيسي في عملية النمو، فهو وسيلته وغايته، فقد بذلت جهود كبيرة في السنوات الأخيرة في هذا المجال.

الإشكالية:

للوقوف على حيثيات وأبعاد هذا الموضوع والإلمام بمختلف جوانبه تمثلت إشكالية البحث في الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

ما أثر الإستثمار في الرأس المال البشري لتحقيق النمو الإقتصادي لكل من الجزائر وماليزيا؟

وللإجابة على هذه الإشكالية بشكل أكثر تفصيلا قمنا بتجزئة هذه الأخيرة إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يساهم التعليم في دولتي الجزائر وماليزيا من خلال الكوادر البشرية عالي التأهيل في زيادة معدلات النمو الإقتصادي؟

- كيف يعتبر تحسين الظروف الصحية في كل من الجزائر وماليزيا آلية لتحقيق النمو الإقتصادي؟

- كيف إن الإهتمام بالتعليم والصحة العامة يزيد من فاعلية الإستثمار في الرأس المال البشري؟

الفرضيات:

يقوم البحث على إختبار الفرضيات التالية:

- يساهم التعليم في دولتي الجزائر وماليزيا من خلال الكوادر البشرية عالية التأهيل في زيادة معدلات النمو الإقتصادي.
- يعتبر تحسين الظروف الصحية في كل من الجزائر وماليزيا آلية لتحقيق النمو الإقتصادي.
- الاهتمام بالتعليم والصحة يزيد من فاعلية الإستثمار في الرأس المال البشري.

أهداف البحث:

- إلقاء الضوء على واقع الإستثمار في الرأس المال البشري في كل من الجزائر وماليزيا، مع إبراز دوره في تحقيق النمو الإقتصادي.

-إبراز دور التعليم ومساهمته في تحقيق النمو الإقتصادي لكونه إستثمارا ذو عائد مستقبلي وليس تكلفة من خلال الإنفاق في كافة مراحله.

-محاولة المساهمة في إيجاد الطرق التي يتم من خلالها تنمية المورد البشري لتحقيق النمو الإقتصادي.

-اعتبار الصحة مفتاحا للإنتاجية كونها تؤثر تأثيرا كبيرا في النمو الاقتصادي.

أهمية البحث:

ترجع أهمية اختيارنا لهذا البحث إلى ما يلي:

- أن الموضوع يلقى في الحاضر إهتماما على الصعيد الدولي لما له من أهمية قصوى على المستوى العربي والوطني في ظل التحولات الراهنة.

- تبرز أكثر أهمية الموضوع في كونه تناول أهم العناصر الأساسية في تحقيق النمو الإقتصادي.

- محاولة تحصيل البيانات والدراسات ذات الصلة بالموضوع، وإعادة صياغتها على نحو يكون مفيدا للدارسين والباحثين.

منهج الدراسة:

قصد دراسة الموضوع وتحليله وللإجابة عن الإشكالية التي يثيرها البحث، للوصول إلى النتائج العلمية والعملية المرجوة، ارتأينا في هذه الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج المقارن، حيث نهدف من خلال إستخدام المنهج الوصفي إلى جمع بيانات وحقائق تصور واقع الإستثمار في الرأس المال البشري في كل من الجزائر وماليزيا وتحديد مدى فعاليتها في تحقيق النمو الإقتصادي. أما المنهج المقارن، فقد تم الإستعانة به قصد إجراء مقارنات بين مؤشرات الإستثمار في الرأس المال البشري في الجزائر بالمقارنة مع نظيرتها ماليزيا، كما اعتمدنا المنهج التحليلي، فكان استخدامه عبر كامل محاور البحث، وذلك بغرض التعمق في فهم وتبيان العناصر المكونة للموضوع بتحليلها وتحديد أثارها واستنباط التفسيرات والاستنتاجات ذات الدلالة.

أما فيما يخص أدوات الدراسة فقد اعتمدنا على مجموعة من الكتب والتقارير المتخصصة والدوريات والقوانين والإحصائيات والانترنت.

تقسيمات البحث

للإجابة على الإشكالية المطروحة، ولاختبار صحة الفرضيات المقدمة، قمنا بتقسيم هذه الدراسة بمضمونها إلى ثلاث فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، كل فصل ينقسم إلى ثلاث مباحث رئيسية، وقد تم تحديد فصلين لجانب النظري من الدراسة، في حين تم تخصيص فصل للجانب المتعلق بدراسة الحالة، حيث اشتملت المقدمة على إشكالية الدراسة وفرضيتها، أهداف وأهمية البحث، منهج الدراسة وهيكلها بالإضافة الى عرض الدراسات السابقة مع الإشارة إلى الصعوبات التي واجهها الباحث.

في **الفصل الأول** تم إلقاء الضوء على الإطار النظري المفاهيمي حول الإستثمار في الرأس المال البشري، وتعرضنا في المبحث الأول في هذا الفصل إلى مفهوم الرأس المال البشري، وفي المبحث الثاني تم التعرض إلى مفاهيم عامة حول الإستثمار في الرأس المال البشري وفي المبحث الأخير تطرقنا إلى المرتكزات الأساسية للإستثمار في الراس المال البشري.

وفي **الفصل الثاني** تعرضنا إلى أساسيات حول النمو الإقتصادي، حيث تناول المبحث الأول منه ماهية النمو الإقتصادي، أما المبحث الثاني لهذا الفصل نظريات النمو الإقتصادي، وفي الأخير تناول المبحث الثالث لهذا الفصل تحليل العلاقة بين الرأس المال البشري والنمو الإقتصادي.

أما **الفصل الثالث** فقد خصصناه للجانب التطبيقي، حيث تناولنا في المبحث الأول واقع وأوضاع التعليم في الجزائر وماليزيا، أما المبحث الثاني فقد انصب في واقع وأوضاع الصحة في الجزائر وماليزيا، أما بالنسبة للمبحث الثالث فقد استعرض بشيء من التفصيل تجربة الانطلاق في الجزائر وماليزيا.

وفي الأخير نختم دراستنا هذه بخاتمة عامة تكون كحوصلة لما تم التطرق إليه في مختلف محاور الدراسة، وقد حاولنا فيها اختبار صحة الفرضيات المعتمدة من التوصيات التي تكون متبوعة بالآفاق المستقبلية للبحث.

الدراسات السابقة:

سنحاول فيما يلي استعراض أهم الدراسات والأبحاث التي تمكنا من الإطلاع عليها:

– أجرى الباحث وعيل ميلود، من جامعة الجزائر، حالة: الجزائر 3، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2014/2013، دراسة بعنوان المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها: حالة الجزائر، مصر، السعودية –دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990، وتمحورت إشكالية هذه الدراسة فيما هو واقع المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في كل من الجزائر ومصر والسعودية؟ وما مدى ارتباط النمو الإقتصادي لهذه الدول بها؟ وماهي مختلف السياسات التي انتهجتها هذه الدول لدعم النمو الإقتصادي من خلال المداخل الحديثة له؟، وقد جاءت هذه الدراسة بالبحث عن محددات النمو الإقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها وواقعها، في ظل المداخل الجديدة التي تفرضها النظريات الحديثة للفكر التنموي بالإضافة إلى توضيح مدى ارتباط النمو الإقتصادي للدول التي اختارها الباحث إلى جانب الجزائر والتي هي من مناطق مختلفة وهي مصر والسعودية بالمحددات الحديثة له وتحديث الإنفتاح التجاري، والإستثمار في الرأس المال البشري ...، أما الجانب التطبيقي للدراسة فقد تطرق إلى الهيكلة الاقتصادية وسياسات تحقيق النمو الإقتصادي في كل من الجزائر، مصر، والسعودية. وتفعيل المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في هاته الدول-إشارة مقارنة بين بين الدول الثلاث-، وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتائج عديدة نذكر منها أن المصادر الجديدة الدافعة للنمو الإقتصادي خلال العقود الأخيرة ظهرت نظريات جديدة أسست لمصادر مختلفة عن المصادر التقليدية وأبرزت الإنفتاح التجاري وتوصلت إلى ظهور أثر الرأس المال البشري على النمو الإقتصادي من خلال دوره في تطوير هذا الأخير. كما توصلت أيضا إلى

أن السعودية أكثر انفتاحا خلال (1990-2010)، ثم الجزائر ثم مصر. تتقارب كل من هاته الدول في مستويات الرأس المال البشري.

-أجرت الباحثة نادية ابراهيمي، من جامعة فرحات عباس-سطيف 1-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2012-2013، دراسة بعنوان دور الجامعة في تنمية الرأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة) وتمحورت إشكالية هذه الدراسة في هل تؤدي الجامعة الدور المنوط بها في تنمية الرأس المال البشري للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؟ وقد جاءت هذه الدراسة بالبحث عن أهمية الجامعة التي تسهم في ترقية المجتمع، وتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والتي لا يمكن تحقيقها إلا بتنمية الرأس المال البشري والإستثمار فيه، أما الجانب التطبيقي للدراسة فقد تطرق إلى دور الجامعة وما تبذله من جهود في خدمة الفرد والمجتمع وتحقيق التنمية المستدامة والنهوض بالإقتصاد ودفع عجلة النمو الإقتصادي وقد خلصت الدراسة إلى نتائج عديدة نذكر منها اسهام الرأس المال البشري في تحقيق النمو الإقتصادي، وأن التعليم يعد من أهم وسائل نمو الرأس المال البشري، كما أبرزت دور الدولة الجزائرية وما تقوم به في سبيل تطويرها، كما توصلت إلى الدور المنوط الذي تبذله جامعة المسيلة في تنمية الرأس المال البشري نظرا لأهميته الكبيرة في تحقيق النمو الإقتصادي.

- أجرى الباحث محمد دهان، من جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2009-2010، دراسة بعنوان الاستثمار التعليمي في الرأس المال البشري-مقارنة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر-، وتمحورت إشكالية هذه الدراسة في لماذا يعد الإنفاق على التعليم إستثمارا في الرأس المال البشري ومن يمول هذا الإستثمار؟ كيف يمكن أن نقيم المجهود الإستثماري الذي بذلته السلطات العمومية الجزائرية على نظامها التعليمي في سبيل تكوين الرأس المال البشري؟ وما هي أهم محدداته؟ وقد جاءت هذه الدراسة بالبحث عن الإستثمار التعليمي في الرأس المال البشري والتركيز على دراسة مبررات إعتبار الإنفاق على التعليم إستثمارا للرأس المال البشري والتحليل النظامي للنظام التعليمي في الجزائر منذ

الإستقلال، أيضا تطور الإستثمارات التعليمية فيها ومحدداتها، أما الجانب التطبيقي للدراسة فقد تطرق إلى دور المورد البشري في النمو الإقتصادي في الجزائر بالمقاربة التفكيكية والإقتصادية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها أن الجزائر لم تدخر أي جهد في سبيل تكوين الرأس المال اللازم للنهوض بمسار النمو الإقتصادي للبلد وأبرزت أيضا أن الإنفاق على التعليم إستثمار في تكوين وتراكم الرأس المال البشري الذي توليه كل الدول أهمية بالغة.

– أجرت الباحثة نورة دكومي، من جامعة العربي بن مهيدي–أم البواقي–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2015–2016، دراسة بعنوان قياس أثر التعليم على النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة (1990–2012)، وتمحورت إشكالية هذه الدراسة في ما مدى تأثير التعليم على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)، وقد جاءت هذه الدراسة بالبحث عن قياس عن قياس أثر التعليم على النمو الإقتصادي في الجزائر وتحليل العلاقة بينه وبين التعليم، والمجهودات المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية فيما يخص التطور الذي عرفه النظام التعليمي في الجزائر ودوره في تحقيق النمو الإقتصادي. أما الجانب في التطبيقي قامت الدراسة بإبراز العلاقة الرياضية بين النمو الإقتصادي والتعليم بالإستعانة بتقنية الإنحدار الخطي المتعدد للمتغيرات، وقد خلصت الدراسة إلى نتائج عديدة نذكر منها، أن هناك إرتفاع عدد الهياكل، إرتفاع عدد الطلبة، الأساتذة، وتنوع الفروع وذلك بعد الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية أيضا خلصت إلى أن هناك إقبال متزايد على التعليم في الجزائر، كما توصلت إلى أن التوسع الكمي في مراحل التعليم الذي عرفته هذه الأخيرة كانت له أثار على النمو الإقتصادي.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

يعد إستعراض أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، يتضح أن الدراسة الحالية تتشابه مع الدراسات السابقة في الكثير من الجوانب، وتختلف معها في جوانب أخرى عديدة، وسنحاول فيما يلي تلخيص أهمها.

أوجه التشابه: وتتمثل في:

- تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة:
- الإهتمام بالعنصر البشري كخيار إستراتيجي وجعله من أولى الأولويات باعتباره المحرك الرئيسي لعجلة النمو الإقتصادي.
- تكوين المورد البشري والإهتمام به من خلال التعليم والإستفادة من خبراته ومؤهلاته.
- إحداث إصلاحات كبيرة في قطاع التعليم وعدم إدخار أي مجهود توليه كل من الجزائر وماليزيا له، للنهوض بمسار النمو الإقتصادي.
- تخصيص ظروف مالية كبيرة لقطاع التعليم بكل مستوياته.
- الإهتمام بالتعليم العالي والجامعة لما لها من دور كبير في خدمة الفرد والمجتمع والمساهمة في تحقيق النمو الإقتصادي.
- النمو الإقتصادي في الجزائر يتأثر بالتعليم من خلال الإستثمار في الرأس المال البشري وتوجد علاقة بين النمو وهذا الأخير إذ كلما تطور قطاع التعليم تنمو خبرة الفرد وتزيد كفاءته فترتفع انتاجيته مما يدفع بالنمو الإقتصادي إلى المضي قدما.

أوجه الاختلاف: تميزت الدراسة الحالية عن الدارسات السابقة على أنها:

- انفردت الدراسة الحالية في تناولها إلى معالجة موضوع الصحة في كل من الجزائر وماليزيا والإلمام بكل جوانبها السلبية والايجابية.

ما ميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها:

- إعتمدت على دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا على غرار الدراسات السابقة التي إعتمدت على دراسة حالة.

- تركيز الجزائر وماليزيا على قطاعي الصحة والتعليم، أما الدراسة الدراسات السابقة فركزت فقط على قطاع التعليم والإحاطة بكل جوانبه.
- مقارنة الجزائر مع دولة ماليزيا في قطاع التعليم والصحة، على عكس الدراسات السابقة التي إعتمدت على مقارنتها مع دول أخرى من مناطق مختلفة مثل: مصر، والسعودية.

صعوبات البحث:

من بين أهم الصعوبات التي إعترضتنا عند إنجاز هذه الدراسة نقص المعطيات والإحصائيات، وعدم تطابقها في بعض الأحيان إن توفرت، وهذا فيما يتعلق بمؤشرات التعليم، الصحة والنمو الإقتصادي في كل من الجزائر وماليزيا، كما أن تحليل المعطيات يحتاج أن يكون لدى الطالب خلفية على وضعية إقتصاد الدولتين ليتمكن من الإلمام بالموضوع وتحليل المعطيات بشكل صحيح، بالإضافة إلى حداثة الموضوع التي أدت إلى نقص في المراجع.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للاستثمار في الرأس المال البشري

تمهيد

يعد الاستثمار في الرأس المال البشري، في مقدمة القضايا التي تعنى بها المجتمعات، على إختلاف أنظمتها ومستويات نموها حيث أثبتت أن العنصر البشري ليس فقط هو أحد عناصر الإنتاج، ومحددات الإنتاجية، بل هو المؤثر الرئيسي في جميع مكونات النمو، بحيث أصبح في مقدمة المقاييس الرئيسية لثروة الأمم، كما يمكن النظر إلى الرأس المال البشري، على أنه كل ما يزيد من الطاقة الإنتاجية للعنصر البشري كالمعارف، والمهارات المكتسبة من خلال التعليم، والتكوين، والخبرة، والذي يتراكم بالإستثمار في التعليم والبحوث، بهدف زيادة كفاءة المورد في المستقبل.

إن الإهتمام الحالي بالاستثمار في الرأس المال البشري، سواء على مستوى المؤسسات من خلال التركيز على الموارد البشرية، أو على مستوى الدولة من خلال نظم التعليم والتكوين، والرعاية الصحية، ناتج عن التطور مستمر لمفهوم الرأس المال البشري، وعوائده المختلفة بالنسبة للمؤسسة أو الدولة على حد سواء.

وعموما يمكن إن نقسم التناول العلمي لمفهوم الرأس المال البشري، من قبل علماء الإقتصاد إلى التناول التقليدي والتناول الحديث، ولإظهار أهميته سيتم في هذا الفصل التطرق إلى العناصر التالية:

- **مفهوم رأس المال البشري**
- **مفاهيم عامة حول الاستثمار في رأس المال البشري**
- **المرتكزات الأساسية للاستثمار في رأس المال البشري**

1- مفهوم الرأس المال البشري

يعد الاستثمار في الرأس المال البشري في مقدمة القضايا التي تعني بها المجتمعات على إختلاف أنظمتها ومستويات نموها حيث ثبت أن العنصر البشري هو أحد عناصر الإنتاج ومحددات الإنتاجية بل هو المؤثر الرئيسي في جميع مكونات النمو الاقتصادي، وقد تعددت مفاهيم الرأس المال البشري من خلال عدد من الباحثين والكتاب، فكل واحد منهم يعرفه حسب منظوره الخاص.

1-1- تعريف الرأس المال البشري: للرأس المال البشري عدة تعاريف، منها:

يرى **بيكر** في كتابه الرأس المال البشري الذي تم نشره عام 1964، إن الرأس المال البشري مماثل للوسائل المادية للإنتاج، مثل: المصانع والآلات واستطاع الفرد الاستثمار في الرأس المال البشري، من خلال التعليم والتدريب والرعاية الطبية. وإعتمدت المخرجات بشكل جزئي على نسبة العائد من الرأس المال البشري المتوفر[1].

كما عرف **شولتز** الرأس المال البشري، على أنه "مجموعة الطاقات البشرية التي يمكن إستخدامها في إستغلال مجمل الموارد الاقتصادية، ويمثل المجموع الكلي والكمي والنوعي من القوى البشرية المتاحة في المجتمع، فإذا كان يمثل الكفاءات الذهنية والمستويات العلمية للسكان، فيتم تحديده من خلال المستوى التعليمي المرتبط بالخبرة والمعرفة، أما إذا كان الكلي فيحتسب من خلال المجتمع الكلي للسكان"[2].

كما يعرف أيضا على أنه "المعارف والمؤهلات والكفاءات وكل المميزات الأخرى التي إمتلكها أو إكتسبها الإنسان، والتي مدته بمزايا إجتماعية إقتصادية وشخصية، حققت له الرفاه الفردي والإجتماعي والإقتصادي"[3].

---

[1]- نادية ابراهيمي، **دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس –سطيف-، الجزائر، 2013، ص 4.

[2]- لبنى بابا سعيد، سامر زلاسي، **دور الاستثمار في راس المال البشري في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة :2005-2013**، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2015، ص 10.

[3]- مزيان بغداد، **أهمية استثمار الرأس مال البشري في التنمية البشرية**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر "سعيدة"، الجزائر، 2018، ص 4-5.

ويمكن من مجمل هذه التعاريف، إعطاء تعريف شامل للرأس المال البشري: "الرأس المال البشري يعبر عنه دائما بالمهارات والمعرفة، التعليم والمؤهلات، روح المبادرة والإبتكار والقدرة على مواجهة التغيرات، برامج تدريبية، والقيمة المضافة لكل عامل"[1].

1-2- أهمية الرأس المال البشري وخصائصه

1-2-1- أهمية الرأس المال البشري: يمكن تلخيص أهمية الرأس المال البشري في النقاط التالية[2]:

- خلق مصادر جديدة للدخل الوطني، كانت بديلة لدخل النفط بإعتباره مصدر غير متجدد وقابل للنفاذ.
- العنصر البشري هو أساس التنظيم، والتنسيق بين مختلف عناصر الإنتاج المادية والبشرية.
- الكفاءات البشرية هي أساس البحث العلمي، وتقنياته وتوظيف انتاجاته.
- العنصر البشري من أهم العناصر الإنتاجية، التي ساهمت في تحقيق التنمية. لكن لن يؤدي هذا العنصر دوره دون تعليم، حيث يساهم التعليم في تراكم الرأس المال البشري، وأشارت نظريات النمو الإقتصادي إلى أن التقدم التقني يزيد من معدل النمو الإقتصادي طويل الأجل. ويزيد التقدم التقني بسرعة عندما تكون قوة العمل أحسن تعليما. من هنا فان تراكم الرأس المال البشري ساعد في التقدم التقني، وإعتبر مصدرا من مصادر النمو المستدام.
- يعتبر من المصادر الحرجة والفريدة، التي أثرت على الأداء لأن ما يمتلكه الأفراد من معارف، ومهارات، وخبرات، وتعليم، وقدرات، ومهارات، وغير ذلك أثر بشكل مباشر على أداء المنظمات، فالمنظمة التي إمتلكت الرأس المال البشري غني إستطاعت إن تنافس، وتبقى، وتنمو، وتتطور، بفعل ما سيضيفه العاملون من إبداعات وابتكارات جديدة.
- يساعد في خلق معارف جديدة، فكلما كان الرأس المال البشري غني أكثر، كلما ساهم ذلك بشكل فاعل في خلق، وإبتكار، وإنشاء معارف جديدة لإستخدامها، وتوظيفها في تطوير عمل المنظمة.
- مورد يصعب على الآخرين تقليده فهو من الموارد الحرجة والنادرة، لذا يصعب تقليده، ومحاكاته وهذا يتطلب من المنظمة ضرورة المحافظة عليه، والإهتمام به، وعدم السماح بخسارته.

---

[1]- بن أحسن امال، بوهالي نوال، **الاستثمار في راس المال البشري ودوره في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة بعض الدول العربية–**، مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945، الجزائر، 2012، ص 66.

[2]- ميلودي رحيمة، **رأس المال البشري أحد الركائز الأساسية لتطبيق إدارة المعرفة دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب gmsud–اوماش– بسكرة**، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، الجزائر، 2015، ص 6.

- يساعد في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمة، لأن التنافس الحالي بين المنظمات يقوم على أساس التسابق على تقديم الأفكار، والمنتجات الجديدة وبالسرعة الممكنة. وهذه مهمات لا يمكن لأي منظمة أن تبلغها دون وجود أفراد مؤهلين، ويمتلكون الرأس المال البشري لكي يساهموا في تعزيز، وتطوير الميزة التنافسية لمنظماتهم.
- يساعد في زيادة كفاءة إستخدام الأصول، وحقق إنتاجية أعلى، وخدمة أفضل للزبائن، لأن واحدة من مكونات الرأس المال البشري هي التدريب.
- له أثر مباشر على قدرة الرياديين، وأصحاب الأفكار الجديدة، على صعيد تأمين الرأس المال التمويلي اللازم لبدأ مشروعات جديدة.
- وجود بيئة التعليم: رأسمال المؤسسات المعرفية في عقول العاملين الذين يغادرون المؤسسة في نهاية اليوم، والذين يمكن أن تستقطبهم مؤسسات منافسة أخرى، وذلك لابد من إيجاد أسس لتقوية، وترسيخ قواعد الولاء التنظيمي.
- المحافظة على العاملين المتميزين: ويتم ذلك بتوفير نظم وأساليب للإدارة القائمة على الثقة وتشجيع الإبداع والأفكار الجديدة.

يتبين من خلال استعراض أهمية الرأس المال البشري بأن هذه الأهمية نبعت من ثلاث ضروريات أساسية هي:

- ضرورة تحقق النجاح، لأن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه المنظمات، هو تحقيق النجاح والذي يساهم في تحقيقه الأفراد المؤهلون، والقادرون على حمل رسالة المنظمة بكفاءة، وفعالية، وحتى يتمكن الفرد من القيام بذلك، فهم بحاجة إلى يكونوا متحصنين بقدرات، وإمكانيات متميزة أي يتوفر لديهم الرأس المال البشري كبير.
- ضرورة تحقق الميزة التنافسية، إذ يقاس نجاح المنظمات بمدى تحقيقها للميزة التنافسية، أي مدى قدرتها على مواكبة التطورات الحديثة، والتغلب على المنافسين، من خلال تقديم خدمات ومنتجات أفضل مما يقدمه الآخرون.
- ضرورة خلق معارف جديدة حيث كلما إمتلكت المنظمة رأس المال بشري مهم كلما تمكنت من خلق وإنشاء معارف جديدة، نتيجة قدرة الأفراد على البحث والتحليل والتفكير[1].

[1]- نفس المرجع السابق ذكره، ص 7-8.

1-1-2- خصائص الرأس المال البشري: يتميز الرأس المال البشري بعدة خصائص وأهمها ما يلي[1]:

- خصوصية الرأس المال، أن هذا الأخير لا ينفصل أبدا عن مالكه، وهو ملازم له في كل مكان وزمان، ولا يمكن تكوينه إلا بالمشاركة الفعلية، والشخصية للأفراد، ويتميز بالخصوصية كونه مرهون بالقرار الذي سيتخذه الفرد، فيما يخص قرار الإستثمار في التكوين، وتحمله لمختلف التكاليف التي ستنجز عنه، وتنازله عن جميع العوائد المالية التي سيحصل عليها في الحاضر، مقابل إيرادات مالية عالية في المستقبل.
- محدودية رأس المال البشري: إن إمكانيات تراكم الرأس المال البشري ترتبط إرتباطا وثيقا بالقدرات الجسمية، والعقلية للفرد، ولإن تكلفة الاستثمار إزدادت مع مرور الوقت، فإن تحصيل عوائد الإستثمار محدودة بدورة حياة الفرد، حيث إن قابلية هذا الأخير للتكوين، مرهونة بمدى تنازله عن العوائد المالية التي تمكنت من الحصول عليها في الحاضر مقابل عوائد مالية أكبر في المستقبل.
- المعرفة: إن دورة حياة الرأس المال البشري، هي أطول من دورة حياة المنتج، أو العملية، أو التكنولوجيا في المؤسسة، ويمكن تفسير ذلك بالتأكيد على إن المعرفة، والخبرة المكونة للرأس المال البشري إنتقلت بين الأفراد، مما وفر فرص أفضل من أجل تجديد هذه المعرفة.
- المهارة: إن الرأس المال البشري ظل هو الشكل الأرقى لرأسمال المؤسسة القائم على المعرفة، وهو الأكثر حيوية وقدرة على تجديد نفسه، وتوليد قيمته المتجددة، وإن مخاطره هي الأكثر تهديدا للمؤسسة في حالة النقص، أو التسرب وعدم الولاء.

كما هناك بعض خصائص الأخرى مثل:

- عدم إرتباط مالك الرأس المال البشري بالإستثمار بصفة شخصية، رغم قدرة الفرد على تأجير إستثمار لصاحب العمل، إلا أنه ليس باستطاعته بيعه، كما تستطيع المؤسسة بيع أصل من أصولها.
- عدم إمكانية إستهلاك الرأس المال البشري بالطريقة التقليدية للإستهلاك، حيث يمكن فقدانه بمجرد موت صاحبه، وهذا ما فسر زيادة الخطر في الإستثمار البشري.
- استغرق الإستثمار في تكوين الرأس المال البشري وقتا طويلا، مقارنة بالوقت المستغرق في الإستثمار في الرأس المال المادي.

[1]- نورين فتيحة، **دور الاستثمار في راس المال البشري في تحقيق الميزة التنافسية (دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر فرع مستغانم)**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2018، ص 17.

1-3- مكونات ومؤشرات الرأس المال البشري

1-3-1- مكونات الرأس المال البشري: فيما يلي توضيح لأهم مكونات الرأس المال البشري[1]:

- **المعرفة:**

تعرف المعرفة بأنها "مجموعة من الأفكار، والآراء، والمفاهيم، والتصورات الفكرية المكونة لدى الإنسان، نتيجة محاولاته المتكررة لفهم الظواهر الموجودة في بيئته المحيطة وتفاعله معها".

يمكن تحديد العلاقة بين الرأس المال البشري والمعرفة كما يلي:

- يعتبر توافر الرأس المال البشري ضروري لإنشاء المعرفة.
- يلعب الرأس المال البشري دورا بارزا، في تسهيل عملية مشاركة المعرفة بين الأفراد العاملين في المنظمة.
- يعتبر الرأس المال البشري متطلبا أساسيا، من متطلبات نجاح إدارة المعرفة.
- يؤدي توافر الرأس المال البشري إلى تسهيل قيام إدارة المعرفة، بتطوير إستراتيجيات المنظمة.

- **المهارات والقدرات:**

- تعرف القدرة على أنها "طاقة وإستعداد عام، متكون عند الإنسان نتيجة عوامل داخلية، وأخرى خارجية هيئة له إكتساب تلك المقدرة". أما المهارة فتعرف "على أنها إستعداد خاص أقل تحديدا من القدرة، متكون عند الإنسان نتيجة تدريبات متكررة، ومتدرجة، ومتصلة تصل إلى درجة السرعة والإتقان في العمل، أو استعداد لإكتساب شيء معين".

- وتعتبر المهارات والقدرات ذات أهمية كبيرة للفرد، بحيث تمكنه من أداء أدواره في الحياة على الصعيد المهني، يستطاع من خلاله تنفيذ المهام المطلوبة منه، كما أعطت فرصة كبيرة للارتقاء التطوير المهني، خصوصا في ظل حفاظه على إكتساب مهارات، وقدرات جديدة، أو على الصعيد الشخصي بحيث جعلت حياته أفضل.

- **الخبرات:**

يكتسب الإنسان في كل يوم يمر به العديد من الخبرات، والتجارب عن طريق القراءة، أو المشاهدة، أو السماع، أو العمل، أو يمر الشخص نفسه بموقف معين وهكذا، ومجموع هذه التجارب التي يمر بها الإنسان كونت عنده ما يسمى بالخبرة، وهي تنقسم إلى نوعين، خبرة في أمور العمل، وخبرة في أمور الحياة بشكل عام، وكلاهما ذو أهمية كبيرة، وعلى الإنسان أن يوازن بين هذه الأمور للحصول على كلتا الخبرتين دون تجاهل أي منهما، وكلما كانت تجارب الشخص كثيرة، كانت خبرته كبيرة.

---

[1]- محمد طلال محمد ابو الروس، **دور راس المال البشري في تجنيد الأموال في المؤسسات الاهلية العاملة في قطاع غزة-دراسة حالة المنظمات الاهلية في محافظة الوسطى**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، 2015م، ص 32-33.

إلا أن خوض التجربة في حد ذاتها كافيا للخروج منها بفائدة، وعلى الشخص ألا يركز على أمور العمل ويبتعد عن أمور الحياة العامة.

- **المؤهلات:**

نظرا لإختلاف وجهات النظر في تعريف المؤهلات، وعدم الإتفاق على تعريف واحد وشامل، فإن الباحث يرى "بأن المؤهلات عبارة عن إستعدادات طبيعية أو مكتسبة، تجعل المرء أهلا لأمر أو لعمل صالح له، وتأخذ بشكل رسمي كشهادات معتمدة من المدارس، والجامعات، والمراكز التعليمية المختصة، ويطلق عليها مؤهلات علمية، ومن المراكز المهنية، والجامعات المتخصصة، ويطلق عليها مؤهلات مهنية، وبموجب الشهادة تعتبر بأنها جملة من المعارف والمهارات والقدرات تكتسب من قبل حاملها على أيدي معلمين ومدرسين أكفاء.

وللمؤهلات العلمية والمهنية أهمية في تطوير وتحسين الرأس المال البشري في عدة اتجاهات، من حيث تطوير المعارف وتنمية المهارات والقدرات واكتساب الخبرات من قبل المعلمين والمدرسين.

- **الابداع والابتكار:**

الإبداع يعرف بأنه "مجموعة العمليات التي إستخدمها الإنسان بما هو متوفر لديه من قدرات عقلية، وفكرية، وما يحيط به من مؤثرات بيئية في أن يتوصل إلى فكرة، أو أسلوب، أو نظرية، بحيث يحقق النفع للمجتمع أو المنظمة التي يعمل فيها".

بينما يعرف الإبتكار "على أنه فكرة إبداعية، تتضمن التنفيذ وتختلف عن الإختراع، وهو عملية تصور وتنفيذ لطريقة جديدة لتحقيق نتيجة أو أداء عمل". ويشمل الإبتكار إدخال عناصر جديدة، أو مزيجا جديدا من العناصر الموجودة، أو تغييرا مهما في أسلوب عمل تقليدي أو عدولا عنه.

الإبتكار والإبداع إحدى الضروريات الأساسية في إدارة الأعمال والمؤسسات، إذ أن الزمان في تصاعد، والحاجات، والطموحات هي الأخرى في نمو وإتساع، فلم يعد كافيا أو حتى مرضيا أداء الأعمال في المؤسسات الروتينية التقليدية، لأن الإستمرار بها أدى إلى الوقوف، بمعنى التراجع أو الفشل[1].

لذلك فإن المؤسسات الناجحة، من أجل ضمان بقائها وإستمرارها قوية مؤثرة، يجب ألا تقف عند حد الكفاءة، بمعنى أن تقتنع بالقيام بأعمالها بطريقة صحيحة، أو تؤدي وظيفتها بأمانة وإخلاص، على الرغم من أهمية هذا الشعور وسموه، وإنما يجب أن يكون طموحها أبعد من ذلك، فترمي ببصرها إلى الأبعد وبآمالها إلى

[1]- نفس المرجع السابق ذكره، ص 33.

الأسمى، حتى تكون متألقة بأفكارها وبأدائها وبأهدافها، ويصبح الإبتكار والإبداع والتجديد هي السمات المميزة لأدائها وخدماتها.

- **التعاون والعمل في فريق:**

يعرف فريق العمل، على "أنه جماعة تملك أعضاؤها مهارات مكملة لبعضها البعض، ويلتزمون بغاية مشتركة، أو بعدد من أهداف الأداء، وهم يعتبرون أنفسهم مسؤولين مسؤولية جماعية عن تحقيقها".

يستمد فرق العمل أهميته في المنظمات من خلال تكاملية سماته، بوصفها قوة أدائية وحركة تطويرية مستمرة في البيئة التنظيمية، تساهم في دفع المنظمة نحو استيعاب التغيرات، والتعامل مع التقنية وتطوير أساليب الأداء، والتخلص من العوائق التي تتخلل أنشطة عمليات المنظمة، وتتيح لها التحول إلى المنظور الإستراتيجي في التخطيط والتنفيذ، وتتبنى طرائق الجودة في الأداء على صعيد النوع قبل الكم إذ أن فرق العمل الفاعلة تؤدي إلى تقوية المنظمة، وبالتالي فإن عملية تطوير فرق العمل ظلت مطلبا حقيقيا لتلك المنظمات في سعيها إلى النجاح والتميز[1].

1-3-2- مؤشرات الرأس المال البشري: وتمثلت فيما يلي[2]:

- **مؤشر الأمية:**

يعتبر معدل الأمية من المؤشرات المستخدمة في قياس رصيد الرأس المال البشري كميا، ومن البديهي أن زيادة معدل الأمية لدى الكبار تعتبر تخفيضا كميا، ونوعيا في الرأس المال البشري، ويمثل فجوة توجب ردمها، وإنتشار الأمية ينعكس بشكل أكيد على إنتاجية عنصر العمل، ويشكل أيضا عقبة في تحسين شروط النمو وجهود القضاء على الفقر.

- **مؤشر التمدرس:**

يشير معدل التمدرس إلى متوسط السنوات، التي يمضيها السكان في الفئة العمرية خمسة عشرة سنة فما فوق على مقاعد الدراسة.

- **مؤشر الرقم القياسي للتعليم:**

وهو عبارة عن توليفة من معدلات الإلتحاق بالمراحل الإبتدائية، والثانوية، والجامعية، ومعدل معرفة القراءة والكتابة، كما يشمل أيضا معدلات التأطير، أي عدد الطلاب لكل أستاذ في المراحل التعليمية الثلاث، بإعتبارها مؤشر على نوعية التعليم في كل مرحلة من مراحل التعليم.

---

[1]- نفس المرجع السابق ذكره، ص 34-35.

[2]- لبنى بابا سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 13-14.

- **مؤشر هيكل الانفاق على التعليم:**

هو عبارة عن النفقات التي تصرف على العملية التعليمية بجوانبها المختلفة، و وجدت نظرة شمولية إلى مفهوم الإنفاق على التعليم، وتشمل جميع مصاريف الإنفاق المادية وكذلك ما يتعلق بالنواحي البشرية، وما تبذله من جهد تعليمي، و نظرة أخرى تنظر إلى الإنفاق من جانب الإنفاق الحكومي على التعليم العام، دون الأخذ بعين الإعتبار ما تنفقه الأسرة على أبنائها، ويشمل الإنفاق الحكومي نفقات الأبنية المدرسية، والمعلمين، والأجهزة، وغير ذلك من متطلبات المؤسسات التعليمية، ويقاس الإنفاق على التعليم بقدر ما يرصد له كنسبة من ميزانية الدولة أو من الدخل القومي، وكلما إرتفعت هذه النسبة يدل ذلك على إهتمام هذا البلد أو ذاك بالتعليم.

- **مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:**

مؤشر التنمية البشرية هو "أداة مركبة تهدف إلى قياس التنمية البشرية، عن طريق دراسة العلاقة بين مستوى النمو الإقتصادي، ومستوى التنمية الاجتماعية، بإستخدام سلم يتراوح ما بين القيمتين الصفر، والواحد وذلك من خلال تحديد الإمكانيات التي توفرها الدولة من ثلاثة جوانب مهمة" هي[1]:

- مدة الحياة ومستوى الصحة؛
- التمدرس وتلقي المعارف؛
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام؛

2- مفاهيم عامة حول الاستثمار في الرأس المال البشري

يتمحور هذا المبحث حول عرض أهم النقاط المتعلقة بالإستثمار في الرأس المال البشري إنطلاقا من مفهومه، أهدافه، تصنيفاته، مؤشراته، وصولا إلى العوامل المؤثرة فيه.

2-1- مفهوم وأهمية الاستثمار في الرأس المال البشري:

يعتبر مفهوم shults للاستثمار في الرأس المال البشري، إسهاما كبيرا في مجال الاقتصاد، حيث أشار shults إلى إعتبار مهارات، معرفة الفرد شكل من أشكال الرأس المال الذي يمكن الاستثمار فيه[2].

---

[1]- نفس المرجع السابق ذكره، ص 14.

[2]- طراد لمياء، **دور الاستثمار في الراس مال البشري في تطوير اليقظة الاستراتيجية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز**- مديرية التوزيع ام البواقي-، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2015، ص 21.

2-1-1-مفهوم الاستثمار في الرأس المال البشري:

يعرف الاستثمار في الرأس المال البشري:" بأنه الإنفاق على تطوير قدرات، ومهارات، ومواهب الإنسان على نحو يمكنه من زيادة كفاءته"[1].

كما يعتبره **العنزي**:" بأنه تركيز الشركات على زيادة مزايا الموارد البشرية الخاصة بهم، من خلال جذب الرأس المال البشري، وتأهيله بمهارات فائقة المستوى والإحتفاظ به، سعيا لإكتساب قابليات أعلى، لتكون بالنهاية أكثر تنافسية في الأسواق العالمية، مقارنة بالشركات الأقل توجها في هذا الخصوص"[2].

كما يمكن تعريف الإستثمار في الرأس المال البشري:" بأنه إستخدام جزء من مدخرات المجتمع أو الأفراد، في تطوير قدرات، ومهارات، ومعلومات، وسلوكيات الفرد بهدف رفع طاقته الإنتاجية، وبالتالي طاقة المجتمع الكلية لإنتاج مزيد من السلع والخدمات، التي حققت الرفاهية للمجتمع، كذلك لإعداده ليكون موطنا طالحا في مجتمعه"[3].

أشارت التعاريف السابقة، إلى أن الإستثمار في الرأس المال البشري: "عبارة عن مجمل المعارف، والكفاءات التي يحصل عليها الفرد، من خلال ممارسته لمختلف الأساليب الاستثمارية".

2-1-2- أهمية الاستثمار في الرأس المال البشري:

أشار شولتز إلى أن الإستثمار الذي يقوم به المجتمع في تكوين الموارد البشرية وتطوير قوة العمل، يمثل إستثمارا إقتصاديا ولد عائدا شارك في النمو الإقتصادي للدولة، وأن هذه المشاركة قابلة للقياس الكمي، وبين سيمون كوزنتس أهمية رأس المال البشري في النمو الإقتصادي، حيث أشار إلى أنه ما يقارب90%من النمو الإقتصادي الذي حققته الدول الصناعية، خلال الخمسينات من القرن الماضي راجع في الأساس، إلى تحسين قدرات الفرد والمعرفة والتنظيم، وهو ما أدى إلى التفرقة بين الجانب الكمي، والكيفي للعنصر البشري[4].

---

[1]- حنان طرشان، **الاستثمار في راس المال البشري ومتطلبات العمل في الجيل الثاني من مؤسسات المعلومات: دراسة ميدانية بجامعة بسكرة**، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة 2- عبد الحميد مهري، الجزائر، ص 4.

[2]- مليكة مدفوني، **الاستثمار في راس المال البشري لدعم القدرة التنافسية وإشكالية تقييمه –دراسة حالة مؤسسة مناجم الفوسفات somiphos تبسة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2018، ص 58.

[3]- ميلودي رحيمة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[4]- حافظ زحل، **إدارة المعرفة واهميتها في تنمية راس المال البشري –دراسة حالة لعدد من المؤسسات الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر،2018، ص 124-125.

اعتبر الرأس المال البشري مصدرا للإبتكار، والتجديد، وإنشاء المعارف الجديدة، حيث تعد المعارف المصدر الأساسي للتميز والإبداع، فالمعرفة قوة أساسية محركة للإقتصاد من خلال تنمية العنصر البشري، بما فيه من كفاءات جديدة.

حيث أكد سولو على أن النمو الاقتصادي، لا يعتمد فقط على حجم القوى العاملة، بل على نوعية هذه القوى المعبر عنها بالكفاءة الإنتاجية للأفراد، بحيث أصبح التعليم والتكوين هما الخياران المناسبان لتحقيق التنمية، بإعتبار الأفكار والمعارف الجديدة، والإستثمار في الرأس المال البشري هو من العوامل الأساسية التي قادت، وحافظت على إستدامة النمو الإقتصادي.

بما أن الإنسان هو الثروة الحقيقية للأمم، فإن أغلب التوجهات الحديثة في مجال الإقتصاد والإدارة، أكدت على أهمية الإستثمار في الرأس المال البشري، بغية النهوض بالإقتصاد الوطني، ولذا وجب على كل المجتمعات والمنظمات، تحديد أهداف إستراتيجية لها، تركز أساسا على أهمية تكوين العنصر البشري وتطوير الإمكانيات[1].

2-2- أهداف وتصنيفات الاستثمار في الرأس المال البشري

2-2-1- أهداف الاستثمار في الرأس المال البشري: وبما أننا تكلمنا عن الإستثمار في العنصر البشري من حيث إرتباطه بتمويل النمو، فإننا نتناول أهم الأهداف الإقتصادية التي تساعد على تحقيق النمو الإقتصادي، وسوف نقسمها إلى أهداف مباشرة وغير مباشرة.

- **الأهداف المباشرة**: تنقسم الأهداف المباشرة للاستثمار في العنصر البشري إلى:

✓ **هدف زيادة الإنتاج:**

تعتبر زيادة الإنتاج أحد الأهداف المباشرة للاستثمار في العنصر البشري، وربط الإقتصاديون بين التعليم وزيادة الإنتاج، حيث أدى التعليم إلى زيادة الإنتاجية للأفراد، وذلك من خلال خلق طبقة من الفنيين في المجالات العلمية الفنية التكنولوجية، التي زادت من الإنتاج وعملت على تطويره ليتلاءم وظروف التقدم، فالتعليم يتجه إلى خلق المهندسين والعلماء الفنيين، بإعتبارهم العمود الفقري للإنتاج العصري، وزيادته القائم على التكنولوجيا الحديثة[2].

[1]- نفس المرجع السابق ذكره، ص 125.

[2]- بن أحسن أمال، بوهالي نوال، مرجع سبق ذكره، ص 90-91.

✓ **هدف تحقيق العدالة في توزيع المداخيل:**

ويعتبر هذا الهدف أحد الأهداف العامة للاستثمار في العنصر البشري، إذ أنه قارب بين الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة، ويعتبر التعليم والرعاية الصحية من الأدوات التي تساعد في تحقيق حدة الفروق بين مداخيل الأفراد، وإن كان للأدوات أدوات أخرى مثل الإعانات التي منحت للفقراء وغيرها من النفقات الإضافة، فالضرائب لها دور كبير في إعادة توزيع المداخيل بين الأفراد.

✓ **هدف تحقيق التوظيف:**

وهذا الهدف يقع على رأس الأهداف التي أولتها الدول أهمية كبرى، وأدرجتها في سياساتها الإقتصادية والإجتماعية، إضافة إلى سياساتها المالية والنقدية، وهذا الهدف يتمثل في إيجاد فرص عمل مناسبة للأفراد، وكان ذلك عن طريق ملائمة بين رغبات أصحاب الأعمال وما يحتاجونه من مهارات وكفاءات، ويمكن تزويده للأفراد عن طريق الإستثمار في العنصر البشري، سواءا عن طريق التعليم أو التدريب أو غيره، وبالتالي تكون العمالة المطلوبة في السوق على قدر كبير من المهارة فتزداد الإنتاجية.

✓ **هدف تحقيق المساواة الاجتماعية:**

وأخيرا فالاستثمار في العنصر البشري وخاصة عن طريق التعليم، يساعد على تحقيق المساواة الاجتماعية، وذلك بمساعدة الطبقات الفقيرة المحرومة، ونشر مبادئ التعاون بين الأفراد.

- **الأهداف غير المباشرة:** وهذه الأهداف غير المباشرة وإن كانت قد أدت إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية بطريقة مباشرة، إلا أنها حققت ذلك بطريقة غير مباشرة، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي[1]:

✓ **هدف بناء الدوافع الاقتصادية لدى الافراد:**

من المعروف أن السلوك الاقتصادي للإنسان يتأثر بدوافعه الإقتصادية، وهدف الاستثمار في العنصر البشري يتمثل في خلق الصفات الاقتصادية البناءة، التي تقتضيها طبيعة العمل للرغبة في إتقان العمل، والرغبة في الإستقرار في العمل وإحترام المواعيد، وطاعة الرؤساء، وغير ذلك من الدوافع التي لها دور كبير في زيادة الإنتاجية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

✓ **هدف إحداث التغيير الاجتماعي اللازم لعملية التنمية:**

يعد هدف إحداث التغيير الاجتماعي في المجتمع من الأهداف غير المباشرة اللازمة لتحقيق عملية التنمية، ذلك أن مصدر التغيير لا يوجد في الأنظمة والقوانين فقط، بقدر ما يوجد في الأفراد، فعليه وقع عبء التغيير

[1]- نفس المرجع السابق ذكره، ص 91.

في الأنظمة والمؤسسات والعلاقات، فالمجتمعات النامية يسودها تفكير تقليدي، وتحكمها قيم جامدة، وتقع عقبة في سبيل التغيير وتعترض مجراه، ومن ثم فإنه عن طريق تعليم العنصر البشري يمكن العمل على إزالة المعوقات الثقافية، وخلق إتجاهات علمية ساعدت على الإنتقال بالمجتمعات التقليدية إلى مستوى العصر. إن عملية النمو جلبت معها حتمية التنازلات الاقتصادية والطبقية، من جانب فئة معينة لصالح فئات أخرى.

✓ **هدف توفير مناخ البحث العلمي في المجتمع:**

الذي يريد النمو والتقدم، في حاجة إلى مزيد من أدوات البحث العلمي، من الباحثين المتخصصين في فروع العلوم المختلفة، ومؤسسات البحث العلمي المجهزة بأحدث أجهزة البحث العلمي، التي ساعدت الباحثين على أداء عملهم على أفضل وجه، مما دفع عملية التنمية إلى الامام.

✓ **هدف تحسين المناخ السياسي:**

إن تحسين المناخ السياسي له أثر كبير على الإستثمار في العنصر البشري، وإتضح هذا جليا عند وضع السياسات العامة للدول، ذلك أنه عند منح الأفراد قدرا كبيرا من الحدية، يؤدي إلى مزيد من الإنتاج، كما أن الإستثمارات البشرية تؤدي إلى تحسين كفاءة الجهاز الحكومي، عن طريق ثورة إدارية تقوم على العلم والمعرفة وتلغي السلبيات التي تعيق خطط النمو، وتوفر المناخ الملائم للنمو الإقتصادي والإجتماعي في المجتمع[1].

2-2-2- تصنيفات الاستثمار في الرأس المال البشري: وتمثلت فيما يلي[2]:

- **البحث والتطوير** : حسب**frascati**فقد تم التفريق بين وظيفتي البحث والتطوير، من أجل الفصل بين نشاط المؤسسات بهدف تحسين نشاطات قابلة للإستغلال المباشر للمؤسسة (التطوير). عموما أدرجت أيضا ضمن البحث والتطوير الإبتكارات، باعتبارها تجسيدا لمسار البحث، وبفضلها تحصل المؤسسة على حماية قانونية.
- **التكوين:**

إن مصاريف التكوين قادرة على المساهمة في خلق مهارات أو كفاءات، ويمكن الحيازة على المهارة من أجل إنجاز مشروع معين، أو في إطار تحقيق سياسة تقييم المعرفة والكفاءات.

---

[1]- نفس المرجع السابق ذكره، ص 92.

[2]- هندة مدفوني، **الاستثمار في راس المال البشري كمدخل استراتيجي لتحسين جودة التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة –دراسة حالة بعض الجامعات الجزائرية** –، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، 2017، ص 44.

وفي هذا الصدد يشير إلى أنه لمصارف التكوين ثلاث مميزات تفرقها عن باقي المصاريف، أولا سبقت هذه المصاريف بمصاريف التعليم والتي إعتبرت كإستثمار أولي، وفي هذه الحالة لا تمثل مصاريف التكوين إلا جزءا صغيرا من جملة مصاريف التعليم المخصصة للفرد.

ثاني المميزات هي أنها في حدود معينة إجبارية، أما الميزة الثالثة فهي أن هذه المصاريف عملت على رفع مستوى العامل.

- **البرامج:**

تصمم البرامج لأجل سد حاجة معينة لصالح المؤسسة، وهي كالإبتكارات عناصر غير مادية مختلفة عن العناصر المادية من حيث مسار إنتاجها، لا سيما أن تكلفة الإنتاج الوحدوية في حالة العناصر المادية هي نسبيا ثابتة، بينما في حالة البرامج فتقيم حسب التكلفة الاجمالية للإنتاج، فيمكن التعبير عنه عند إنشاء النسخة النهائية للبرامج، وكان بإمكان المؤسسة الحفاظ على نسخة لديها، وهذا يعني أن المؤسسة حصلت على برنامج ذي قيمة، وكلفها مبالغ عالية وفي الحقيقة ما هي إلا تراكم المعارف ومخطط للتصميم معبر عنها بالإنتاج.

2-3- العوامل المؤثرة في الاستثمار الرأس المال البشري: يرتبط الاستثمار في الرأس المال البشري بمجموعة من العوامل تختلف من دولة إلى أخرى، ومن هذه العوامل نذكر منها[1]:

- **العوامل الجغرافية:**

تشتمل هذه العوامل: موقع الدولة، ومناخها، وبيئتها الطبيعية ومصادر مواردها.

فالمناخ يحدد السن الملائم لبدء التعليم وبداية ونهاية السنة الدراسية، ففي الجهات الشمالية التي تنتشر فيها العواصف الثلجية والبرودة، مثل السويد والنرويج والدنمارك يتأخر سن التعليم الإلزامي إلى السابعة، أما العطلة الدراسية الصيفية ففي معظم البلدان العربية تبدأت في شهر سبتمبر، وتنتهي في شهر يوليو لإرتفاع درجة الحرارة في هذه الفترة، يؤثر المناخ في شكل وتكلفة المباني المدرسية، وما تحتاجه من تدفئة صناعية أو تبريد صناعي.

أما البيئة فإنها في كثير من الدول تم إدخال جانب من المقررات الدراسية، المتعلقة بطبيعة البيئة الساحلية، أو الزراعية، أو الصناعية، أو الصحراوية، وغيرها ضمن محتويات البرامج التعليمية والتدريبية.

[1]- لبنى بابا سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 18-19.

وفيما يتعلق بمصادر الموارد الزراعية القائمة على خصوبة التربة، وإتساع الرقعة الزراعية، أو الموارد المعدنية القائمة على وفرة الخامات المعدنية كالذهب، والنحاس، والحديد، والفحم، والبترول وغيرها، فإن وجود هذه الموارد يحقق عائدا منها، يتيح للدول الموجودة بها مصادر مالية تمكنها من الإنفاق على تنمية الموارد البشرية.

- **العوامل السكانية:**

يتأثر الاستثمار في الرأس المال البشري بشكل مباشر، بالعوامل السكانية ومعدل النمو السكاني، حيث يحدد التوزيع العمري للسكان في الفئات الموازية للمراحل التعليمية، الكم المطلوب من المرافق والموارد التعليمية، كما يترتب على الزيادة في معدل النمو السكاني الحاجة إلى توفير المزيد من هذه المرافق.

وفي حالة عجز الإمكانات الاقتصادية، عن توفير هذه المرافق والموارد في دولة ما، تتفاقم مشكلات الأمية، وازدحام الفصول التعليمية، والضغط على الجامعات بأعداد كبيرة، والإهتمام في كافة المراحل التعليمية بالجانب الكمي على حساب النوع، مما يترتب عليه هدر الإستفادة من الموارد البشرية، وضعف التوافق بين مخرجات التعليم، وإحتياجات سوق العمل، وإنتشار البطالة وغيرها من المشكلات.

- **العوامل الاجتماعية:**

وتشمل المؤثرات المرتبطة بالدين، واللغة، والتكوين الاجتماعي، وتأثر الدين بشكل مباشر في النظام التعليمي، مع تمسك المجتمع بالحفاظ على العقائد الدينية، مما إلتزم معه المختصون بوضع المقررات التعليمية، على أسس دينية تنمي الثقافة الدينية، وترسخ العقائد، والمبادئ، والإلتزامات المرتبطة بها.

أما اللغة فتؤدي دورها في تشكيل النظم التعليمية، بإعتبارها تشكل التراث الثقافي، والفكري للمجتمع، ووسيلة التعبير، والإتصال بين افراده.

وفيما يتعلق بالتكوين الإجتماعي، فإنه يؤثر في النظام التعليمي من خلال إرتباط الفرد بالمجتمع من ناحية، ويتكون المجتمع في تركيبته من الأفراد القائمين به، ويؤدي مدى الإتجاه الذي يتبناه المجتمع في إتاحة فرص التعليم للأفراد، إلى تحديد حجم شمولية التعليم، وفرصه سواءا لكافة سكان المجتمع في سن التعليم، أو لفئات معينة منه[1].

[1]- نفس المرجع السابق ذكره، ص 19.

- **العوامل الاقتصادية:**

هناك إرتباط وثيق بين كل من الاقتصاد، والتعليم، والتدريب، حيث تؤثر الأوضاع الإقتصادية في النظم التعليمية، والتدريبية، من حيث تحديد محتوى التعليم، والتدريب، ومناهجها، وأساليبها، ومدتها، وتوفير التكاليف سواء للإنفاق الكامل عليها أو لدعمها، كما أن المؤسسات التعليمية، والتدريبية، تمد المشروعات الاقتصادية بالأيادي العاملة المؤهلة والمدربة في مجالات أنشطتها.

- **العوامل السياسية:**

حيث تؤثر الأوضاع السياسية السائدة في حركة النظام التعليمي ومحتواه، فالأيديولوجية التي تشكل مجموعة الأفكار المؤثرة في النظام السياسي للدولة، جعلت النظام التعليمي مختلفا من دولة إلى مجموعة من الدول الأخرى، حيث يختلف هذا النظام في الدول التي تتبنى النظرية الرأسمالية، عن تلك ذات الأيديولوجية الإشتراكية، والدول التي عانت من إحتلال دول أخرى لها قد تأثرت برامج تعليمها بثقافة الدول المحتلة، بالإضافة إلى تأثير الإستقرار السياسي في فعالية التعليم وإستمراريته.

3- المرتكزات الأساسية للاستثمار في الرأس المال البشري

نحاول في هذا المبحث الإلمام بمختلف النظريات الإقتصادية بنوعيها الكلاسيكية والحديثة، التي جاءت مفسرة للاستثمار في الرأس المال البشري وإهتمامات بعض العلماء به[1].

3-1- نظريات الاستثمار في الرأس المال البشري: تنقسم نظريات الإستثمار في الرأس المال البشري إلى نظريات كلاسيكية، ونظريات حديثة[2]:

3-1-1- النظريات الكلاسيكية للاستثمار في الرأس المال البشري:

إنقسمت هذه النظريات المفسرة للاستثمار في الرأس المال البشري إلى نوعين: تلك الخاصة بالتعليم، والأخرى المتعلقة بالتدريب، والمتمثلة في إسهامات كل من شولتز، وبيكر، ومينسر.

- **نظرية الاستثمار في تعليم الرأس المال البشري لشولتز:**

ركز شولتز إهتمامه على عملية التعليم، بإعتبارها إنتشار لازم لتنمية الموارد البشرية، وهو شكل من أشكال رأس المال، لطالما أنه حقق خدمة منتجة ذات قيمة اقتصادية.

---

[1]- نفس المرجع السابق ذكره، ص 19-20.

[2]- محمد منير عودة شبير، **دور أنظمة ذكاء الاعمال في تنمية راس المال البشري في القطاع المصرفي الفلسطيني-دراسة حالة (بنك فلسطين)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية- غزة، 2015م-1436هـ، ص 44.

ولقد بنى شولتز مفهومه للرأس المال البشري على ثلاث فروض أساسية، وهي[1]:

- النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بالزيادة في المدخلات المادية، راجع أساسا إلى الزيادة في المخزون المتراكم للرأس المال البشري.
- يمكن تفسير الاختلاف في الإيرادات، وفقا للإختلاف في مقدار الرأس المال البشري المستثمر في الأفراد.
- يمكن تحقيق العدالة في الدخل، من خلال زيادة نسبة الرأس المال البشري، إلى الرأس المال التقليدي.

وقد حدد شولتز نوعين من الموارد في التعليم، وهي:

- الإيرادات الضائعة للفرد، والتي كان يمكنه الحصول عليها لو أنه لم يلتحق بالتعليم.
- الموارد اللازمة لإتمام عملية التعليم ذاتها كالمدارس وأجور المدرسين، إذا فإنه من الضروري دراسة كل من التكلفة، والإيرادات المرتبطة بالتعليم.

من خلال مفاهيم هذه النظرية يمكن تفسير عديد من الظواهر، مثل: الإختلاف في مستوى أجور الأفراد وهجرة العمالة، والزيادة في الإيرادات المحققة للفرد، وأيضا تفسير النمو البطيء للدول النامية.

- **نظريات الاستثمار في تدريب الرأس المال البشري لكل من بيكر ومينسر:**

ركز كل من بيكر، ومينسر على عملية التدريب عند الإستثمار في الرأس المال البشري، ويمكن توضيح إسهامات كليهما كما يلي:

- **اسهامات بيكر:** ركز بيكر في أبحاثه على عوامل، وأشكال الإستثمار البشري من تعليم الهجرة، والرعاية الصحية، مع التركيز أكثر على عنصر التدريب، في محاولته لتحليل الجانب الإقتصادي، والذي قسمه إلى نوعين هما: تدريب عام وتدريب متخصص، فالأول أفاد المنظمة المدربة كما أفاد باقي المنظمات، أما الثاني فأفاد المنظمة المدربة أكثر مما أفاد المنظمات الأخرى. كما تطرق بيكر إلى علاقة معدل دوران العمل، وتكلفة نوعية التدريب.
- **اسهامات مينسر:** جسدت اسهامات مينسر في بناء نموذج هدف إلى تفسير الإنحرافات في توزيع الإيرادات.

وقد حدد مينسر ثلاثة أهداف وجب تحقيقها، من خلال الأبحاث في مجال الإستثمار البشري:

- تحديد حجم الموارد المتخصصة للتدريب.
- تحديد معدل العائد على الإستثمار في التدريب.

[1]- نفس المرجع السابق ذكره، ص 45.

- تحديد مدى المنفعة المترتبة على تحديد التكلفة، والعائد على التدريب، في تفسير بعض خصائص سلوك الأفراد.

وقد شمل مفهوم مينسر للتدريب إضافة لما سبق، التدريب الرسمي، والتعليم بالخبرة. وقد توصل من خلال دراسة أثر الإستثمار في التدريب، على دخل وسلوك الأفراد إلى ما يلي[1]:

- كلما زادت مستويات الفرد التعليمية، كلما زادت احتمالات حصوله على مزيد من التدريب في مجال العمل.
- كلما زاد معدل دوران العمل، كلما زادت تكلفة الإستثمار في التدريب.
- كلما زاد الإستثمار في التدريب خاصة المختصين، كلما زادت إحتمالات بقاء الفرد في المنظمة، وإحتمالات استقرار العمالة.

- **إسهامات أوديورن:**

لقد إستعان اوديورن بمفاهيم نظرية الرأس المال البشري، لبناء مصفوفة الموارد البشرية كأداة للتحليل الإستراتيجي، والإقتصادي، والمصرفي، والقائمة على أساس أن المنظمة هدفت إلى محاولة جمع التوليفة المثلى، من الموارد البشرية ذات الخصائص المتميزة، لتحقيق أقصى عائد ممكن من إستثمارها في هذه الموارد.

ومن ضمن الخصائص المتميزة، التي هدفت المنظمة إلى تجميعها في توليفة أصولها البشرية وهي:

- مستوى عال من الأداء وفقا لأهداف المنظمة.
- إحتمال عال للبقاء في المنظمة.
- مستوى عال ومتنوع من المهارات والقدرات.
- إحتمال عال للنمو على المستوى الفردي.

3-1-2- النظريات الحديثة للإستثمار في الرأس المال البشري:

إن النظريات الحديثة حسب أراء الاقتصاديين، وخصوصا الذين قاموا بالدراسات الميدانية، كلها انتقدت ما توصل إليه الكتاب السابقون، حول الإنفاق على التعليم. ويمكن توضيح بعض الإسهامات الحديثة كما يلي:

- **مساهمة فيشر:**

وصل فيشر من خلال دراسته عام 1994م إلى ما يلي:

- إن الإختلافات في مستويات الكسب، المرتبطة بمستوى التعليم الشخصي كبيرة.

[1]- نفس المرجع السابق ذكره، ص 46.

- تأثر مستوى الكسب المرتبط مع المستوى التعليمي بعدة عوامل، مثل: المستوى الإجتماعي، والجنس، والعرق...الخ.
- يجب إضافة سن العامل، ومدة العمل، لتفسير جزء من الإختلافات في مستوى الكسب، إذ أن الاستثمار في التعليم طويل المدى، لا يحقق مردوده إلا بعد فترة من الزمن، وكلما زاد عمر الإنسان قبل الإنفاق على التعليم.

- **مساهمة يورغنسون وغريليشيز:**

قام يورغنسون، وغريليشيز بدراسة ميدانية عام 1967م، وتوصلا إلى أن العامل المتبقي، ربما كان مرده عدم الدقة في القياس لمدخلات الإنتاج، أن التأثير غير المباشر لتقدم المعرفة على التقدم الاقتصادي لا وجود له، أي أنهم رفضوا نظرية العامل المتبقي.

- **إسهامات جينتس:**

جاءت نظرية المواقف ل (جينتس)، والتي نصت على أن المدرسة حسنت من إنتاجية الفرد، لا بما قدمته من معرفة بل بما نمت من سلوك ومواقف حظيت بتقدير المؤسسات الإنتاجية، وتمثلت هذه المواقف بالإمتثال، والطاعة، والقبول، بالعمل داخل مجموعة خاضعة للنظام التسلسلي، حيث يجد كل فرد فيه مكانه.

وقد وجدت الدراسات بأن تأثير نفقات التعليم على النمو الإقتصادي قليل جدا، وعلى العكس من ذلك، وجدت بأن أثر الناتج القومي على نفقات التعليم كان قويا جدا، حيث أن الناتج القومي يوزع على التعليم، الصحة، والدفاع...الخ، فكلما زاد الناتج القومي زاد الإنفاق على التعليم.

3-2- أبعاد الإستثمار في الرأس المال البشري ومحدداته.

حاولت المؤسسة التكيف مع المتغيرات البيئية، من خلال خلق ظروف ملائمة لتنمية مواردها البشرية، وتوفير فرص للإبداع والابتكار[1].

[1]- نفس المرجع السابق ذكره، ص 47.

3-2-1- أبعاد الاستثمار في الرأس المال البشري: جاءت أهمية العناية بتنمية الموارد البشرية من منظور متعدد الأبعاد منها، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-1): أبعاد الاستثمار في الرأس المال البشري

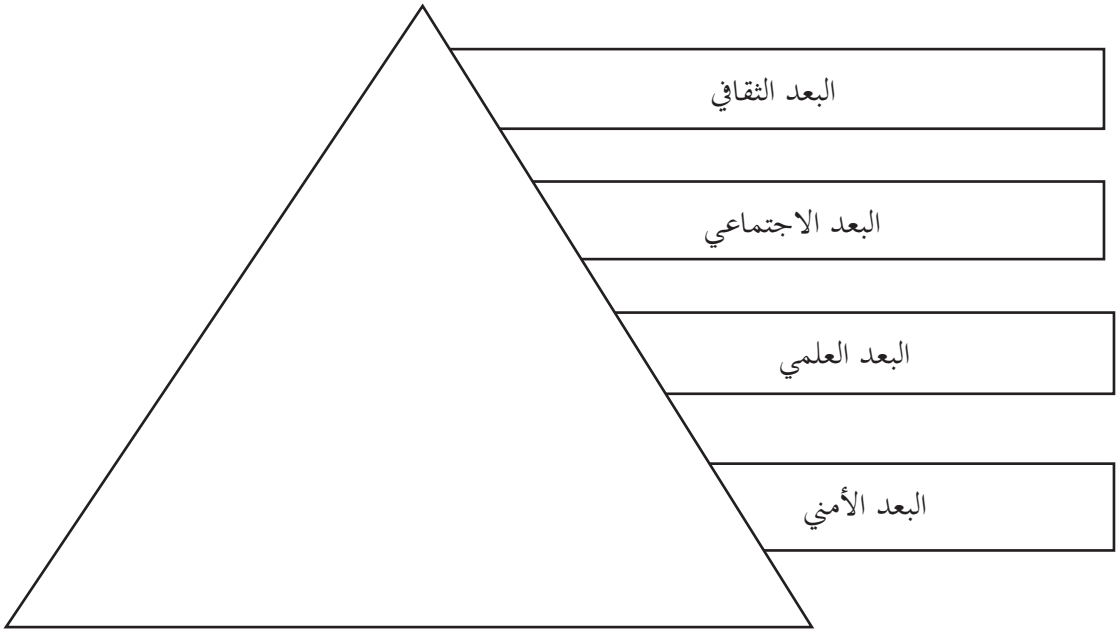

المصدر: محمد منير عودة شبير، مرجع السابق ذكره، ص 47

- **البعد الأمني:**

تؤدي العناية بتعليم وتدريب الفرد، إلى تخفيض نسبة البطالة، المستوى التعليم مما يساهم في تحقيق الإستقرار الأمني.

- **البعد العلمي:**

يوفر التعليم كوادر علمية قادرة على البحث، والإبتكار، والإختراع، والتطوير، بما يساهم في إحداث النقلات الحضارية المختلفة، وإحداث التقدم التقني في شتى مجالات الحياة، والتحسين المستمر في وسائل المعيشة.

- **البعد الاجتماعي:**

إن التعليم ينمى ق درات الفرد الذهنية، والفكرية، ويكسبه أنماط وقيم سلوكية متوازنة، مما يجعه أكثر قدرة على تفهم المشكلات الإجتماعية، وترسيخ الروابط الاسرية، إضافة إلى تأثيره الملموس في شعور الإنسان بالذات[1].

[1]- طراد لمياء، مرجع سبق ذكره، ص 27.

- **البعد الثقافي:**

حيث تنعكس الزيادة في نسبة المثقفين من الموارد البشرية في التنمية الحضرية للمجتمع، وزيادة معرفة الفرد وتمسكه بما يخص وطنه من العقائد الدينية، والتراث الثقافي، واللغة، والآداب، وإزدياد درجة الوعي لديه بما يدور حوله.

3-2-2- محددات الاستثمار في الرأس المال البشري:

ترتبط عملية تنمية الموارد البشرية بجانبين متلازمين ومتكاملين، أولهما يختص بإكتساب العلم والمعرفة والمهارة مشكلا جانب التأهيل، وثانيهما يتعلق بقضايا العمل والتوظيف، وهذان الجانبان هما الأساس في تكوين محددات الإستثمار في الرأس المال البشري وهي:

- **التخطيط**: ويعني وضع الأسس اللازمة لبناء الإنسان، وتحديد إحتياجاته من المهارة، والمعرفة العلمية والثقافية والمهنية، وغيرها والطرق والوسائل الفعالة لتوفير تلك الإحتياجات عبر مراحل زمنية محددة.
- **التنمية**: وهي الإطار التنظيمي والتنفيذي لتحقيق أهداف محور التخطيط، وإنجاز برامجه حيث يتم من خلاله توفير المؤسسات التعليمية والتدريبية، للقيام بخطوات تنمية الموارد البشرية، تشمل تنمية القدرات الثقافية، والفكرية، والمهارات العملية لدى الفرد، لتأهيله لممارسة مسؤولياته كمواطن منتج.
- **التوظيف**: ويتم من خلاله إتاحة فرص العمل للقوى البشرية التي يتم تنميتها وتأهيلها من خلال برامج التعليم والتدريب بما يمكن من إستغلال القدرات والمهارات التي إكتسبتها في إنتاج السلع وتقديم الخدمات للمجتمع والمساهمة في توفير إحتياجاته[1].

3-3- وسائل الاستثمار في الرأس المال البشري وقيوده

3-3-1- وسائل الاستثمار في الرأس المال البشري: لا شك أن وسائل الإستثمار في الرأس المال البشري عديدة ومتنوعة، ولعل أبرزها التعليم والتدريب والتكوين.

وقد إختلف بعض المؤلفين في تحديد عدد ونوع هذه الوسائل، إلا أننا سوف نحاول التعرض لبعض هذه الوسائل[2]:

- **التعليم:**

إن سياسات التعليم الجيدة هي الركيزة الأساسية في الاستثمار في الرأس المال البشري، فهي تهدف إلى إمداد الأفراد بالمفاتيح التي ينطلقون منها كل حسب تخصصه إلى مجالات العمل المختلفة، وتؤثر السياسات

[1]- نفس المرجع السابق ذكره، ص 27-28.

[2]- لبنى بابا سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 23-24.

التعليمية على تركيبة القوى العاملة، من خلال ما وتوفره من تخصصات، ومهارات قادرة على إشباع حاجات سوق العمل، والعمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب على القوى العاملة.

- **التدريب:**

إن تدريب الرأس المال البشري وإعادة تأهيله، يجعله قادرا على التفاعل مع التكنولوجيا الجديدة، ومن ثم التأقلم مع المتغيرات العالمية في الأن ذاته، ولتحقيق ذلك يتطلب العناية بالموارد البشرية ورعايتها، بكيفية متكاملة وذلك اثناء التوظيف، أو ما يعرف ب" عملية الاستقطاب"، ثم يتم إعادة تأهيل العنصر البشري مهنيا، وذلك برفع مستواه وتنمية طاقاته وتوسيع معلوماته المعرفية والتقنية، بإعتبار أن تنمية المهارات التعليمية تستمد قوتها، وجدواها، وإستمراريتها من طبيعة الخطط التدريبية.

- **التكوين:**

يحتل التكوين مكانة هامة ضمن الأنشطة الإدارية الهادفة، لتحسين أساليب العمل وذلك عن طريق إحداث تغير في مهارات العاملين وقدراتهم من ناحية، كما يستهدف تطوير أنماط السلوك الذي يتبعوه، في أداء أعمالهم من ناحية أخرى.

وتهتم المنظمة بالتكوين، لأن ما يتم إنفاقه يمثل استثمارا في الموارد البشرية، قد يكون له عائدا يظهر في شكل زيادة وتحسين كفاءة العاملين.

3-3-2- قيود الاستثمار في الرأس المال البشري:

رغم أهمية الاستثمار في الرأس المال البشري، إلا أن هناك بعض القيود أو المخاطر فيما يتعلق بهذا الإستثمار، والتي على المؤسسات أن تأخذها بعين الإعتبار، ومن بين القيود المرتبطة برأس المال البشري، هو عدم إرتباط مالك رأس المال البشري بالاستثمار بصفة شخصية، فبالرغم من قدرة الفرد على تأجير إستثماره، إلا أنه لا يمكن بيعه عكس الرأس المال المادي الذي يمكن بيعه(بيع الة لا تحتاج إليها المؤسسة)، فالإستثمار مرتبط بالفرد في حد ذاته، ومن بين الصعوبات التي واجهت المؤسسة أيضا أن الفرد معرض للموت، وهو ما جعل المؤسسة تتحمل خسارة عند استثمارها في هذا الفرد، أما فيما يخص وقت الاستثمار في الرأس المال البشري، فهو طويل مقارنة بالاستثمار في الرأس المال المادي، ما جعل المؤسسة تتحمل خطورة هذا الاستثمار[1].

[1]- ربيحة قوادرية، **مساهمة الاستثمار في راس المال البشري في تسيير المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل-فرع جنرال كابل بسكرة-**، مذكرة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير-بسكرة-الجزائر، 2016، ص 72.

ومن بين مخاطر الاستثمار في الرأس المال البشري، هو نقص البيانات والأساليب اللازمة لتطبيق نظرية الاستثمار في الرأس المال البشري، في مجال تسيير الموارد البشرية، ومن أهم هذه الصعوبات، هو صعوبة الحصول على البيانات التي تخص التكاليف التي أنفقت على الرأس المال البشري، كما تكمن الصعوبة في إعتماد القيمة الحالية للإستثمار في معرفة دخل الأفراد، وصعوبة تحديد معدل الخصم لحساب القيمة الحالية الرأس المال البشري، أيضا صعوبة تحديد ما إذا كان التدريب يؤثر على العوائد والأجور، خاصة مع عدم وجود تطبيق في الواقع العملي، الذي نستطيع من خلاله معرفة المجالات الأخرى للإستثمار في الرأس المال البشري، والتي تؤثر على الأجور والايرادات.

أيضا من المخاطر المترتبة عن الاستثمار في الرأس المال البشري، هو صعوبة تحديد نسبة التكلفة المخصصة للإستهلاك والاستثمار، فما ينفقه الفرد على الأكل، واللباس، والرعاية الصحية، والسكن هي نفقات استثمارية. وفي نفس الوقت هي نفقات ضرورية لحياة الفرد، وهو ما أبرز صعوبة تحديد نسبة التكلفة المخصصة للإستهلاك والإستثمار.

بالإضافة إلى هذه المخاطر، هناك بعض الإعتبارات أو المحددات التي يجب اخذها في الحسبان، عند مناقشة القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالاستثمار في الموارد البشرية، وتمثلت في[1]:

- **قيم الإدارة:**

تنعكس القيم الأساسية للإدارة العليا، على كثير من القضايا المتعلقة بالموارد البشرية، خاصة تلك المتعلقة بالمبادرات الاستراتيجية الرئيسية، فعندما قامت الإدارة العليا بتنمية وتطبيق الاستراتيجيات ، فإن قيم و فلسفة الإدارة انعكست على الموارد البشرية، ووصلت إليها من خلال ممارسات، وسياسات الموارد البشرية، فعلى سبيل المثال، مدير الإدارة العليا الذي لديه التزام بالحفاظ على الموارد البشرية للمؤسسة، يميل إلى معالجة الضغوط للأحداث الإستراتيجية الرئيسية أو الجوهرية، وهذا من خلال التعامل مع الشائعات الرائجة في المؤسسة، وتوفير المعلومات الصحيحة، ومن ثم عدم وجود سوء فهم أو معلومات غير صحيحة، والتي قد تؤثر بدورها على الأفراد.

- **المخاطر والعائد على الإستثمار:**

إن الإستثمار في الرأس المال البشري، يحمل مخاطر أكبر من الرأس المال المادي، نظرا لأن المؤسسة لا تمتلك هذا المورد، وهو ما جعل الأفراد قادرين على ترك العمل في أي وقت، ولكي يتحقق الاستثمار، لابد أن

[1]- نفس المرجع السابق ذكره، ص 73.

يغطي العائد المخاطر التي انطوت على هذا الاستثمار، أما إذا كانت التكاليف أكبر من الإيرادات كان تتحمل المؤسسة تكاليف المحافظة على العمال، وهو ما جعل متخذي القرار يفاضلون بين التكلفة الحالية، والمنافع المتحققة (أفراد ذوي معارف ومهارات أكثر التزاما ومرونة، والارتباط الجيد بالثقافة التنظيمية).

- **الرشد الاقتصادي في الاستثمار في التدريب:**

يعتبر التدريب من أهم المجالات التي تمكن للمؤسسة الاستثمار فيها، نظرا لقدرته على زيادة المعارف، والمهارات الخاصة في المؤسسات، وكما ذكرنا سابقا في نظرية الاستثمار في الرأس المال البشري، وحسب بيكر فإن التدريب نوعان خاص وعام، لذلك على المؤسسة اختيار نوع التدريب الذي ستستثمر فيه، وإذا إفترضنا إن المؤسسة إختارت الاستثمار في التدريب الخاص، مما يجعل صعوبة نقل المهارات التي يتحصل عليها الأفراد إلى مؤسسة أخرى، وهو ما يجعل المؤسسة تسترجع استثمارها، أما إذا اختارت المؤسسة التدريب العام فإنها لن تتحصل على إيرادات نتيجة هذا الاستثمار، فالفرد الذي يتحصل على هذا النوع من التدريب يسهل عليه نقل مهاراته، ومعارفه التي ينميها من نفقة المؤسسة إلى مؤسسة أخرى، وهو ما جعل المؤسسات تعين الفرد الذي لديه مهارات ومعارف عامة متراكمة، وإذا لم تتوفر فيه هذه المهارات والمعارف، اضطرت المؤسسة إلى القيام بالاستثمار في التدريب العام، دون أي ضمان لها بأن الفرد المدرب سوف يواصل العمل بالمؤسسة، لمدة تكفي لإسترجاع إستثماره.

إذن بالرغم من وجود بعض المخاطر، أو القيود المتعلقة بالاستثمار في الرأس المال البشري، إلا أنه يؤدي إلى تحقيق منافع طويلة الأجل، تتمثل في زيادة القدرات الإبداعية، وتحسين الإنتاجية ...الخ، لذلك يجب على المؤسسات إتخاذ هذه القيود بعين الإعتبار، ومحاولة إيجاد حلول لها تزيد من فعاليتها، كما يجب على المؤسسات قياس العائد من الاستثمار في الرأس المال البشري، لتتحقق من أن التكاليف التي أنفقت على هذا المورد لتذهب سدا، بل تزداد جراء الإستثمار فيه، وإذا كان العكس أي لم تستفد شيئا من هذا الإنفاق، تقوم بالإجراءات التصحيحية لذلك، وأن تتفادى هذا المشكل مرة أخرى[1].

[1]- نفس المرجع السابق ذكره، ص73.

خلاصة الفصل

يأتي الرأس المال البشري في صدر إهتمامات العديد من الدول، وينظر لهذا الأخير على أنه كل ما يزيد من الطاقة الإنتاجية للعنصر البشري، كالمعارف والمهارات المكتسبة من التعليم والتكوين والخبرة، والذي يتراكم بالاستثمار في التعليم والبحوث، بهدف زيادة كفاءة الموارد في المستقبل، وكنتيجة لما جاء في التعريفات السابقة للرأس المال البشري يمكن القول، أن الرأس المال البشري لا ينفصل أبدا عن مالكه، وهو ملازم له في كل مكان وزمان، ولا يمكن تكوينه إلا بالمشاركة الفعلية الشخصية للأفراد، وهو متميز بالخصوصية كونه مرهون بالقرار الذي يتم اتخاذه، من طرف الفرد فيما يخص قرار الإستثمار في التكوين، وتحمله لمختلف التكاليف التي ستنجر عنه وتنازله عن جميع العوائد المالية، التي كان سيحصل عليها في الحاضر، مقابل إيرادات مالية أكبر في المستقبل واعتبرت المعارف والكفاءات أكثر أهمية في الرأس المال البشري، وتعتبر عملية التدريب والتعليم من أهم الوسائل التي تساهم في تحقيق النمو، لذا جاء الإهتمام بالعنصر البشري، من حيث إن إنتاجيته تصاعدت بزيادة خبرته، ومهارته أي كلما يزداد الاستثمار في الإنسان يزداد العائد منه، فالاستثمار في العنصر البشري أضحى غاية كل المجتمعات التواقة إلى النمو، والخروج من بوتقة التخلف الحضاري، فالإتجاه السائد اليوم، يرى أن مدخل النمو وأساسها هو تنمية إمكانات كل فرد، وتأهيله، وتمتعه بكامل حقوقه، وإلزامه بكافة واجباته، حتى أصبح معنيا بما يجري حوله، وتحمل نصيبه من الربح والخسارة.

الفصل الثاني:

أساسيات حول النمو الاقتصادي

تمهيد

برز النمو الاقتصادي كغاية مشتركة، سعت كافة دول العالم إلى تحقيقها، سواء المتقدمة أو النامية أو حتى المتخلفة، وكغيره من المفاهيم الاقتصادية، أخذ البحث في موضوع النمو الإقتصادي، وأليات تحقيقه حراكا فكريا متطورا، ومتكيفا مع المستجدات المتعلقة بالبيئة الاقتصادية الجديدة، وما إرتبط بها من تغيرات ظروف الزمان والمكان.

كما أن دور الرأس المال البشري في النمو الاقتصادي، لا يقل عن دور المحددات التقليدية الأخرى، مثل: العمل، الرأس المال المادي، ولا عن المحددات الحديثة للنمو، مثل: التطور التقني، التعلم بالممارسة، جهود البحث والتطوير، الرأس المال العمومي، الانفتاح الخارجي، والعوامل الاجتماعية، المؤسساتية والتنظيمية وتكنولوجيات والإعلام والاتصال، والتي خلقها تطور النظرية الاقتصادية.

وللإحاطة بمختلف جوانب هذا الموضوع، سيتم في هذا الفصل التطرق إلى العناصر الاتية:

- ماهية النمو الإقتصادي
- نظريات النمو الإقتصادي
- العلاقة بين الرأس المال البشري والنمو الاقتصادي

1- ماهية النمو الاقتصادي

سنتطرق في هذا المبحث إلى كل ما يتعلق بالنمو الاقتصادي، ابتداءا من مفهومه الذي يشتمل على تعريفه، وخصائصه، وأنواعه، مرورا إلى عناصره، ومحدداته، لنختم بمصادره، ومقاييسه، ونظرياته.

1-1 – مفهوم النمو الاقتصادي: التعريف والخصائص

1-1-1- تعريف النمو الاقتصادي: تعددت تعاريف النمو الاقتصادي نذكر منها[1]:

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوما كميا، يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، ويعرف النمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد «، كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي، الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج، وبالتالي نستطيع القول:" أن النمو الإقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج، أي معدل نمو الدخل الفردي.

من جانب أخر يعرف **سيمون كازنت** –الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971–النمو الاقتصادي بأنه" إرتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، واستندت هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة، والتكيف المؤسسي والإيديولوجي المطلوب لها.

من هذا التعريف نلاحظ مجموعة من السمات، منها:

- التركيز على النمو طويل الأجل، وبالتالي على النمو المستدام وليس العابر.
- دور المركزية في النمو طويل الأجل.
- ضرورة وجود تكيف مؤسسي وإيديولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسساتي في عملية النمو.

1-1-2- خصائص النمو الاقتصادي: للنمو الاقتصادي خصائص متعددة نذكر منها [2]:

- **المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج**: حيث أن البلدان المتقدمة حاليا، وعبر تاريخها الاقتصادي الممتد من سنة 1770إلى وقتنا الحالي، حققت معدلات مرتفعة من النمو السكاني، ونصيب الفرد من الناتج، فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج لهذه الدول نحو 2%، 1%للنمو السكاني، 3%لنمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، وهذا مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية.

[1]- جلال خشيب، **النمو الاقتصادي**، قسم الاقتصاد والمال، دار النشر شبكة الألوكة، ص 5.

[2]- كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان، الجزائر، 2013، ص30-31.

- **المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:** حيث تأكد الدراسات التي أعدها البنك الدولي، أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج، هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية، ذلك لأنها وضحت كفاءة استخدام كل مدخلات دالة الإنتاج، بغض النظر عن نمو هذه المدخلات، بما أدى إلى زيادة المخرجات دون الزيادة في مدخلات العمل ورأس المال. كما لوحظ خلال فترة النمو الحديث زيادة كبيرة في الإنتاجية، تراوحت بين 50%و70% للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج.
- **المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي:** تتميز البلدان المتقدمة الحديثة بالمعدل المرتفع للتغيير القطاعي، والهيكلي الملازم لعملية النمو، ما نتج عنه التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة الصناعية، ثم التحول من الصناعة إلى الخدمات، مما نتج عنه تطور الشركات الأسرية والشخصية إلى المنظمات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات، يتبع ذلك تحول القوى المهنية من الأنشطة التقليدية إلى الحضرية، ولم تعد متمركزة فيها. فمثلا كان إجمالي قوة العمل الملتحقة بالقطاع الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية، سنة 1846 حوالي 53%وانخفضت بحلول عام 1960إلى 70%فقط.
- **المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي:** عادة ما يصاحب التغيير الهيكلي للاقتصاد، تغييرات في الإيديولوجيات والمؤسسات الاجتماعية، والتي أطلق عليها التحول الحضري أو الحداثة، حيث أوضح Myrdalأنها تمس الجوانب التالية[1]:

➢ **الرشاد:** حيث يؤدي التحول الاقتصادي إلى مزيد من تحديث طريقة التفكير، والعمل، والإنتاج، والاستهلاك لكافة الأنشطة بما في ذلك التقليدية منها، فلا يمكن الحصول على مواد جديدة بوجود عقلية قديمة جامدة، فالمجتمع الحديث الذي يطبق الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة في شتى مجالات الحياة، لا يحتاج فقط إلى امتلاك الأدوات الخاصة بذلك، وإنما أيضا إلى تفكير حديث.

➢ **التخطيط الاقتصادي** : للوصول إلى مراحل متقدمة للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية، لابد من وجود تخطيط اقتصادي سليم، والذي اشترط فيه تحديد الأهداف السياسية الحكومية المرتبطة بالنمو الإقتصادي للبلد، وتحديد الإستراتيجية التنموية التي تجسد الأهداف وتحولها إلى واقع يومي ملموس، باستخدام واستغلال الوسائل الضرورية التي تنفذها، وتشمل الاقتصاد بأكمله دون تهميش أو استصغار قطاع معين، باستخدام نموذج من نماذج الاقتصاد الكلي، وتحديد المدة الزمنية المستهدفة، مع مراعاة وضع خطط تكميلية يتم الاستنجاد بها، في حال تعثر البرنامج التنموي لسبب أو أخر.

[1]- نفس المرجع السابق ذكره، ص 31.

- **التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة:** حيث لا بد من تحقيق عدالة توزيعية بين الطبقات الإجتماعية، وتقليل الفوارق في توزيع الثروة والدخل، وإرتفاع مستويات المعيشة، وتكافؤ الفرص بين شرائح المجتمع.

- **الهيمنة الدولية:** تعرف المجتمعات المتقدمة ميلها التاريخي للسيطرة على المنتجات الأولية، والمواد الخام، والعمالة الرخيصة، وفتح الأسواق المربحة أمام منتجاتها الصناعية في المستعمرات السابقة –وهي في أغلبها بلدان نامية – مما أدى إلى تحديد الإستعمار، من خلال القوى التكنولوجية الحديثة المحتكرة لديها، خاصة المواصلات والاتصالات، مما فتح المجال للسيطرة الاقتصادية، والسياسية محددا على البلدان النامية والضعيفة.

- **الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي العالمي:** حيث أنه بالرغم من المكاسب التي يحققها الناتج العالمي منذ قرنين من الزمن، فإن ذلك لم يشمل كل سكان العالم، فالتوسع في النمو الاقتصادي العالمي الحديث يحققه أقل من ربع سكان العالم، بما يعادل 80% من الناتج العالمي، وأن علاقات القوة بين الدول المتقدمة والنامية غير المتكافئة، زادت من تعميق الفجوة بينهما عبر الزمن، وأصبحت احتمالات اللحاق به شبه مستحيلة، لأن البلدان المتقدمة تحولت من الصناعات الألية، إلى الهندسية والدقيقة[1].

1-2- أنواع ومصادر النمو الاقتصادي

1-2-1- أنواع النمو الاقتصادي: حيث تمثلت في ثلاث أنواع وهي كالتالي[2]:

- **النمو الطبيعي:** وهو عبارة عن ذلك النمو الذي حدث، في صورة عمليات موضوعية في مسارات تاريخية، تتعاقب عمليات التاريخ الطبيعي، وقد حدثت ظاهرة النمو الطبيعي تاريخيا، بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى الرأس المالية وتتلخص هذه العمليات الموضوعية سابقة الذكر، في أربعة عمليات هي:

- **العملية الأولى:** عملية التتابع في التقسيم الاجتماعي للعمل، بالانتقال من مرحلة الزراعة، إلى الصناعة اليدوية، ثم الصناعة الألية الكبرى.

- **العملية الثانية:** عملية تراكم أولي لرأس المال، في بادئ الأمر كان مركزا على خدمة التجارة الخارجية للدولة، ليتحول بعد ذلك إلى الصناعة.

---

[1]- نفس المرجع السابق ذكره، ص 32.

[2]- بن رمضان نجيمة، بادة إيمان، **الإستثمار في رأس المال البشري ودوره في النمو الإقتصادي دراسة ميدانية وقياسية**، مذكرة ماستر، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان –ملحقة مغنية، الجزائر، 2016، ص 61.

- **العمليـة الثالثـة**: هـي عمليـة سـيادة الإنتـاج السـلعي، والانتشـار الواسـع للعمليـة الإنتاجيـة، لـيس بهـدف إشباع حاجات المنتج نفسه، بل بهدف المبادلة في السوق، ثم ومن خلال المداخيل المحققة يتم إقتناء سلع الاستهلاك.
- **العمليـة الرابعـة**: وهـي عمليـة خاصـة بسـيادة وتكـوين السـوق الـداخلي، بمعـنى إن شـكلت سـوق محلـي، حيث أصبح لكل ناتج سوق فيها عرض وطلب، كما يتكفل هذا السوق بالتمهيد لقيام سوق وطني واسع، والمتتبع للتطور الحاصل في المجتمعات التي تعرف بالمجتمعات النامية، يلاحظ بأن هذه الأخيرة، لم تحدث بهذه العمليات المذكورة سابقا إلا بصورة جزئية. ونظرا لعدم تفوق الإنتاج السلعي وعدم سيادته، بحيث يقوم بتصفية الأسواق الضيقة لحساب سوق واسع، يكون بدوره أساسا لتطوير أكبر لفنون الإنتاج وتنظيماته، ولم تتطور الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية إلى نظام رأسمالي في هذه الدول النامية.

- **النمو العابر**: هو ذلك النمو الذي يفتقد إلى صفة الديمومة والثبات، فهو يأتي كنتيجة ظهور عوامل طارئة، عادة ما تكون عوامل خارجية، لا تلبث وأن تختفي ويختفي معها النمو الذي أحدثته. يسود هذا النمط بشكل كبير في الدول النامية، حيث ينشأ كنتيجة لتوفير مؤشرات إيجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية، سرعان ما تتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت بها. وكونه يحصل في ظل بنى اجتماعية وثقافية جامدة، فذلك يجعله غير قادر على خلق الكثير من آثار مضاعف والمعجل، أو يؤدي في أحسن الأحوال إلى تكريس ظاهرة النمو، والتي تسود في المجتمعات النامية عموما، والعربية على وجه الخصوص.
- **النمو المخطط**: هو ذلك النمو الذي يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع، وترتبط قوة وفاعلية هذا النمط من النمو، ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين، وواقعية الخطط المرسومة. كما ترتبط أيضا بفاعلية التنفيذ، ومتابعة، ومشاركة الجمهور في عملية التخطيط في كامل مستوياته، وتجدر الإشارة إلى أن دراسات وأساليب التخطيط الاقتصادي، تعتبر نهجا علميا حديث النشأة نسبيا، فقد أصبح التخطيط نشاطا واسعا تمارسه دول عديدة، ويغدو النمو بذلك هدفا غاليا تسعى لتحقيقه كافة دول العالم. لذلك تسعى العديد من الدول الرأسمالية الكبرى، لتعظيم استفادتها من بعض أدوات التخطيط لرسم سياسات الطلب الفعال، وتحقيق العمالة الكاملة وفقا للنظرية الكنزية، لمعالجة الأزمات الدورية التي لحقت بمستويات النشاط الاقتصادي[1].

[1]- نفس المرجع السابق ذكره، ص 62.

وفي الأخير يجب الإشارة إلى أنه إذا كان كل من النمو الطبيعي، والنمو المخطط بمثابة نمو ذاتي الحركة، فإن النمو العابر بالنسبة لمعظم الدول النامية هو نمو تابع يفتقد إلى صفة الحركة الذاتية[1].

1-2-2- مصادر النمو الاقتصادي: مصادر النمو الاقتصادي كثيرة ومتنوعة، ومن الصعب دراستها وتحليلها جميعا، إلا أنه يتفق على وضع مصادر النمو الاقتصادي على الشكل التالي[2]:

- تراكم رأس المال، متضمنا كل الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات.
- النمو السكاني، وبالتالي نمو القوى العاملة.
- التقدم التكنولوجي.

وقد استخدمت دوال الإنتاج بصورة واسعة لدراسة المصادر السابقة، وذلك لمعرفة أثر كل منها على النمو الاقتصادي، والشكل العام لتلك الدالة هو:

$$Y=f(l, k, A) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

حيث:

y= الناتج القومي الإجمالي.

l= العمل.

k= رأس المال.

A= الأرض.

ويلاحظ في الدالة رقم (1) أنها لا تحتوي على البعد الزمني، وكذلك لا تظهر حالة التكنولوجيا فيها، إلا إذا كانت متضمنة في عوامل الإنتاج. وعند إضافة البعد الزمني والتكنولوجيا إلى المعادلة تصبح:

$$Yi= f(lt, kt, at, t) \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (2)$$

حيث:

[1]- نفس المرجع السابق ذكره، ص 62.

[2]- كمال رشيد علي التل، **أثر التعليم على النمو الإقتصادي "حالة الأردن"**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، 1987، ص 43.

T = المستوى التكنولوجي.

At, kt, lt ,Yt = كما عرفت سابقا.

وقد قام كل من (Cobb.w.c) و (Paulh. Douglas) بتطوير شكل ملائم للدالة الإنتاج، وأصبحت تلك الدالة تعرف بإسمها. وتأخذ الدالة الشكل التالي:

$$yt=e^{\Phi} At^{\alpha} lt^{\beta} kt^{y} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (3)$$

Φ, β, α, y ثوابت.

e= ثابت قيمته التقريبية (2.71828).

وبعد إجراء بعض المعالجات الحسابية، تظهر المعادلة رقم (3) كما يلي:

$$\frac{\Delta y}{y} = \emptyset + \alpha\frac{\Delta A}{A} + B\frac{\Delta L}{L} + \tau\frac{\Delta K}{K} \ldots \quad (4)$$

حيث أن:

Δ: تشير إلى مقدار التغيير في المتغير عبر الزمن.

تظهر المعادلة رقم (4) أن النمو في الناتج القومي الإجمالي، هو محصلة النمو في عوامل الإنتاج.

ويمكن دراسة كل عامل من عوامل الإنتاج السابقة، وبيان أثرها على النمو الاقتصادي كما يلي[1]:

- **رأس المال (capital):**

ينتج تراكم رأس المال عندما تدخر الأمة، ومن ثم تستثمر جزءا من دخلها الحالي، بقصد زيادة الإنتاج والدخل في المستقبل، كذلك يمكن أن ينتج تراكم رأس المال، عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي والمساعدات الخارجية، هذا ويقسم رأس المال إلى قسمين هما:

- الرأس المال المادي.
- الرأس المال البشري.

ومن أشكال الرأس المال المادي: المصانع الجديدة، الآلات والمعدات والأدوات.

أما الرأس المال البشري فمن أشكاله: استثمار الرأس المال البشري في التعليم الرسمي، والتعليم الغير رسمي، التدريب في العمل، والاستثمار في الصحة. وحتى يقوم رأس المال بشقيه المادي، والبشري بدوره في النمو

[1]- نفس المرجع السابق ذكره، ص 45-46.

الاقتصادي، وجب أن تسبقه استثمارات في البنى التحتية للأمة، تساعد في تسريع العملية الإنتاجية. وهذه الاستثمارات تشمل: إنشاء الطرق وسكك الحديد، نظام الاتصالات جيد، وإقامة السدود وحفر القنوات.

- **عنصر العمل (Labor):**

يعتبر من العناصر المهمة في زيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة معدلات نمو الناتج القومي، واعتبر نمو السكان الأساس بالنسبة لزيادة عنصر العمل، وزيادة القوى العاملة بشكل عام، فزيادة الحجم الكلي للسكان تعني الزيادة الكلية لحجم السوق المحلي، وبالتالي زيادة حجم القوى العاملة.

ووجب التركيز في هذا المجال بالإضافة إلى حجم القوى العاملة، التركيز على نوعية عنصر العمل، حيث يعتبر التحسن في نوعية عنصر العمل، من العناصر الهامة في زيادة إنتاجيته، ويمكن ذلك من خلال التعليم والتدريب أثناء العمل، وتحسين المستوى الصحي للعاملين.

- **التقدم التكنولوجي (tehnical Progress):**

حيث تشير الدراسات أن معظم الزيادة الحاصلة في حصة الفرد الحقيقية من الدخل القومي، في الدول الصناعية تؤدي إلى التقدم التكنولوجي، والقليل يؤدي إلى التراكم الرأسمالي. هذا ويأخذ التقدم التكنولوجي عدة أشكال، وأنواع معظمها يندرج تحت الأنواع الرئيسية التالية:

➢ **التقدم التكنولوجي المحايد:**

وهذا النوع من التقدم التكنولوجي زاد من إنتاجية عنصر العمل، ورأس المال بنفس النسبة، لذلك بقيت نسبة رأس المال إلى عنصر العمل ثابتة، بعد حدوثه مثل ما كانت قبله.

➢ **التقدم التكنولوجي الذي يوفر استخدام عنصر العمل:**

يحدث هذا التقدم عندما تزداد إنتاجية رأس المال، أكثر من إنتاجية عنصر العمل. لذلك تم تبديل رأس المال بعنصر العمل، وبالتالي ارتفعت نسبة رأس المال إلى عنصر العمل.

➢ **التقدم التكنولوجي المدخر لرأس المال:**

حدث عند زيادة إنتاجية عنصر العمل، مقارنة بإنتاجية رأس المال. لذلك تم تبديل عنصر العمل بالرأس المال، ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة العمل إلى رأس المال[1].

[1]- نفس المرجع السابق ذكره، ص 46.

أما بالنسبة لعنصر الأرض، فهو أحد مصادر النمو الاقتصادي، إلا أن هذا العنصر لا يعطي الاهتمام الكبير بالنسبة للدول المتقدمة، حيث أن الأرض مستغلة بالشكل الأمثل، بعكس الدول النامية التي لا تزال نسبة كبيرة من أراضيها التي يمكن أن تستغل بشكل أفضل غير مستغلة[1].

1-3- العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي: تنقسم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي إلى عوامل خارجية، وعوامل داخلية ونذكرها كالتالي[2]:

1-3-1- العوامل الخارجية التي تؤثر على النمو الاقتصادي: في حال المشروعات الفردية، من الواضح أنه عندما يزداد مشروع من المشروعات الإنتاجية، يزداد أيضا الإنتاج الإجمالي للبلد، إلا إذا حدث في الوقت نفسه تناقض في إنتاج مشروع أخر، ومن الواضح كذلك إن اتخاذ قرار بزيادة الإنتاج داخل مشروع معين، يتوقف على جملة من العوامل الخارجية القانونية، السياسية والاقتصادية، وهذه العوامل عادة ما تتناول المشروعات الفردية، ولا تخضع لرقابتها، وتتضمن البلد ولا سيما القوانين التي تتعلق بالأمور الاقتصادية كالضرائب وسواها، كما تضمنت مدى الاستقرار السياسي الذي يلعب دورا واضحا في النمو الاقتصادي، مادامت المشروعات الفردية نزاعة إلى أن يضعف اهتمامها بالإنتاج ،إذا بدا لها مثلا أن ثمار جهودها يمكن أن تتعرض للمخاطر السياسية، كذلك تتضمن هذه العوامل بعض الشروط الاقتصادية، كما لا يحتاج إلى بيان أن المشروعات الفردية لا تزيد من إنتاجيتها، إلا إذا وثقت بأنها تستطيع أن تبيع ما تنتج وأن تربح فيه.

1-3-2- العوامل الداخلية التي تؤثر على النمو الاقتصادي: في هذا المجال يجب أن نذكر حقيقتين هامتين:

- أنه عندما نستخدم عوامل الإنتاج حتى أقصى مدى ممكن، وتكون في حاجة إلى عدد أكبر من الآلات والأبنية، من أجل زيادة الإنتاج فإن جزء من إنتاج البلد ينبغي أن يستخدم في مثل هذه الحالة، من أجل تلبية ما تحتاج إليه المؤسسات من تجهيزات وأمكنة.
- الثانية: والحقيقة الثانية هي أن العمال الإضافيين اللازمين لزيادة الإنتاج، ينبغي أن يكونوا على قدر كاف من المهارة والاستعداد، وهذه المهارة يكونوا اكتسبوها من التعليم الذي تلقوه في المدارس، أو التدريب الذي حصلوا عليه داخل المهنة. وهكذا يرى أن حجم القوى العاملة لا يحدد وحده الإنتاج الاقتصادي، إنما يحدده فوق هذا وقبل مستوى تلك القوى العاملة، فهذا المستوى هو الأساس بأن يحصل بذلك الإنتاج إلى أقصى مدى ممكن.

[1]- نفس المرجع السابق ذكره، ص 46.

[2]- بن رمضان نجيمة، بادة إيمان، مرجع سابق ذكره، ص67-68.

ومن هنا يصح القول: بأن الأمور التي تضعها في التربية في مرحلة معينة، تمكن الاقتصاد أن ينتج إنتاجا كبيرا في المراحل التالية، وهذا واحد من المؤثرات التي جعلت من التربية استثمارا، وتوظيف مثمر لرأس المال. وقام الاقتصاديان في بداية الستينات **شولز** وديـن سون، بإثبات بأن التعليم يساهم بشكل مباشر في زيادة الدخل القومي، وذلك عن طريق رفع كفاءة وإنتاجية اليد العاملة. وقد تترتب على هذه الحقيقة صدور عدد كبير من الدراسات، تتعلق بالفائدة الاقتصادية للاستثمار في التعليم. وقد استخدم دين سون وآخرون عام 1962دالة الإنتاج، لقياس مصادر النمو المختلفة في إقصاد الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1910-1960، وقد إستخدم دالة الإنتاج البسيطة المعروفة بدالة cob-douglas، المعبر عنها على النحو التالي:

$$Y=f(k.\ L)$$

حيث أن[1]:

Y: **الإنتاج** **L** : **الرأس المال البشري** **K**: **الرأس المال المادي**

وعندما قام **ديسون** باستخدام هذه الفكرة لشرح محددات لنمو الإنتاج القومي للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة المذكورة، تبين له وجود فضلة أو متبقي residual كبير في الأهمية من الزيادة في الرأس المال البشري، وإلا إلى الزيادة في الاستثمار الغير بشري (الرأس المال المادي)، ومن ثم فإنه إستنتج أنه بالضرورة توجد مجموعة أخرى من العوامل قد ساهمت بدور فعال في زيادة معدل النمو الاقتصادي، في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الذكورة سابقا. وقد قدر ديسون في دراسات لاحقة، أن الاستثمار في الرأس المال البشري في التعليم، قد ساهم بنحو 23%من المتوسط من معدل الزيادة في الإنتاج القومي الأمريكي خلال الفترة 1910-1960، وذلك عن طريق رفع المستوى التعليمي لليد العاملة، كذلك فإنه قد قدر أن أثر التعليم قد كان في حدود 15%في فترة 1950حتى الستينات، وقد تفاوتت النسبة بين الدول المختلفة الصناعية والنامية بينما وصلت هذه النسبة 15%في الولايات المتحدة الأمريكية، نجد أنها ارتفعت إلى 25%من معدل النمو الاقتصادي في كندا، وكانت 12%بالنسبة لإنجلترا، بينما انخفضت على 3.3% بالنسبة للبرازيل، وكانت في حدود 0.8%بالنسبة للمكسيك.

[1]- نفس المرجع السابق ذكره، ص 69.

2- نظريات النمو الاقتصادي: تنقسم نظريات النمو الاقتصادي إلى نوعين نظريات كلاسيكية ونظريات نيو كلاسيكية.

2-1- النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك والنيو كلاسيك

يعرف النمو الاقتصادي بإعتباره أهم المتغيرات الاقتصادية، وأكثرها دلالة على الأداء الاقتصادي، اهتماما كبيرا من طرف الاقتصاديين الذين طوروا في هذا الإطار، عدة نظريات مفسرة في مجملها لظاهرة النمو الاقتصادي، من خلال إبراز عوامله، ومحدداته، وجاءت هذه النظريات نتيجة للتطور الذي يشهده النمو الاقتصادي، بجميع جوانبه عبر الزمن.

وهذه النظريات هي[1]:

2-1-1- النمو الإقتصادي لدى الكلاسيك

. ولقد بنيت أغلب أراء النظرية التقليدية، على أفكار **"روبرت مالتوس** في نظريته للسكان، وإفتراضه أن السكان زادوا بمعدلات زيادة أكبر من معدلات الزيادة في إنتاج الغذاء، ونتيجة لذلك ازدادت المجاعات وقل الغذاء وبالتالي توقف النمو الاقتصادي، نتيجة لزيادة الوفيات الناجمة عن المجاعة بسبب نقص الغذاء.

أما في الأجل القصير فقد إفترض الاقتصاديون التقليديون حدوث النمو الاقتصادي، وزيادة معدلات تراكم رأس المال وزيادة الأرباح، وبالتالي زيادة الأجور الحقيقية فوق حد الكفاف، مما ساعد على زيادة عدد السكان، ويعتبر الكلاسيك أن الأرض عنصر مهم من عناصر الإنتاج وهي غير قابلة للزيادة، وركزوا على قانون تناقص الغلة. ولهذا فإنه عندما وصل النمو إلى أعلى درجاته وبدأ الإنتاج بالإنخفاض، نظرا لمحدودية الأرض الصالحة لإنتاج الغذاء، وبالتالي انخفضت الأجور والأرباح، ولقد تعرضت نظرية **مالتوس** التشاؤمية في السكان إلى كثير من الانتقاد والرفض، وخاصة فيما تعلق بدور الأرض كعامل من عوامل الإنتاج، فلقد ذكر الاقتصاديون المحدثون، إن الأرض لا تدخل في دالة الإنتاج باعتبارها عنصرا مهما من عناصر الإنتاج، وأن التقدم العلمي قد عمل على تعطيل سريان قانون تناقص الغلة.

2-1-2- النمو الاقتصادي عند النيو كلاسيك

في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، تغير الموضوع المركزي للاقتصاد في نمو الثروة في الأمد الطويل، إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفء للموارد، وأصبح مفهوم المنفعة الحدية، هو المفهوم الرئيسي للاقتصاد الكلاسيكي المحدث والذي طوره كل من " Jevons"،"Menger"،"Walras". وقد عرفت هذه الأفكار بالمدرسة الحدية

[1]- عمار بوصاق، **تطور القطاع المصرفي الجزائري وأثره على النمو الإقتصادي دراسة وصفية تحليلية خلال الفترة 1990-2013**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر،2015، ص 17- 18.

(marginalisteschool)وقد ركز هؤلاء الاقتصاديون، على دور الطلب المستند إلى المنفعة الحدية في تحديد قيمة السلع، بدلا من دور العرض المستند إلى نفقة الإنتاج، كما زعم الإقتصاديون الكلاسيك. ثم جاء بعد ذلك " **Alfred Marchal**"، والذي جمع كلا من جانب الطلب، وجانب العرض لتحديد التوازن والقيمة، كما أضاف إلى أفكار هذه المدرسة العديد من الأفكار المهمة الأخرى، لتتحول بعدها إلى ما عرف بالنظرية الكلاسيكية المحدثة. حيث قدم مارشال أسلوب التوازن الجزئي كأداة للتحليل الاقتصادي، وكذلك استخدام فكرة التوازن في حالتي التوازن التامة والاحتكارية، وكذلك فكرة توزيع الدخل القومي بين الأجور، والريع، والأرباح، والفائدة، إضافة إلى إدخال عنصر الزمن في التحليل الاقتصادي، وفكرة الوافرات الخارجية، وكان للاكتشافات في الفنون الإنتاجية، والموارد الطبيعية في القرن التاسع عشر أثر كبير على الفكر الاقتصادي، والذي ظهرت ملامحه بما يأتي[1]:

- تحقق معدل نمو مرتفع.
- تحقق إمكانات للنمو المستمر، باستخدام الفن الإنتاجي المتقدم.
- ارتفاع الأجور فوق مستوى الكفاف.
- استمرار معدلات الأرباح.
- تضاؤل فرص الركود الاقتصادي.

إن معظم هذه الحقائق مع ما توقعته المدرسة الكلاسيكية، لذلك بدأت تظهر الأفكار الكلاسيكية المحدثة والتي أكدت على:

- الإرتباط التقليدي بين توزيع الدخل، وحجم الإدخار في الإقتصاد أخذ يتلاشى.
- أن حجم السكان لا يتغير مع التغير في الدخل الفردي.
- أن التقدم التكنولوجي يزيد من مستوى تكوين رأس المال.
- التركيز على مشكلات الأجل القصير، عكس النظرية الكلاسيكية التي تركز على مشكلات الأجل الطويل.

ورأت هذه النظرية أن تكوين الرأس المال اعتمد على الإدخار، وأن هذا الأخير حدد من خلال سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين حدد الإستثمار بسعر الفائدة، وبالإنتاجية الحدية لرأس المال.

ومن العوامل الأخرى المشجعة لتوسيع الإنتاج هي: السكان، التكنولوجيا، والتجارة الدولية. وأن التنمية عملية مستمرة تدريجية وتراكمية، وبخصوص النمو الاقتصادي فإن النظرية تتضمن ثلاث أفكار رئيسية هي:

[1]- نفس المرجع السابق ذكره، ص 19-20.

- في الأمد الطويل يتحدد معدل نمو الإنتاج، بمعدل نمو قوة العمل في وحدات الكفاءة، أي بمعدل نمو قوة العمل زائد معدل نمو إنتاجية العمل، والمحددة خارج النموذج مثل: معدل النمو الطبيعي عند "هارود"، وأن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار ومعدل الاستثمار. وذلك عائد إلى أن المعدل الأعلى للادخار أو الاستثمار، ويتم تعويضه من قبل معدل أعلى لنسبة الرأس المال الناتج، أو معدل أوطئ لإنتاجية رأس المال، وذلك بسبب الفرضية الكلاسيكية المحدثة الخاصة بتناقص عوائد رأس المال.
- أن مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار والاستثمار، ذلك لأن معدل دخل الفرد تغير إيجابا مع معدل الادخار والاستثمار، وسلبيا مع معدل نمو السكان.
- عند وجود تفضيلات معطاة للادخار (بالنسبة للاستهلاك)، والتكنولوجيا (دالة الإنتاج). لدى بلدان العالم، كانت هناك علاقة سالبة لدى البلدان المذكورة، بحيث أن البلدان الفقيرة التي تمتلك كميات قليلة من رأس المال للفرد، تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تمتلك كميات كبيرة من رأس المال للفرد، الأمر الذي يقود إلى التلاقي بين معدلات دخل الفرد، ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة.

كنتيجة لذلك فإن الاستثمار يتعادل دائما مع الادخار عند مستوى العمالة الكمالية، وبهذا الافتراض تجاهل التقليديون المحدثون واحدة من أهم المشاكل، التي لاقت اهتماما لدى كل من كينز وهاورد، أن الانتقاد الموجه إلى النظرية التقليدية الحديثة في النمو، يثير سؤالا عما، إذا كانت أسعار عوامل الإنتاج مرنة بما فيه الكفاية لتحقيق العمالة الكاملة؟

وقد جادل اقتصاديون آخرون بأن فترة التقدير المطلوبة للتعديل، اعتبرت حساسة جدا لتعيين النموذج التقليدي الحديث، وبادروا في القول بأن **"ساتوا"** رغم إدراكه للنماذج البديلة لنموذج النظرية التقليدية الحديثة، إلا أنه وجد أن وقت التعديل الضروري قصير لدرجة كبيرة، ومن ثم فقد اعتقد هؤلاء بأن النموذج التقليدي الحديث، قد يكون أكثر إقترابا من الواقع حتى الفترة القصيرة نسبيا[1].

وقد أخذ على النظرية التقليدية الجديدة للنمو أيضا، لا تحتوي على دالة استثمار صريحة، إنما تجاهلت التوقعات وكلاهما عنصران هامان في نموذج هارود، وبالطبع إذا سادت العمالة الكاملة، فإنه لن تكون هناك ضرورة لدالة الاستثمار، طالما أن الادخار عند العمالة الكاملة يحدد الاستثمار.

وأخيرا فإن أعضاء مدرسة كمبردج بصفة عامة، إعترضوا على تجميع رصيد رأس المال، واستخدام دالة الإنتاج الإجمالية أن رصيد رأس المال تكون من الكثير من البنود المتغيرة الخواص، وأن الطرق المعيارية للتجميع عاجزة،

[1]- نفس المرجع السابق ذكره، ص 20

وهم إعترضوا أيضا على استخدام دالة الإنتاج الإجمالية، بسبب مشاكل التجميع، وبسبب الصعوبات في دمج التقدم التكنولوجي فيها[1].

2-2- نظرية جوزيف شومبيتر في النمو الاقتصادي:

جوزيف شومبيتر (1883-1950) اقتصادي وعالم اجتماع أمريكي، ولد في مورافيا – تشيكيا، وتوفي في تاكونيك –كونيتيكت-الولايات المتحدة الأمريكية.

اشتهر بنظرياته حول التنمية والدورات الاقتصادية، وتمرد على المدارس الاقتصادية السائدة في زمنه، وخرج على أساتذته في مدرسة فيينا التقليدية الجديدة، مبتعدا عن السكوني (الستاتيكي)، محولا تأسيس نظرية التحليل الحركي (الديناميكي)، وباهتمامه الكبير بالجمع بين النظرية الاقتصادية والإحصاء، إضافة إلى التاريخ وعلم الاجتماع في معالجة القضايا الاقتصادية في عصره، كان قد أدار ظهره للمرة الثانية للمدرسة التقليدية الجديدة، وكذلك للمدرسة الكنزية، والكينزية الجديدة فيما بعد.

تأثر جوزيف بالمدرسة النيو كلاسيكية في إعتبار أن النظام الرأسمالي، هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضا بأفكار مالتوس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي، فهو يمقت الشيوعية، مع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية ولا ينحاز إليها. إنما تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي، ليرث محله النظام الاشتراكي وليس الشيوعي، وقد ظهرت أفكاره في كتابه: نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911، وكملها في كتاب له سنة 1939، أهم أفكاره كانت كالتالي[2]:

- أن التطور في ظل النظام الرأسمالي حدث في صورة قفزات متقطعة، واندفاعات غير متسقة، صاحبتها فترات من الكساد، والرواج قصيرة الأجل متعاقبة، وذلك بسبب التجديدات، والابتكارات التي أحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو.

- يتوقف النمو على عاملين أساسين:
  - المنظم.
  - الائتمان المصرفي الذي قدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار.
- إعطاء المنظم أهمية خاصة، ووصفه بأنه "مفتاح التنمية "، أو "الدينامو" المحرك لعجلة التنمية.

[1]- نفس المرجع السابق ذكره، ص 21.

[2]- جلال خشيب، مرجع سابق ذكره، ص 16.

التطورات التي أحدثها المنظم أثرت في العادات، والتقاليد، وأذواق المستهلكين، التي يمكن أن تأخذ إحدى، أو بعض الصور التالية:

- استغلال موارد جديدة.
- استحداث سلع جديدة.
- استحداث أساليب عمل جديدة.
- فتح أسواق جديدة.

إن انهيار الرأسمالية، قد حدث نتيجة أحد أو كل الأسباب التالية[1]:

- بوادر وظيفة المنظم، (نتيجة روتينية الابتكار وقيام الخبراء والباحثين بها).
- زوال الإطار التنظيمي للمجتمع الرأسمالي، (الاحتكار، الكارتيلات).
- انحلال الطبقة السياسية التي كانت تحميها.
- العداء النشط المستحكم ضد الرأسمالية من جانب المثقفين والعمال.

وفي تحليله لعملية النمو الاقتصادي، بدأ شومبيتر بافتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة للاقتصاد، في حالة توازن ساكن كرر نفسه دائما، دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية، حيث قام المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة، فولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والابتكار، فتم تشغيل مصانع جديدة، ووجدت السلع طريقها إلى الأسواق. بدأت من موجة الازدهار، غذتها زيادة الائتمان المصرفي، فزيادة في الإنتاج والدخل، وعم الرواج، عملت على زيادة السلع على انخفاض الأسعار، وأصبحت المنشاة القديمة غير قادرة على منافسة المنشئات الجديدة، فغلقت هذه الأخيرة أبوابها، وسادت حالة من التشاؤم لدى المنظمين، فتعثرت حركة التجديد والابتكار، وسادت حالة من الكساد. ولم يلبث الكساد إلا فترة وجيزة، حتى عادت الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة، وإستحداث أساليب إنتاج أفضل، فاستثمار وتوسع للنشاط الاقتصادي وهكذا .....

نقد النظرية:

وقد تم إنتقاد نظرية **شومبيتر**، وذلك من خلال ما سنتطرق إليه[2]:

[1]- نفس المرجع السابق ذكره، ص 17-18.

[2]- نفس المرجع السابق ذكره، ص 18.

- إعطاء أهمية مبالغ فيها للمنظم، حيث إفتقدت وظيفة هذا الأخير مكانتها، مع بزوغ جماعات الخبراء والمختصين.
- افتراضه لتأثير الادخار بسعر الفائدة، رغم أن هذه العلاقة لا يزال الغموض يكتنف جوانبها.
- إفتراض التمويل عن طريق الإئتمان المصرفي، ولكن القروض طويلة الأجل في الدول الرأسمالية لا تقدمها البنوك، إنما يتم تمويل الاستثمارات طويلة الأجل عن طريق الأرباح المحتجزة، أو إصدار الأسهم والسندات.
- عدم التعرض للعقبات التي يمكن أن تعرقل من عملية النمو، كالزيادة السكانية، وتناقص الغلة، وغيرها من العقبات التي تعاني منها معظم الدول الأقل نموا.

2-3- النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر

2-3-1- نظرية كينز:

إن أزمة الكساد خلال الفترة من 1939/1930، دعت إلى إعادة النظر في مسألة النمو الاقتصادي، وكانت البداية مع الإقتصادي كينز 1939، الذي قدم مجموعة من الأفكار، والآراء كمحاولة لإيجاد حل للوضع الراهن، في الوقت الذي عجزت فيه المدرسة الكلاسيكية في تقديم تفسيرات لهذه الأزمة.

التحليل الكينزي:

لقد اهتم كينز بالاقتصاد الكلي، على عكس المفكرين الكلاسيكيين، الذين ركزوا دراساتهم على كيفية تراكم رأسمال، من خلال التركيز على تخفيض تكاليف الوحدات المنتجة، وتعظيم أرباح المؤسسات، معتقدين أن أرباحهم هي مصدر تراكم رأسمال، الذي اعتبر المحرك الرئيسي للنمو. ويعتبر كينز أن أزمة الكساد، هي أزمة قصور في الطلب، وليس أزمة فائض في الإنتاج والعرض، ولتجاوزها يرى **كينز** ضرورة تحريك الطلب من أجل تحريك العرض، معتمدا مبدأ الطلب يخلق العرض، وعليه حسب كينز فالأمر تطلب تحديد محددات الطلب الكلي، والذي يعرفه **كينز** على أنه: "جزء من الدخل الوطني أو القومي، الذي ينفق الاستهلاك ". ويؤكد **كينز** أن مستوى من الاستخدام والدخل، وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل.

وقد اعتبر **كينز** أن مشكل الرأسمالية هو قصور في الطلب، وأن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، والادخار هو دالة الدخل، ويؤكد **كينز** أن دالة الإنتاج اعتمدت على حجم العمل المستخدم، باعتبار أن هناك طاقة إيجابية غير مستغلة.

وقد تأسس نموذجه على تحديد مستوى الدخل في المدى القصير جدا، فالتحليل الكينزي وجد أن توازن الدخل والإنتاج في الاقتصاد المغلق، هو عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الدخل المخطط.

2-3-2- النظرية الماركسية:

تتلخص نظرية ماركس في النمو في العناصر التالية[1]:

- مفهوم فائض القيمة.
- التطور نحو الرأسمالية الاحتكارية.
- السير نحو رأسمالية الدولة.

حيث عرف ماركس فائض القيمة الحقيقية وفائض القيمة الكامن، ويقصد بها "زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك، أي ما هو مخصص للاستثمار"، أما فائض القيمة الكامن "فهو ذلك الفائض الناتج لما يكون النظام الاقتصادي في أسمى عطاءه".

ورأى أن التسيير المركزي للاقتصاد بغية تحقيق المنفعة العامة، أدى بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة، أي الطريقة التي مكنتها من تحقيق فائض القيمة الكامن لها، وذلك يعني الاستعمال الأمثل لمواردها الطبيعية والقوة العاملة.

وحتى حققت المؤسسات أكبر فائض قيمة ممكن، فإنها سعت إلى تخطي المنافسة والوصول إلى الإنتاج الموسع، بهدف خفض تكاليف الإنتاج، وأدى ذلك إلى تركز الإنتاج في أيدي قلة من الرأسماليين، وبالتالي المؤسسات الصغيرة ليس بإستطاعتها الصمود في وجه المنافسة، ونجم عن هذا زيادة الفائض المحقق من طرف الرأسمالية الإحتكارية، وهو ما دعم هذا النظام.

كما يرى ماركس، أنه بعد هذه المرحلة وجب على الدولة امتصاص هذا الفائض الاقتصادي، حيث تنبأ ماركس أنه بعد المرحلة التنافسية، فإن النظام الاقتصادي الرأسمالي إقتضى تدخل الدولة، والدولة بفضل نفقاتها العامة ساعدت في فتح مناصب عمل جديدة، وساعدت الرأسماليين من جهة أخرى، بواسطة الإنفاقات العسكرية، وما أتاحته من مستعمرات إعتبرت فرصة مواتية لإستثمار الفائض المحقق من طرف الرأسماليين، وحتى حقق هذا الأخير أعلى فائض ممكن، فإنهم استخدموا البطالة كسلاح من أجل رفع الغبن

[1]- عدة أسماء، **أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، الجزائر، 2016، ص 88-89.

عنهم، وهو ما أدى بالمجتمع إلى الدخول في مرحلة جديدة من مراحل التطور، وقصد كارل ماركس بالتطور، الرقي الذي شمل في طياته التطور والنمو الاقتصادي[1].

وقد أعيب على ماركس إهماله للطلب ودوره في تحديد القيمة، واقتصاره فقط على العمل كمحدد للقيمة. كما أن واقع الدول الرأسمالية اليوم، منافي ما ذهب إليه ماركس، أن أجور العمال سوف تتجه إلى الانخفاض، فنجد أجور العمال تزايدت في الدول المتقدمة، وذلك لم يؤثر على الفائض المحقق بها.

بالإضافة إلى تنبأ ماركس بزوال الرأسمالية، عن طريق الثورة العالمية. وحلول الاشتراكية محلها كان تنبؤا عكسيا.

3- العلاقة بين الرأس المال البشري والنمو الاقتصادي: سنتطرق في هذا المبحث إلى توضيح العلاقة بين الرأس المال البشري والنمو الاقتصادي.

3-1- أثر التعليم على النمو الاقتصادي:

لقد أكد الاقتصاديون على إختلاف توجهاتهم على أهمية دور التعليم، وتأثيره الفاعل والإيجابي في عملية النمو الاقتصادي، وفي فعالية عناصر الإنتاج المادية منذ وقت مبكر، بالنظر إلى الفوائد التي عادت على الاقتصاديات، من جراء العناية بالاستثمار في التعليم، وما شهدته المجتمعات من تحسين في مستوى معيشة أفرادها[2].

يعرف التعليم على أنه العملية المنظمة، والتي تهدف إلى تلقي الشخص لمختلف المعلومات البنائية للمعرفة، ويتم ذلك بطريقة دقيقة التنظيم ذات أهداف محددة ومعروفة، أو ببساطة أكثر هو نقل للمعلومات الأساسية، لأي علم من العلوم من المعلم إلى المتعلم، سواء أكان دراسية أو صنعة (حرفة)، حيث يقوم المعلم بتوجيه المتعلم إلى طرق اكتساب المعرفة، وطرق توظيفها في بناءاته المعرفية أو حياته اليومية[3].

[1]- نفس المرجع السابق ذكره، ص 89.

[2]- ولد عمري عبد الباسط، "**إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013)**"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2016، ص 69.

[3]- عدنان مهدي، **التعليم في الجزائر أصول وتحديات**، دار المثقف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1439هـ-2018م، ص 9-10.

وعليه سيتناول هذا المطلب العناصر التالية: تطور النظرة الاقتصادية للتعليم، وقنوات تأثير التعليم على النمو الإقتصادي.

3-1-1- تطور النظرة الاقتصادية للتعليم: نميز مرحلتين توضحان تطور العلاقة بين التعليم والاقتصاد[1]:

- **مرحلة تقرير القيمة الاقتصادية للتعليم:**

نجد اهتمامات أدم سميث بالعنصر البشري في كتابه الشهير " ثورة الأمم"، حيث يعتبر من أوائل من تطرق للأهمية الاقتصادية للتعليم في هذه المرحلة، وقد كانت معالجته موضوع التعليم متأثرة بمنهجه، الاقتصادي والإجتماعي، و في معرض حديثه عن الأبعاد الاقتصادية للتعليم، أكد على ضرورة توجيه نفقات معينة للأغراض التعليمية، والتي أدت إلى تكوين نوع خاص من رأس المال الذي سماه " الرأس المال الدائم"، والمتمثل في المعرفة والعلم وكيفية إستخدامها منقبل الإنسان، فهذه الأموال المخصصة للتعليم ساهمت في تكوين رأس المال المتكون من المعرفة والمهارة، واللذان شكلا جزءا من ثروته الخاصة، إلى جانب كونهما جزءا من ثروة المجتمع.

ويتفق **ميل john stuart Mill** مع سميث، في إعتبار مهارات قوة العمل أساسا للثروة، إلا أنه يختلف معه في إخضاع التعليم كلية للقطاع الخاص، حيث يرى أن أليات السوق لا تضمن فعالية التعليم. فمن يطلب خدمة التعليم بهذا النحو لا يستطيع الحكم على جودة تعليمه، (مشكلة عدم تماثل المعلومات). لكن هذا لا يوحي بأنه يطالب بإخضاع التعليم للدولة، إنما اقترح جعل التعليم إلزاميا في مدرسة خاصة، أو في منزل إلى سن محددة على أن يكون تنظيم الإمتحانات من مهمة الدولة. كما أنه من مهمتها أيضا تقديم الدعم المالي لأبناء الفقراء، وكذا المؤسسات التعليمية، قصد ضمان الحق الاجتماعي في التعليم لكافة أفراد المجتمع.

أما الاقتصادي **والش walsh** فقد قام بدراسة سنة 1935، حول علاقة التعليم بالدخل، وإستطاع من خلالها تقدير أرباح وتكاليف الإستثمار في التعليم. بالنسبة للأرباح، قام الباحث بتحيين تدفقات المداخيل المستقبلية بمعدل 4%، أخذا في الحسبان احتمالات توقعات الأعمار. أما من جهة التكاليف، فقد قام باحتساب كل من حقوق التسجيل، تكاليف السكن، الكتب،[2] وسائر الأعباء ذات الصلة من ملابس، وما ينفق على الترفيه، كما أدخل تكلفة الفرصة (opportunity cost) للمداخيل الضائعة نتيجة لمواصلة الدراسة. وقام بتحيين جملة هذه التكاليف أيضا بمعدل 4%، وكانت النتائج كلاتي: بعض المهن تجاوزت فيها

[1]- أمينة بلحناني، فيصل مختاري، " **أثر التعليم على النمو الإقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية من 1962 إلى 2012**"، مجلة الدراسات الإقتصادية الكمية –عدد 02/ 2016، ص 99.

[2]- ولد عمري عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص 70.

الأرباح التكاليف، بينما حصل العكس بالنسبة لمهن أخرى، وهو ما دفع **والش** لاعتبار بعض المهن لها خصوصيات غير نقدية.

وفي سنة 1956 قدم **سولو** (**robert solow**) نظريته في النمو، وكان من جملة أبحاثه، دراستين عن الإنتاج الزراعي في الإقتصاد الأمريكي، وفي الدراسة الأولى توصل إلى أن نمو الإنتاج الزراعي، ما بين سنتي 1900 و1960 فقط10%، منه عادت إلى عوامل رأس المال وزيادة السكان، بينما عادت البقية إلى التقدم التقني.

أما في الدراسة الثانية، فقد توصل إلى أن إنتاجية الفرد في الساعة، قد تضاعفت خلال الفترة 1909-1949 وأن فقط نسبة 12.5%، من هذه الزيادات عادت إلى زيادة الرأس المال المستخدم والباقي عاد للتقدم التقني، وفي كلتا الحالتين فإن للتعليم دورا محوريا في إحداث هذا التقدم، الذي اعتبره **سولو** عاملا خارجيا.

وفي ذات الاتجاه، قام **اوكروست**(**odd aukrust**) ، بدراسة سنة 1959 عن عوامل زيادة الإنتاج في النرويج، مستعينا بنموذج كوب **دوغلاس** ((**cobb-douglas**) وذلك خلال الفترة 1900-1955.

وتوصل إلى أن زيادة 1%في الرأس المال المادي- أدى إلى زيادة الإنتاج بنسبة 0.02%، وزيادة 1%في كمية العمل أدى إلى زيادة في الإنتاج بنسبة 0.07%، بينما أدى تحسين مستوى أداء العمال إلى زيادة في الإنتاج بنسبة 0.125%، مفترضا في كل الحالات ثبات العوامل الأخرى، عند زيادة أي عامل من عوامل الإنتاج.

وقد وقف**a.Marchall** عند أهمية التربية بوصفها (إستثمارا قوميا)، وتمثلت أجزى صور رأس المال عطاء بالنسبة للمجتمع، حيث الأفكار إعتبرت نقطة تحول كبير في مجال أراء دراسة القيمة الاقتصادية للتعليم، إذ أنه مثل همزة وصل بين الإقتصاديين الكلاسيك وإقتصادي القرن العشرين، فقد مهدت آراؤه لنقل دور التعليم من كونه عاملا خارجيا في النمو الاقتصادي ،إلى اعتباره عاملا من العوامل المباشرة التي تدخل في العوامل الإنتاجية، حيث يصف التعليم بأنه إستثمار قوميا، ويمثل أقوى صور رأس المال عطاءا النسبة للمجتمع، أيضا فقط نبه إلى أن التباين في نوعية عمل العمال، فسر التفاوت في أجورهم في سوق العمل، وهو راجع أساسا إلى تباين المستويات التعليمية عندهم.

في حين **maltus** جاءوا ليؤكدوا من جديد أهمية التربية ومكانتها كعامل من عوامل التنمية الاقتصادية، وإذا تتبعنا آرائهم لوجدنا أنهم أشاروا إلى دور التربية في تنظيم العلاقة بين نمو السكان، ونمو الموارد الطبيعية، إلا أن كتابتهم لم تتعرض بشكل صريح لفكرة الإستثمار البشري[1].

مجمل القول إن هذه المرحلة تميزت بأمرين: تمثل الأمر الأول، في أن مساهمات الكلاسيك أمثال سميث ومن تلاهم خلال القرن التاسع عشر، كانت بمثابة تقرير للأهمية الاقتصادية للتعليم، وقد ورد ذلك في ثنايا كتاباتهم بشكل مقتضب، أما الأمر الثاني فإنه خلال النصف الأول من القرن العشرين، كانت ثمة محاولات جادة لإستخدام الأساليب الإحصائية، لإبراز دور التعليم في الاقتصاد، وقد ساهم ذلك حقيقة في دفع البحوث لاحقا لتعميق فهم ذلك الدور.

- **مرحلة قياس القيمة الإقتصادية للتعليم.**

كاد أن يكون شولتز الرائد في مجال قياس العائد الاقتصادي للتعليم، قد تمكن من إحداث ثورة جديدة بطرحه، لفكرة الإستثمار في الرأس المال البشري بكل دقة ووضوح.

وذكر شولتز أن الزيادة في النمو الإقتصادي الأمريكي، خلال 1929 و1957 عادت إلى تعليم اليد العاملة.

يرى شولتز أنه مثلما التطور التقني وجه لتكوين الرأس المال التقني، فإن التكوين (التعليم- التدريب)،عمل على تكوين الرأس المال البشري[2].

بيكر من الرواد الباحثين في مجال الرأس المال البشري، نشر دراسة سنة 1960 حول الإستثمار في التربية، التي أثارت ردود فعل كبيرة، وله دراسات عديدة حاول من بينها تحليل العلاقة بين التعليم والنمو الإقتصادي، ومن أهم أفكاره[3]:

[1]- ولد عمري عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص 70-71.

[2]- امينة بالحنافي، فيصل مختاري، مرجع سبق ذكره، ص 99.

[3]- صلعة سمية، " **إقتصاديات التعليم في الجزائر دراسة قياسية**"، مذكرة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2016، ص 65-66.

- يستند طرح بيكر على الرؤية التقليدية للكلاسيك، التي تعتبر العامل الفردي المحور الوحيد في تعظيم الربح. فكذلك يرى بيكر في مجال التعليم:

كل فرد إستثمر إلى غاية الحد الذي قلت فيه مردودية هذا الاستثمار (أي الحد الذي تعادل فيه الأرباح الصفر).

- يبين بيكر أن أرباح الذكور في الولايات المتحدة سنة 1950 مثلت 8.14% من الإنفاق العائلي على التعليم الثانوي والعالي، و11% من مجموع الانفاق الكلي.
- وقائمة الإقتصاديين الذين كتبوا أو برزوا في هذا المجال طويلة لا يسعنا ذكرهم مثل: ميل (**j.s. Mill**)، سدجويك (**h. Sidgwick**)، دالتون (**h. dalton**)، بيجو (**Pigou**)، كانان (**e. kannan**)،
- ماك كلوك(**j. mcculloch**)، **وود** هول(**Wood hall**) ، سكاروبولوس(**psacharopulos**)، جون فيزي (**j. vaizey**) ...الخ.

وفي منتصف القرن العشرين تقريبا، إنتقل إهتمام الاقتصاديين بالتعليم من مرحلة الحديث النظري عن دوره الاقتصادي، إلى مرحلة محاولة قياس الآثار الاقتصادية للتعليم – خاصة في الدول الغربية-، من خلال أعمال (**mincer**.1958)، وخاصة أعمال(**Schultz**) (t.w،1983،1963،1961،1960)، والتي حاول فيها قياس مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي، من خلال البحث في الأثار الإنتاجية للتعليم، وقد قادته أعماله عام 1961 إلى الدعوة بأن يعامل التعليم على أنه استثمار في الرأس المال البشري، وتحولت النظرة إلى التعليم من مجرد كونه قطاعا كباقي القطاعات الخدمية تخصص له أموال تقاس فعاليتها بما تضيفه، إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى إعتبار التعليم نشاطا استثماريا له مردوده على مستقبل النمو.

هذه الأعمال هي التي مهدت الطريق للاقتصادي الأمريكي (**Becker g.s**) عام 1964، لإرساء قواعد نظرية "**الرأس المال البشري**"، حيث إهتم بدراسة الأشكال المختلفة للاستثمار البشري من تعليم، ورعاية صحية وهجرية، مع تركيز محور أبحاثه بصفة خاصة على التدريب، لأنه من أكثر أنواع الاستثمار البشري توضيحا لتأثير الرأس البشري على المتغيرات الاقتصادية، مثل: الإيرادات، والأجور، والتكاليف، وقد حاول أن يبرهن أن معظم الاستثمارات في الرأس المال البشري أدت إلى زيادة الإيرادات (Becker،1993).

3-1-1- قنوات تأثير التعليم على النمو الاقتصادي:

يعتبر التعليم من أهم عوامل بناء الرأس المال البشري والنمو ويؤدي التطور فيه إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي، والاجتماعي، وتحسين مستويات المعيشة عن طريق زيادة دخل الفرد، والتحفيز على العمل، والتحصيل العلمي عالي المستوى. وعليه فإن الاستثمار في التعليم يعود بفوائد عديدة على الأفراد والمجتمع، ويعتبر التعليم الجيد من أقوى التدابير المعروفة بقدرتها على التخفيف من حدة الفقر، وتعزيز النمو الإقتصادي المستدام. ويمكن أن تكون بعض قنوات التأثير الإيجابي للتعليم في النمو الإقتصادي كما يلي[1]:

- **التأثير المباشر**:

في هذا الإطار يعتبر سوق العمل القناة الرئيسة، التي من خلالها يمكن للتعليم تحسين مستوى الدخل الفردي، تعزيز النمو الاقتصادي. فالتعليم بإعتباره استثمارا في الرأس المال البشري، يعمل على تنمية مهارات ومعارف الأفراد، ومن ثمة تحسين إنتاجيتهم في سوق العمل. وطبعا فانه لهذا الاستثمار عوائد مالية على الأفراد كما على المجتمع.

إن تحقيق العائد الخاص الذي يتمثل فيما يحصل عليه الفرد من دخل، إنما هو ترجمة عملية لإعتبار الفرد غاية التنمية، بينما تحقيق عائد إجتماع ممثلا أساسا في النمو الاقتصادي، هو ترجمة أخرى لإعتبار الفرد وسيلة لها.

ففي الحالة الأولى، تؤكد عديد من الدراسات وجود علاقة إيجابية، ما بين مستوى تعلم الأفراد ودخولهم، حيث أن كل سنة دراسة إضافية يقابلها زيادة في الدخل، هذه الفكرة تعبر عن جوهر الرأسمال البشري، يوضحها الشكل التالي الذي يضمن مقارنة ما بين تعليم أقل والدخل في الحاضر، مقابل تعليم أكثر والدخل في المستقبل. وهي نتيجة تطبق على كل بلد متوفر على إحصائيات عن سلاسل الدخل – عمر

[1]- ولد عمري عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص 76-77.

الشكل (2–1): علاقة العمر والخبرة بالدخل

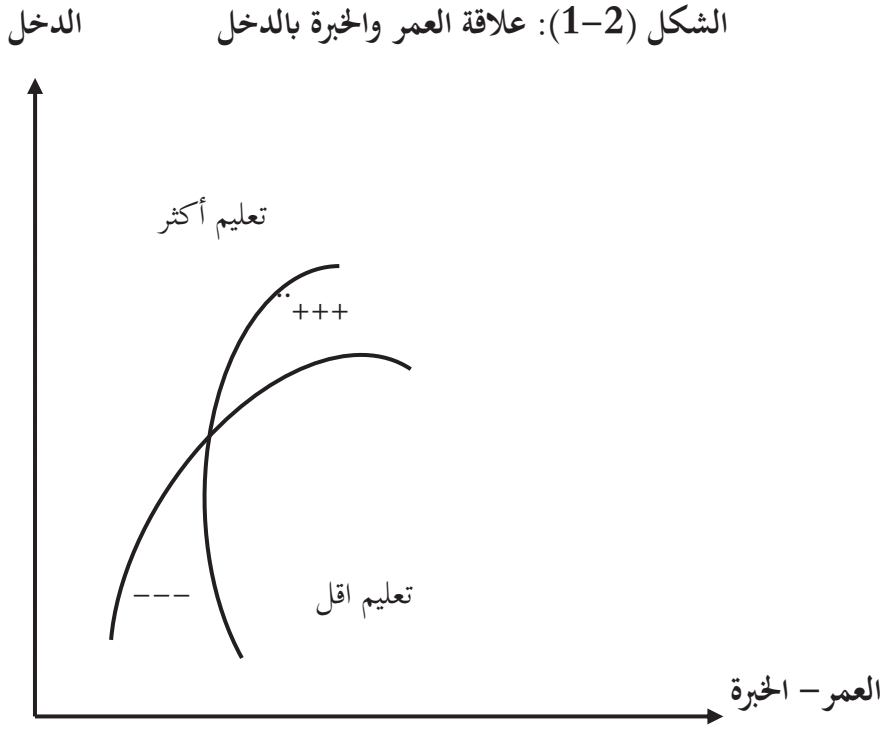

المصدر: نفس المرجع السابق ذكره، ص 77

والواقع إن ربحية الاستثمار البشري، لا تنحصر فقط في زيادة الدخل الفردي. فقد بينت الدراسات وجود علاقة مباشرة ما بين نسبة السكان الحاصلين على مستوى تعليمي معين والنمو الاقتصادي.

ففي إحدى دراسات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، عن هذه العلاقة في أعضاء المنظمة، تبين أن التعليم الثانوي قد ساهم ما بين 1960 و1985 بزيادة قدرها 0.6%في إنتاجية البلدان الأعضاء.

كما يقدر البنك العالمي معدل الربحية الاجتماعية للتعليم العالي بأكثر من 10% سنويا ما بين 1960 و1995 في منطقة (oecd). وهو ما يعني أن الاستثمار البشري له ربحية لكامل الاقتصاد، وليس لأولئك المنتفعين منه بشكل مباشر.

إن نمو الرأسمال البشري يعتبر في ذات الوقت شرطا، ونتيجة للنمو الاقتصادي. ذلك أن نمو الرأس المال البشري يزيد من الناتج الحدي للرأس المال المادي، وبالتالي تراكم رأسمال المادي، والنتيجة زيادة الناتج output، بشكل مباشر وغير مباشر[1].

[1]– نفس المرجع السابق ذكره، 78.

يؤدي نمو الرأس المال المادي إلى زيادة الناتج الحدي للرأس المال البشري، ومن ثمة زيادة الطلب على الرأس المال المادي، بشكل أكبر مقارنة بالعمالة غير الماهرة، وذلك في حال ما كان الرأس المال البشري، مكملا للرأس المال المادي بدلا عن هذه العمالة. هذا ويمكن التمييز بين إتجاهين في أدبيات علاقة التعليم بالنمو: النظرية النيو كلاسيكية المستندة على نموذج solow، ونظرية النمو الداخلي التي تطورت خلال العقدين المنصرمين. وبينما لا ترى النظرية الأولى دورا مباشرا للتعليم –بإعتباره عاملا حدد خارجيا– فإن النظرية الثانية قد ركزت على إقحامه في نماذجها الرياضية، معتبرة إياه واحدا من عوامل الإنتاج.

والتعليم وفقا لهذه النظرية يؤثر على النمو من خلال قناتين هما:

- **أولا**، أن الرأس المال البشري مدمج ظاهريا، كمدخل input في دالة الإنتاج، وذلك من خلال نمذجة خيارات الاستثمار التعليمي الفردية، وكذا من خلال الأثر الخارجي للرأس المال البشري.
- **ثانيا**، أن العوامل المسببة للنمو الداخلي (تحديدا التقدم التقني)، مرتبطة بشكل واضح بمخزون الرأس المال البشري، وذلك إما بافتراض أن الرأس المال البشري ينتج مباشرة التكنولوجيا، أو المعرفة الجديدة، أو أنه مدخل أساسي في قطاع البحث والتطوير، الذي يبتكر تكنولوجيا أو معرفة جديدة.

- **التأثيرات الخارجية:**

بالإضافة إلى التأثير المباشر فإن للتعليم تأثيرات خارجية، ساهمت بطريقة غير مباشرة في زيادة الإنتاجية الكلية، وتحفيز النمو الاقتصادي، ومن بينها نجد[1]:

- **تأثير التعليم على معدل الانجاب ومعدل الوفيات:**

يعتقد بعض الباحثين من خبراء البنك الدولي، أن التعليم أحد العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تخفيض معدلات الإنجاب، وكلما يزيد المخزون التعليمي للسكان (خاصة النساء)، كلما يؤدي ذلك إلى تخفيض معدلات الإنجاب، ويرجع ذلك إلى أن التعليم يزيد من تكلفة الفرصة البديلة لوقت الأم (أي الرفع من سن الزواج نتيجة لزيادة فرص العمل أمامهن)، ويزيد من كفاءة التحكم في الإنجاب، بالإضافة إلى أنه كلما يرتفع المستوى التعليمي للسكان، كلما تنخفض معدلات الوفيات بين الأطفال.

أما العلاقة بين معدلات الإنجاب، ومعدل النمو الاقتصادي، فهي موضع جدل فبعض الإقتصاديين يرونها علاقة سلبية، والبعض الأجر يراها علاقة إيجابية، أمثال الاقتصادي محمد عدينات سنة 1996، حيث تثبت

[1]– نفس المرجع السابق ذكره، ص 79.

دراسته (أثر الخصوبة على معدلات المشاركة في الأردن)،[1] إن العلاقة إيجابية بين معدلات الخصوبة (الإنجاب) ومعدلات النمو الاقتصادي، وذلك راجع إلى أن زيادة أفراد الأسرة يشجع رب الأسرة على زيادة الإنتاج والدخل، بالإضافة إلى أن النمو السكاني يحقق وفورات الحجم الكبير في الإنتاج، ولكن في رأي الباحث أن العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، تتحدد من خلال النمو في التعليم (كما و نوعا)، النظام التعليمي والتدريبي الكفء المرافق للنمو السكاني، تؤدي إلى تفادي الجوانب السلبية التي ترافق النمو السكاني، مما ساعد على تحقيق النمو الاقتصادي، والعكس صحيح.

- **تأثير التعليم على المستوى الصحي:**

كلما زاد الفراد المتعلمين في المجتمع، كلما زاد المستوى الصحي للقوى العاملة المتعلمة، لأن الأفراد المتعلمين كانوا أكثر حرصا على صحتهم من خلال المتابعة الصحية المستمرة، والاستعمال المناسب للأدوية، وإتباع الحمية المناسبة، ومن ثم زيادة العمر المتوقع للقوى العاملة المتعلمة، تؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل وزيادة النمو الإقتصادي.

- **تأثير التعليم على تنويع فرص التوظيف:**

يؤثر التعليم إيجابا على التنويع من فرص التوظيف، وتنويع البنية المهنية، وخلق وظائف في القطاعات الصناعية المتحضرة ذات الإنتاجية، والعوائد المرتفعة خارج القطاع الزراعي، فالزيادة في عدد الأفراد المتعلمين في المجتمع، تؤدي إلى تحريك القوى العاملة المتعلمة من المهن ذات الإنتاجية، والعوائد المنخفضة في القطاع الزراعي التقليدي، إلى الوظائف ذات الإنتاجية والعوائد المرتفعة في القطاعات الصناعية المتحضرة، مما تؤدي إلى زيادة الثروة الاقتصادية للدولة، وذلك من خلال زيادة الدخول للقوى العاملة ذات التعليم الأكثر، والذين دخلوا في المهن الجديدة، وزيادة أجور الباقين في المهن التقليدية ذات التعليم الأقل، مما يؤدي في المحصلة إلى زيادة نصيب الفرد الواحد من الناتج القوي الإجمالي، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

- **تأثير التعليم على البطالة:**

التوسع في التعليم يقلل من احتمالات البطالة ومدتها إلى حد ما، ونظرا لأن الأفراد المتعلمين يصعب إستخدامهم وفصلهم من العمل، وبما أنهم مدربون ويمتلكون مهارات في التخصصات التي تحتاجها المؤسسات، فيتوقع ألا يصبحوا متعطلين عن العمل، كما أنه في الحالة التي يصبحون فيها عاطلين عن العمل،

[1]- نفس المرجع السابق ذكره، ص 80.

فإن الفترة التي يقضونها بدون عمل، لن تكون مساوية لتلك التي يمضيها الأفراد الذين يقل مستواهم التعليمي عنهم.

- **تأثير التعليم على الاستهلاك:**

التعليم يولد منافع فورية استهلاكية، كالشعور بالرضا له صفة الإستمرارية، مما يعتبر مصدر لزيادة الدخل في المستقبل، بحجة أن التعليم وسع وحسن من قائمة الخيارات الاستهلاكية للفرد، مما خلق الطلب الفعال، الذي يولد زيادة الدخل القومي، وحسن المعيشة. كما يحسن من سير المؤسسات الديمقراطية، ويحقق الإستقرار السياسي، الذي يهيئ المناخ الملائم للإستفادة من الاستثمار في التعليم في تحقيق النمو الاقتصادي.

- **تأثير التعليم على زيادة معدل المشاركة للسكان في القوى العاملة، خاصة الاناث:**

حيث كلما زادت نسبة مشاركة النساء في التعليم، وخصوصا بعد الثانوية، كلما زادت نسبة مشاركتهن في القوى العاملة، وبالتالي ترتفع نسبة مشاركة السكان في النشاط الإقتصادي.

كما أن التعليم يزيد من إنتاجية المرأة في سوق العمل، يزيد من الناتج القومي، وبالمقابل فإن عدم تعليمهن يزيد من تكلفة الفرصة الضائعة للمجتمع.

- **تأثير التعليم على إعادة توزيع الدخل وتقليل الفقر:**

إن التوسع في التعليم في المدى القصير، يؤدي إلى زيادة عدد العاملين الأكثر تعليما ذوي الأجور المرتفعة، وبالمقابل تقل نسبة العاملين الأقل تعليما ذوي الأجور المنخفضة، ومع إستمرار التوسع في التعليم، فإن الزيادة في عدد الأشخاص الأعلى تعليما في سوق العمل مع بقاء الطلب عليهم بدون تغيير(أي يخلق التعليم ندرة نسبية في العمالة غير الماهرة، وفائض من العمالة الماهرة)، مما ينتج عنه إنخفاض نسبي في أجورهم، وإرتفاع في أجور الأشخاص الأقل تعليما، وبذلك ساهمت هذه العملية في تخفيض فروق الدخل في سوق العمل، وبالتالي كلما زاد عدد المتعلمين في المجتمع يقترب الدخول من المتوسط، وهكذا أصبح التعليم أداة للتقارب الإجتماعي، والإقتصادي، وإيجاد سياسة أجور عادلة.

حيث تكشف التجارب العلمية للعلاقة بين التعليم وتوزيع الدخل، عن ثلاث أنماط رئيسية[1]:

- توجه الدول ذات المستويات المرتفعة من التعليم، إلى إظهار واقع أقل من عدم المساواة في الدخل.
- كلما تنعدم المساواة في توزيع التحصيل التعليمي، كان إنعدام المساواة في توزيع الدخل أكثر.

[1]- نفس المرجع السابق ذكره، ص 80-81.

- توجه التوسع في مستويات التعليم الدنيا، إلى خفض التفاوت في الدخول، والحد من عدم المساواة في الدخول، وذلك راجع إلى أن التعليم في المستويات الدنيا تستفيد منه الطبقات الدنيا، وهم من الفقراء، والطبقات الوسطى، والتي تمثل الجزء الأكبر في المجتمع، بينما التعليم العالي يستفيد منه شريحة صغيرة من السكان من طبقة الأغنياء في المجتمع.

لقد كانت العلاقة بين التعليم والنمو الإقتصادي، في بعض بواكير الأعمال حول اقتصاديات التعليم، قائمة على حجة هدفها أن التعليم له أثر كبير، إذ أن وجود عمالة ماهرة زاد في القدرة على الإنتاج.

ولأن العمال ذوي التعليم الأفضل قدرة على القراءة والكتابة، وأكثر عددا، فمن السهل تدريبهم. ومن اليسير عليهم تعلم المهارات شديدة التعقيد. ناهيك على كونهم أقدر على اكتساب عادات عمل إيجابية، لا سيما إدراك قيمة الوقت والاعتماد على الذات. لكن الكيفية التي زاد بها التعليم الإنتاجية، ومدى أهميته، وأوجه الأهمية، كل أولئك تساؤلات لم تكتسب أجوبة واضحة. إن نقص الأفراد المتعلمين قد قلص النمو، بيد أنه ليس واضحا وإن زيادة العمال المتعلمين يزيد في النمو الاقتصادي.

ولا يتضح كذلك نوع التعليم المساهم بشكل أكبر في النمو – أهو التعليم العام، أم التدريب الفني النظامي، أم التدريب أثناء الوظيفة – ولا يتضح كذلك مستوى التعليم المساهم بشكل أكبر في النمو- أهو التعليم الابتدائي، أم الثانوي، أم العالي.

وأحد الأدلة الداعمة لإستنتاج أن التعليم ساهم في النمو، هو أن الدول المتمتعة بمستويات عالية من النمو الاقتصادي، لديها قوى عمالية ذات مستويات أعلى من التعليم الرسمي، وبخلاف نظرة الإقتصاد الكلي هذه للعلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي، تأتي نظريات النمو الحديثة، لتؤكد أن الأمم النامية فرصتها أفضل لمواكبة إقتصاديات الدول الأكثر تقدما، حين تتوفر لديها مخزون من العمالة ذات المهارات اللازمة لتطوير التكنولوجيات الحديثة بأنفسهم، أو تطويع التكنولوجيا الأجنبية واستخدامها. ففي مثل هذه النماذج، تعمل قوة العمالة على رفع الإنتاج من ناحيتين: إضافة المهارات لهذه العمالة مما رفع من قدرتها على الإنتاج، وزيادة قدرة العمل على الابتكار (تعلم طرائق جديدة لإستخدام التكنولوجيا الموجودة والمجيء بتكنولوجيا جديدة) بشكل يزيد إنتاجيته، وبالتالي، إنتاج سائر العمال[1].

[1]- محمد امين مخيمر، موسى أبو طه، **طريق لم يسلك بعد الإصلاح التعليمي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا**، دار الكتاب الجامعي، العين- دولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى 1430هـ-2009م، ص 95-96.

كما يساهم التعليم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال العناصر التالية[1]:

- صنع قوة عاملة أكثر إنتاجية، مع إمدادها بكل ما تحتاجه من معرفة ومهارة.
- توفير فرص عمالة، وتوظيف للمدرسين، وعمال المدارس، والبناء، ومطابع الورق، وكذلك تشغيل مصانع الزي المدرسي، بالإضافة إلى العمالة المرتبطة بالعملية التعليمية.
- تأهيل طبقة من القادة المتعلمين ليحلو محل الأجانب، سواء في الحكومة، أو الاتحادات، والنقابات، والمشروعات الخاصة، والمهنيين.

3-2- أثر الاستثمار في الصحة على النمو الاقتصادي

تسعى جميع الدول إلى تحقيق معادلة النمو الاقتصادي، والزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، وذلك من خلال إنتهاج ميكانيكيات أليات، محددة ويمكن تحليل النمو الإقتصادي إلى مصدرين رئيسيين، تمثلا في النمو في مستوى المدخلات، والنمو في إنتاجية عوامل الإنتاج والمتمثلة في الرأس المال المادي، العمل والرأس المال البشري.

الإستثمار في الصحة من أهم أوجه الاستثمار في رأس المال البشري، حيث أن الدول تسعى من خلاله إلى زيادة كفاءة وفعالية أداء العمال، مما ينعكس إيجابيا على مستويات الإنتاجية، وبالتالي الرفع من نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي. إلا أنه وحتى وقت قريب، لم يخطئ موضوع الاستثمار الصحي ودوره في النمو الاقتصادي بالاهتمام والتحليل الكافيين، إذ تركز جل الإهتمامات، والأبحاث الأكاديمية على كل من التدريب والتعليم والصحة، تعرف الصحة على أنها "حالة إكتمال للسلامة البدنية، العقلية، والاجتماعية، وليس إنعدام المرض أو العجز فقط"، ويعد هذا المفهوم واسعا أو فضفاضا، حيث أنه يدرس الصحة كمنتج نهائي نتج عن مدخلات الخدمة الصحية، والتي تهدف إلى تحسين الصحة من خلال التشخيص والمعالجة، وبذلك فالخدمة الصحية تعتبر سلعة قابلة للشراء والبيع، على عكس الصحة التي لا يمكن شراءها أو حتى بيعها في سوق الخدمة الصحية.

وفي هذا السياق يشير الباحث **amartyasen**والمتحصل على جائزة نوبل، أن الصحة مثلها مثل التعليم، تمثل واحدة من القدرات الأساسية التي تعطي قيمة للحياة البشرية، كما يشير إلى أن ثروة أي أمة، يمكن أن تقاس بالحالة الصحية لمواطنيها، مؤكدا بذلك الشعبية المساورة "الصحة هي الثروة"، و"الصحة تاج

[1]- عيدة فلة، عيدة فوزية، **أثر الإستثمار في التعليم على النمو الإقتصادي في الجزائر " دراسة قياسية بإستخدام نموذج Ardl خلال الفترة (1980-2014)**، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، العدد الثالث: جوان 2018، ص 9-10.

فوق رؤوس الأصحاء"، ووفق للبنك الدولي فإن ما يعادل نسبة 50% من الفوارق في النمو الاقتصادي، بين الدول المتقدمة والدول النامية، عائد إلى العلل الصحية، وإنخفاض متوسط العمر المتوقع للفرد.

وقد أعرب الإطار المركزي للأمم المتحدة عن ثمانية أهداف إنمائية في العالم، للحد من الفقر في هذه الألفية، تعلقت بمجملها في الصحة: خفض معدل وفيات الأطفال، تحسين صحة الأمهات، مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة، مكافحة الملاريا وغيرها من الأمراض الفتاكة، فإذا ما أمكن تحسين هذه الأوضاع و تحقيق هذه الأهداف المسطرة، فستمثل الصحة بذلك محركا أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الحد من الفقر، جنبا إلى جنب مع التعليم فهي أهم القطاعات، التي يجب تركيز إتجاه السلطات والرأي العام عليها، من أجل ضمان التنمية البشرية.

ومن أهم الدراسات التي تناولت الموضوع نجد[1]:

دراسة الباحثين **DavidCanning،Davidbloom** ، و **jaypee** بعنوان "أثر الصحة على النمو الاقتصادي بين النظرية وتطبيق" والمنشور سنة 2001، حيث قام الباحثين بإضافة متغيرين إضافيين لدالة الإنتاج، اللذين تمثلا في المكونات الأساسية للرأس المال البشري، الخبرة في العمل والصحة، وهذا باستخدام نماذج البيانات المدمجة panel، خلال الفترة الممتدة بين 1960 و1990، وقد أظهرت نتائج الدراسة، أن الصحة الجيدة تؤثر بشكل إيجابي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما وجد الباحثون اختلافا بسيطا، بين البلدان في متوسط الخبرة في العمل، رجعا بالأساس إلى الاختلاف في معدلات النمو الاقتصادي.

ولقد اكتشف الباحث**baldacci** (2004) الدول التي تؤدي النفقات الصحية في الدراسة، "أثر الصحة السيئة على العوامل الإجمالية للإنتاج"، وقد بين أن الإنفاق على الصحة خلال فترة من الزمن أثر على النمو خلال الفترة نفسها.

أما الباحث **finalgy** فقد ألقى الدور في دراسته على دور الصحة في التنمية الاقتصادية، والمنشور سنة 2007، وقد بين أن الصحة تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تأثير حافز التعليم، حيث أن الأفراد الذين يتمتعون بصحة أفضل يعيشون لفترة أطول، كما يتم تشجيعهم على الاستثمار في التعليم، ليستفيدوا من عوائد التعليم في شكل أجور على أداء الخدمات والأعمال. ففي دراسة لصفاء أحمد باسلامة ود. نشوى

[1]- بن رمضان نجيمة، بادة ايمان، مرجع سبق ذكره، ص 87-88.

مصطفى علي بعنوان "تطور القطاع الصحي وأثره على النمو الاقتصادي"، في المملكة السعودية في الفترة الممتدة بين 1981 و2012، بإستخدام الأسلوب الوصفي والقياسي، أظهرت النتائج أن القطاع الصحي يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي، مما يولي الإهتمام وضرورة الإستثمار في القطاع الصحي، بهدف تحقيق النمو الاقتصادي[1].

[1]- نفس المرجع السابق ذكره، ص 88.

الشكل رقم (2-2): كيفية تأثير الصحة على النمو الاقتصادي

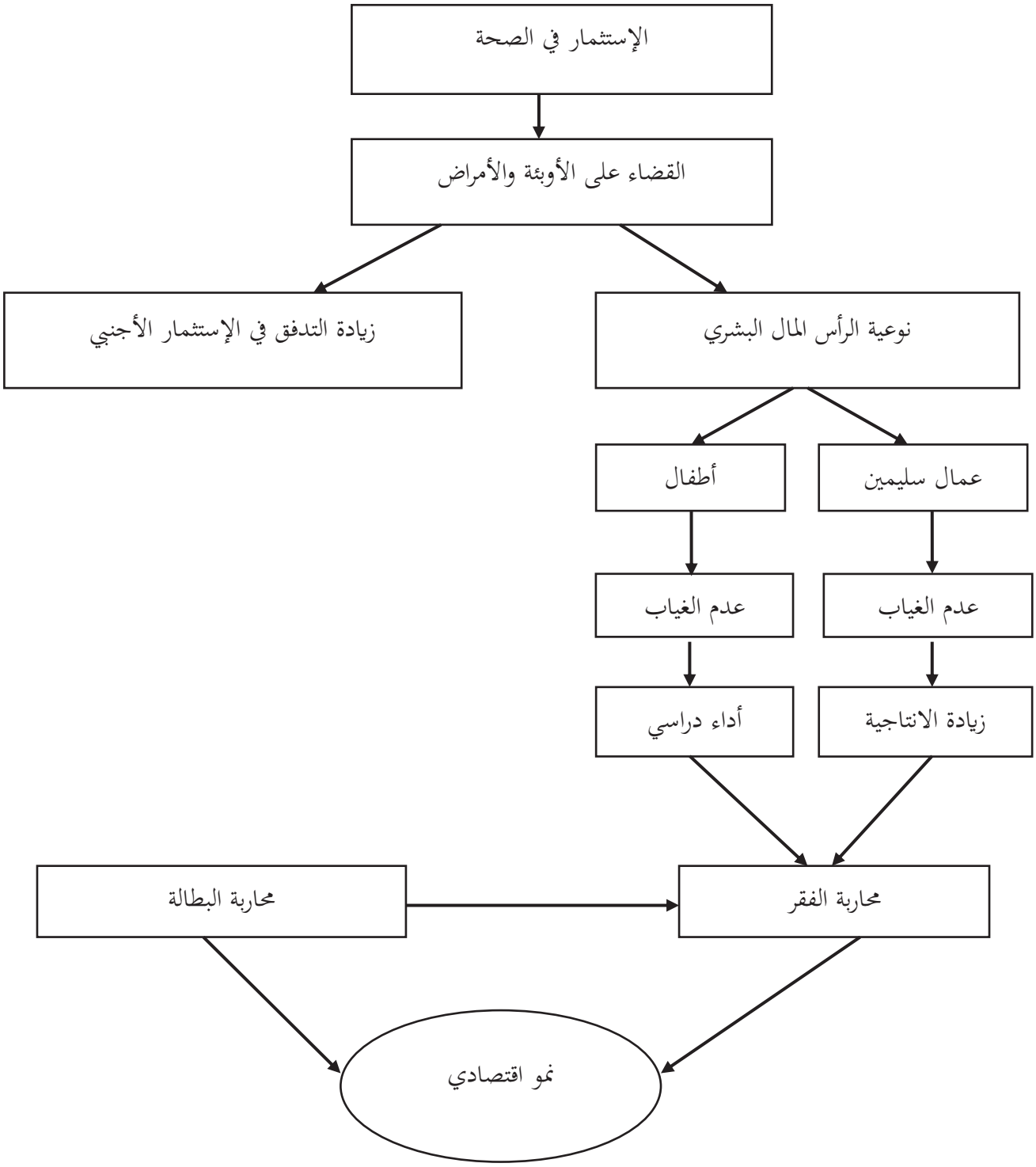

المصدر: بن رمضان نجيمة، بادة ايمان، مرجع سبق ذكره، ص 89

3-3- دور التدريب في النمو الإقتصادي:

إن التدريب المستمر في عصرنا اليوم "عصر العلم و المعلومات"، قد إختلف مفهومه وزادت أهميته و الحاجة اليه، أنه استثمار عائد بقيمة مضافة عالية على الإقتصاد القومي، من خلال زيادة الإنتاجية للعنصر البشري، حيث لا تنحصر فوائد التدريب في زيادة إنتاجية الموارد البشرية فقط، بل تتعداها إلى زيادة فعالية الإستهلاك و ترشيده، فضلا عن مساهمته في زيادة الطلب الفعال على السلع والخدمات، مما يزيد الحافز للمزيد من الإنتاج، وللمزيد من تحويل الموارد الطبيعية، إلى موارد اقتصادية لتستخدم في إنتاج السلع والخدمات، وزيادة فرص العمالة الفعالة، فيزيد الناتج القومي الإجمالي المحلي، ويزيد الدخل القومي، الأمر الذي يساهم في دعم مسيرة النمو الاقتصادي والشامل. وهو استثمار على المستوى الفردي، حيث يزيد من القيمة الاقتصادية(الأجر) المستقبلي للفرد، نتيجة الإستثمار والإنفاق الحالي نتيجة إرتفاع المهارة، وبالتالي الخبرة وزيادة الإمكانيات والفرص الوظيفية المتاحة. لذا يلزم اليوم وأكثر من أي وقت مضى، السعي قدما لتقدير الإحتياجات التدريبية تمهيدا لإعدادها وتنفيذها، مع ضرورة التنسيق بين مواردنا البشرية والغير بشرية. وعليه نقول بأن ثروة الأمة، وغنى الشعب، وتحقيق نمو إقتصادي يتطلب الاستثمار في الرأس المال البشري، والقائم أساسا على التعليم والتدريب[1].

التدريب هو عبارة عن عملية منظمة مستمرة محورها الفرد في مجمله، تهدف إلى إحداث تغيرات محددة سلوكية، وفنية، وذهنية لمقابلة الإحتياجات محددة حاليا أو مستقبليا، يتطلبها الفرد والعمل الذي يؤديه، والمؤسسات التي يعمل بها والمجتمع بأكمله[2].

إن التوجه العلمي العالي في ظل تقدم التكنولوجيا، وزيادة حدة المنافسة يبرز مدى أهمية تطوير الرأس المال البشري، وضرورته القصوى والحتمية في تحقيق النمو الإقتصادي مستديم، وقد بدأ الإهتمام بالرأس المال البشري، منذ أوائل الستينيات من قبل مدرسة الرأس المال البشري، التي أشارت إلى دوره في النمو الإقتصادي. هذا ويتكون الرأس المال البشري من أشكال مختلفة في التعليم، تدريب وتطوير المهارات، الصحة والهجرة[3].

---

[1]- غيدة فلة، غيدة فوزية، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[2]- صلاح صالح معمار، **التدريب الأسس والمبادئ**، ديبونو للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2010، ص 38.

[3]- بن رمضان نجيمة، بادة ايمان، مرجع سبق ذكره، ص 90.

ووفقا **Schultz** (**1961**) فإن تكوين الرأس المال البشري، يعرف "بأنه التحسين في مجموع الأنشطة البشرية بسبب الفرد الذي يثبت نفسه في مجال عمله، وعمل على زيادة الإنتاجية، وبالتالي تعم الفائدة وفقا لتغيرات الإقتصادية المختلفة".

ويشير باحثين اقتصاديين إلى الأهمية الكبيرة للتدريب المهني، [1]وتنمية المهارات، حيث أنه يشكل عنصرا ذو قدر كبير من الأهمية في تنمية الموارد البشرية، هذا ويرتبط مستوى تقدم التكنولوجيا في المؤسسة، مع نظام التعليم والتدريب المهني والتقني السائد فيها، حيث أن النمو الإقتصادي والتقدم التكنولوجي، لا يمكن أن يتم في غياب الكفاءة التقنية، والفنية المتوجب توفرها في القوى العاملة، ووفقا ل **both** و **snower** فإن التدريب المهني، وتنمية المهارات تعمل على جعل الفرد أكثر إنتاجية، وبالتالي زيادة أرباح المؤسسة، مما يعمل على زيادة التوسع الإقتصادي.

وقد بين **esterlin** سنة 1981، أن نماذج النمو الإقتصادي الحديث، هي نتيجة لتوسع وإطلاق تكنولوجيات حديثة، كانت وليدة لتقدم العلوم المعرفية، والمهارات المطلوبة في سوق العمل. العمال الذين يكتسبوا مهارات عالية من خلال التدريب، يعملون على تعزيز جودة وفعالية الإنتاج، بالإضافة إلى الإشراف على تدريب العمال الأقل مهارة. كما أن التدريب على مهارات محددة أكثر فاعلية عندما يكون مبنيا على قاعدة تعليمية قوية. يحققها التعليم إبتداءا من الطور الابتدائي، وصولا إلى الثانوي، اللجوء إلى العديد من الأعمال الحرفية والتجارية.

وحسب مفهوم العمل فإنه ينقسم إلى قطاع التصنيع والخدمات، حيث أن كفاءة المجلس الإداري للمؤسسة، المكتسب من خلال التعليم والتدريب، لا يؤدي فقط إلى زيادة وتحسين الإنتاجية والمردودية، وإنما يعمل على (إكتساب) زيادة مقدرة العمال على تعلم، وإكتساب مهارات جديدة من خلال مهنهم.

ووفقا ل**b.tripthi** (2003) فإن التدريب بشكل عام، وتنمية المهارات بشكل خاص، يلعبون دورا حيويا بالنسبة لكل من الفرد، المؤسسة، والنمو الإقتصادي الشامل، حيث أن تنمية المهارات عرفت، على "أنها عملية لاكتساب وصقل القدرات، للقيام بمختلف المهام المرتبطة بأدوارها، سواء في الوقت الحاضر أو المستقبل"، كما أشار الباحث في دراسته، الى الدور المهم لتنمية الموارد البشرية، مشيرا إلى حالة الدول الفقيرة من حيث الموارد الطبيعية كاليابان، كوريا الجنوبية، سنغافورة، وهونغ كونغ، والتي استطاعت خوض تحدي التنمية، وحققت معدلات نمو إقتصادي أدهشت العالم جميعا، وهذا من خلال إتباع نهج تخطيط الموارد

[1]- نفس المرجع السابق ذكره، ص 90.

البشرية والاستثمار فيها، على غرار كبريات الدول الصناعية مثل: الولايات المتحدة الامريكية، المملكة المتحدة البريطانية، كندا وغيرها من الدول، والتي قامت اقتصاداتها على تحليل تنافسيتها القوية والضعيفة. وبالتالي فإن إزدهار أي مؤسسة أو حتى دولة، ترتبط إرتباطا وثيقا مع القوى العاملة، حيث أن "الإزدهار الحقيقي يصنعه الإنسان"، وإستخلص الباحث إلى أن تنمية الموارد البشرية بمعناها الحقيقي، لا تبقى محصورة فقط في بناء الكفاءات، وإنما تكون من خلال التدريب، كوسيلة فعالة لبناء الكفاءات وتطوير المهارات، من خلال توفير الإطار المناسب لدعم ممارسات الإدارة الصحية، وخلق بيئة عمل ملائمة.

وفي دراسة لكل من الباحثين **k.Takashi** و**Khan .h** **سنة 2006**، حول الرأس المال البشري، الإنتاجية في المناطق الريفية في باكستان، بين أن مستويات الأجور والإنتاجية في الأنشطة غير زراعية، رفعت من زيادة التركيز على التعليم العالي والتدريب، في حين التعليم الابتدائي لم يؤثر بشكل إيجابي على إنتاج المحاصيل الزراعية، وصنف الباحثين بأن التوجه نحو التعليم العالي، فيما تعلق بالقطاع الزراعي محدود، مما أظهر أهمية التدريب المهني، كاستراتيجية فعالة من أجل الرفع من مستوى الإنتاجية في القطاع الزراعي.

وفي دراسة أجراها كل من **Khilji .B.A**، **kabar .z.k**، و **subham .s**المنشورة سنة 2012، قام فيها الباحثون بدراسة " أثر التدريب المهني وتنمية المهارات على النمو الإقتصادي في باكستان "، في الفترة الممتدة بين 1980-2010 بإستخدام التكامل المتزامن ل Johnson،ونموذج التصحيح الخطي ecm، بالإضافة إلى الدراسة السببية granger.وهذا بإستخدام متغيرات الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي النفقات الحكومية على التعليم كنسبة من PIB معدل القوة العاملة، إجمالي تكوين الرأس المال الثابت، ومعدل الإلتحاق بمراكز التكوين المهني، وإستخلص الباحثين إلى أن الإنفاق على قطاع التعليم من قبل الحكومة، ساعد على زيادة معدلات محو الأمية، وتخزين الرأس المال للدولة، كما أن زيادة معدلات المتعلمين، عمل على تحسين مخزون رأس المال، بالإضافة إلى تحسين معدل التدريب المهني في باكستان، والذي عمل بدوره" التدريب المهني" على زيادة معدل النمو الإقتصادي، من خلال زيادة مشاركة العمال في النشاط الإقتصادي وتحفيزهم لتحسين مهاراتهم، وكفاءاتهم من أجل المشاركة بصورة أكثر وكسب المزيد. وبناءا على ما سبق ذكره أعلاه، نستنتج أن للتدريب أهمية بالغة في تحسين قدرات العمال، وزيادة مهاراتهم التقنية والفنية، مما ينعكس بالإيجاب على المؤسسة وبالتالي المجتمع ككل[1].

[1]- نفس المرجع السابق ذكره، ص 91-92.

وهذا ما يبينه لنا الشكل التالي:

الشكل رقم (2-3): دور التدريب في النمو الإقتصادي

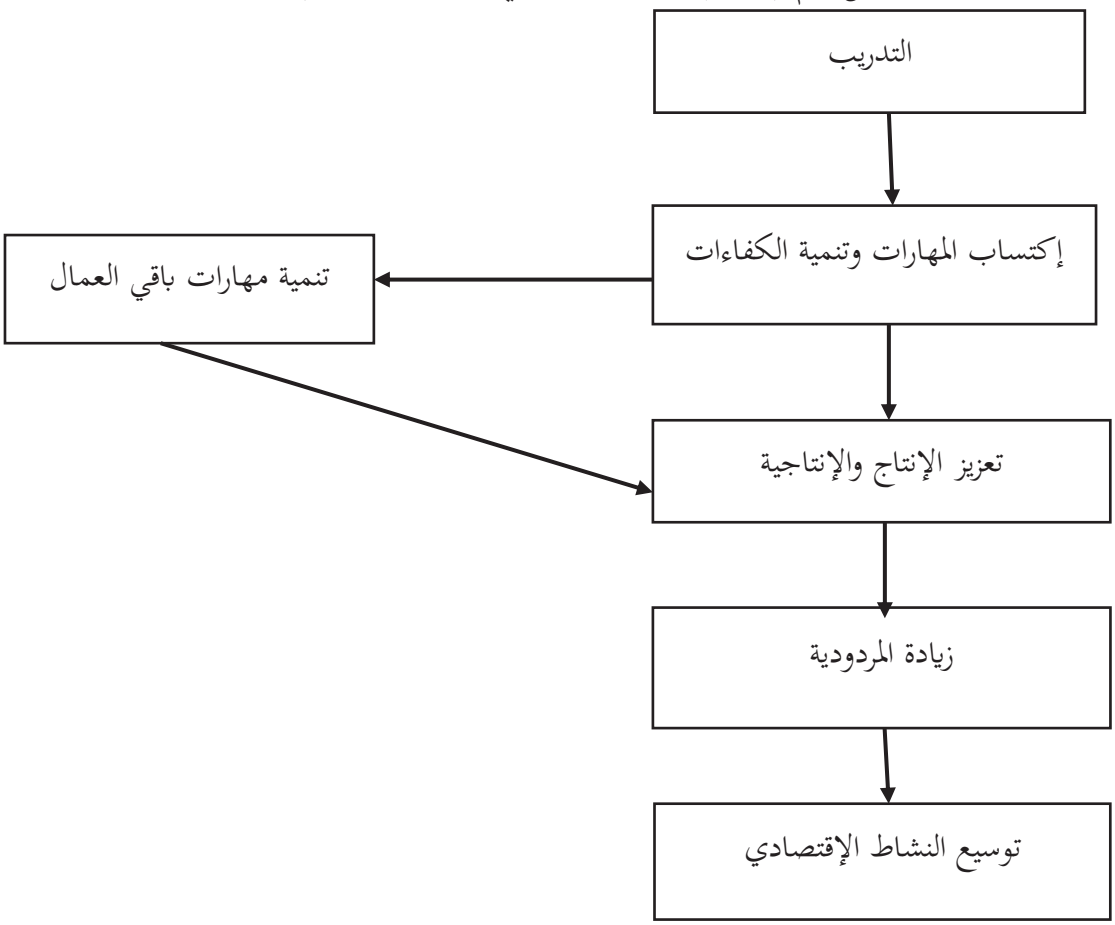

المصدر: بن رمضان نجيمة، بادة إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 92

خلاصة الفصل

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا لقياس تقدم أو تخلف الدول، على إختلاف أنظمتها وخصائص مجتمعاتها. لما له من أهمية في تحديد مدى فعالية النشاط الاقتصادي، ووسيلة لتقييم السياسات الإصلاحية المتبعة من قبل متخذي القرارات. فالنمو الإقتصادي يعبر عن الزيادة المستمرة، وكمية السلع والخدمات التي ينتجها الإقتصاد، من أجل تحقيق الرفاهية لدى أفراد المجتمع، ومن أجل تحقيق مستويات مرتفعة من الأداء الاقتصادي، يعمد الاقتصاديون إلى تحليل مصادر النمو الإقتصادي، معتبرين الإستثمار في الرأس المال البشري كان عن طريق التدريب، والصحة، وأهم مصدر هو التعليم، ولا زالت المحاولات قائمة ومشيرة إلى دور هذه المصادر، وإسهامها الفعال في زيادة النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث:

أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي

تمهيد

إستند الإستثمار في الرأس المال البشري إلى أربع ركائز هي: الصحة، والتعليم، والتدريب المهني، والعمل، وهي ركائز سماها الإقتصادي العالمي "البيئة التمكينية"، ومن بين هذه الركائز، تم التركيز على قطاع التعليم والصحة في كل من الجزائر وماليزيا فالإنفاق على هذين القطاعين وعدم الإدخار في الجهد عليهما أدى إلى إحداث زيادة متسارعة في الدخل القومي، وفي نصيب الفرد من الدخل، وبالتالي كل هذا وذاك دفع بالنمو الإقتصادي إلى الإنطلاق والزيادة و شكل كل ذلك عاملا مهما في إحداث نمو سريع، والرفع من القوى العاملة ذات الخبرة والكفاءة في المجال الإقتصادي ولذلك أصبح من الضروري الإهتمام بالرأس المال البشري والإستثمار فيه، بالتركيز على التعليم والصحة، والإهتمام أكثر بهاذين القطاعين من أجل تنمية الأفراد والمجتمع، ودفع البلاد نحو التقدم والإزدهار.

وللإحاطة بمختلف جوانب هذا الموضوع، سيتم في هذا الفصل التطرق إلى العناصر الاتية:

- واقع وأوضاع التعليم في الجزائر وماليزيا
- واقع وأوضاع الصحة في الجزائر وماليزيا
- تجربة الإنطلاق إلى النمو الإقتصادي في الجزائر وماليزيا

1- واقع وأوضاع التعليم في الجزائر وماليزيا: ساهم التعليم في نهوض إقتصادي كبير بشكل مستمر في تحولات إقتصادية وإجتماعية شكلت بمجملها أثار إيجابية، وقد إلتزمت كل من الجزائر وماليزيا بضرورة الإهتمام بالتعليم من أجل النهوض بالجانب التنموي بصفة عامة، وفيما يلي نتناول السياسات التعليمية المنتهجة في كلتا الدولتين بإعتبارها التحدي الكبير والمصدر الأول لتكوين الرأسمال البشري، بدأ بالتعرف على النظام التعليمي في كل دولة، وتحليل كل المؤشرات المتعلقة بالتعليم.

1-1- التعليم في الجزائر: هو تلك المكونات الأساسية والمتفاعلة وفقا للمرجعية المبنية في مختلف دساتير الجزائر، وخاصة دستور نوفمبر 1996 للتوجيهات السياسية والإجتماعية والإقتصادية للجزائر في ظل التعددية والإنفتاح الإقتصادي، والمحافظة على هوية الشعب الجزائري وأصالته وقيمه، التي تهدف إلى تكوين الفرد الجزائري المتشبع والمعتز بثقافته والمتفتح على عصره.

هو مجموعة الهياكل والوسائل البشرية والمادية التي أوكل اليها المجتمع تربية النشء.

وتتمثل في: المدرسة والمعلمين، والمناهج (بأهدافها بدءا من الغايات إلى الأهداف الإجرائية) والمحتويات والتنظيم (عمليتا التعليم والتعلم)، وتدابير التقويم وتكوين المعلمين والوسائل المختلفة المرصودة للعملية التربوية.

فالنظام التربوي في الجزائر ليس نظاما مستقلا عن باقي الأنظمة، بل هو نظام خاضع للتوجهات الأيديولوجية التي تحددها الفلسفة السياسية والإجتماعية للدولة، بمعنى أنه نظام يخضع للرقابة والمحاسبة من طرف السلطة في مستوياتها المتمايزة وذلك تبعا لتنظيم السلطات في الجزائر[1].

وعليه فإن النظام التربوي الجزائري يتبع للوصاية الإدارية والبيداغوجية لثلاثة قطاعات وهي[2]:

- وزارة التربية الوطنية التي لها الوصاية على مرحلتي التعليم الإجباري والتعليم ما بعد الإجباري (الثانوي).
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي تشرف على التعليم العالي.
- وزارة التكوين والتعليم المهنيين التي تضطلع بالتعليم والتكوين لسوق العمل.

[1]- زهور عتو، سمية قران، **تعليمية مادة التاريخ في المنظومة التربوية الجزائرية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة-، الجزائر، 2017، ص 28.

[2]- محمد دهان، **الإستثمار التعليمي في الرأس المال البشري: مقاربة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر**، مذكرة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010، ص 111.

وبالتالي، فإن النظام التربوي الجزائري يتفرع إلى ثلاث أنظمة فرعية، هي:

- المنظومة التربوية الوطنية.
- منظومة التعليم العالي.
- منظومة التكوين والتعليم المهنيين.

الشكل رقم (3-1): الأنظمة الفرعية المشكلة للنظام التعليمي في الجزائر

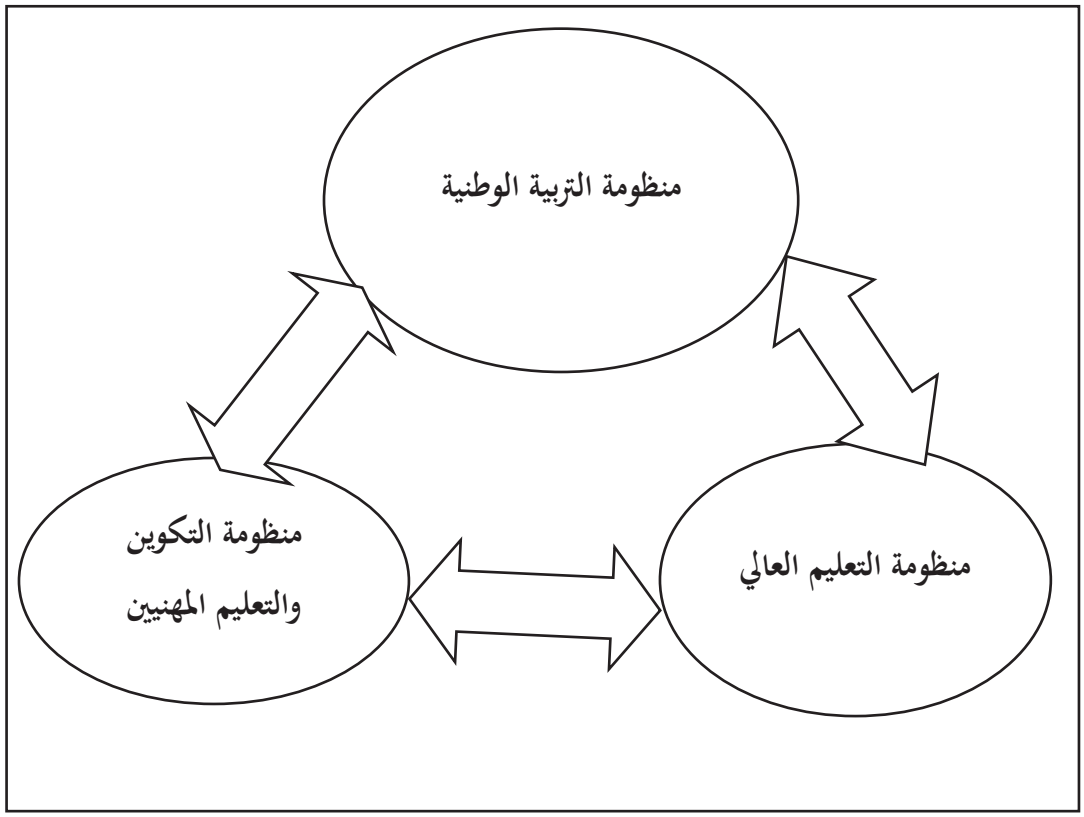

المصدر: محمد دهان، مرجع سبق ذكره، ص 114.

1-1-1-منظومة التربية الوطنية: تتكون منظومة التربية الوطنية من المستويات الأتية[1]:

- **التربية التحضيرية:** تشكل التربية التحضيرية مقوما قاعديا في تربية الأطفال وتحضيرهم للإلتحاق بالتعليم الإبتدائي، بإتاحة الفرصة لهم للتعلم وتطوير قدراتهم البدنية والذهنية والإبتكارية والنفسية الإجتماعية، إنها ترمي كذلك إلى تطوير شخصيتهم وإيقاظ حسهم الجمالي وجعلهم يكتسبون المهارات الحسية الحركية

[1]- زهور عتو، سمية قران، مرجع سبق ذكره، ص 113.

وكذا العادات الحميدة التي تعدهم للحياة الجماعية، كما ترمي أيضا إلى إكسابهم العناصر الأولى للقراءة والكتابة والحساب.

إن التربية التحضيرية، هي المرحلة الأخيرة للتربية ما قبل المدرسية، وهي التي تحضر الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين خمس وست سنوات للإلتحاق بالتعليم الإبتدائي.

جدول رقم (3-1): تطور عدد الطلاب في التعليم التحضيري (2018-2019 الى 2019-2020)

السنوات	2019/2018	2020/2019
عدد الطلاب	495481	505857

المصدر: les principaux indicateurs du secteur de l'education nationale année scolaire 2019-2020.n915.p10

- **التعليم الإبتدائي:**

يبدأ من سن السادسة (06) حتى الثانية عشر (12)، حيث أعيدت هيكلته منذ السنة الدراسية 2004/2003 كما يلي: 05 سنوات في المرحلة الإبتدائية وينتهي بإمتحان نهاية المرحلة، حيث يسمح للتلميذ الحاصل على شهادة النجاح بالإنتقال إلى مرحلة المتوسط، وهذا النوع من التعليم منتشر في كل المدارس العمومية وكذلك بالمدارس الخاصة المعتمدة من طرف وزارة التربية الوطنية[1].

جدول رقم (3-2): توزيع عدد الطلاب في التعليم الابتدائي العام الدراسي 2018/2019

المستويات	أولى إبتدائي	ثانية إبتدائي	ثالثة إبتدائي	رابعة إبتدائي	خامسة إبتدائي
عدد التلاميذ	805202	895202	914693	963912	934521

المصدر: les principaux indicateurs du secteur de l'education nationale année scolaire 2018-2019.N871.P15

[1]- بن خيرة عمر الفاروق، **دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2011**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس الجزائر، 2016، ص 156.

- **التعليم الأساسي:**

هو التعليم الذي يعمل على تزويد الأفراد – صغار وكبارا – بالمهارات الأساسية، ويعتبر أساسا للهيكل التعليمي للصغار، حين يأتي في المرحلة الأولى من أعمارهم، ومثل الحد الأساسي من التعليم الضروري، لإكتساب التلاميذ المهارات والإتجاهات الأساسية التي توقف عليها إزدهار قدراتهم، وإستعداداتهم الكافية لتعلم الأسس المختلفة للمعرفة، والمهارات والاتجاهات التي ساهمت في إعدادهم للحياة، أو إعدادهم لمواصلة التعليم في المراحل التالية[1].

الجدول رقم (3–3): تطور عدد الطلاب في التعليم المتوسط 2015–2016 الى 2018–2019

السنوات	2016/2015	2017/2016	2018/2017	2019/2018
مجموع الطلاب	2614393	2685827	2811648	2979737

المصدر: les principaux indicateurs du secteur de l'education nationale année scolaire 2018–2019.n871.p20

- **التعليم الثانوي العام والتكنولوجي:**

وتشمل هذه المرحلة على التعليم الثانوي العام والتكنولوجي وتدوم الدراسة فيها ثلاث (3) سنوات، وتنتهي بإمتحان شهادة الباكالوريا والتي تعتبر مفتاح الدخول للجامعة.

وهذا التعليم ينقسم إلى جذعين مشتركين: آداب، علوم، تكنولوجيا، وفي السنة الثانية يوجه التلميذ إلى ست (6) شعب وهي: شعبتان من الجذع المشترك آداب.

1- آداب وفلسفة.

2- لغات اجنبية.

[1]- بلحسين رحوي عباسية، النظام التعليمي الإبتدائي بين النظري والتطبيقي- دراسة ميدانية في أوساط المدارس الإبتدائية ببعض ولايات الغرب الجزائري-، مذكرة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة السانيا- وهران-، الجزائر، 2012، ص 85.

أربع (4) شعب من الجذع المشترك، علوم تكنولوجيا[1]:

1- رياضيات.

2- علوم تجريبية.

3-تسيير واقتصاد.

4-تقني رياضي بأربع (4) فروع هي: هندسة كهربائية، هندسة ميكانيكية، هندسة مدنية، هندسة الطرائق.

الجدول رقم (3-4): تطور اعداد طلاب المرحلة الثانوية 2015-2016 الى 2018-2019

السنوات	2016/2015	2017/2016	2018/2017	2019/2018
مجموع الطلاب	1378860	1286586	1227055	1222673

المصدر: les principaux indicateurs du secteur de l'education nationale année scolaire 2018-2019.n870.p22

- **التعليم والتكوين عن بعد:**

إن نظام التعليم عن بعد من خلال شبكات المعلومات يعتمد على مفهوم المنهج العام الذي يضم مجموعة من المناهج التعليمية في نظام يسمى نموذج الولوج المفتوح، بحيث يسمح هذا النظام بوضع المناهج الدراسية في صورة الكترونية، بحيث يمكن للمتعلم الوصول إليها والإختيار والمفاضلة بينها "ويعتمد هذا النوع من التعليم اليوم على مبدا الإتصال المباشر عبر الأقمار الصناعية إلى أجهزة الإتصال والإستقبال والأنترنيت التي إزدهرت برامج التعليم عن بعد عبرها مؤخرا بصورة ملحوظة"[2].

وكتعريف شامل للتكوين عن بعد نستنتج بأن عملية إلحاق المتكون بدورة تكوينية الكترونيا، وهذا يقتضي بطبيعة الحال إستخدام الحاسوب وتقنياته المتنوعة ووسائطه المتعددة وإمكانياته الهائلة، كما يتضمن إستخدام الأنترنيت كوسط (بيئة) للتكوين، يتم من خلاله التفاعل بين المكون والمتكونين، ولهذا يتم التكوين من خلال البرامج التكوينية المحوسبة ومن مصادر متعددة، ويتم التواصل إلكترونيا عبر الانترنيت، إضافة إلى طرق

[1]- بلحسين رحوي عباسية، مرجع سبق ذكره، ص 157.

[2]- بادي سوهام، **سياسات واستراتيجيات توظيف تكنولوجيا المعلومات في التعليم نحو استراتيجية وطنية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي-دراسة ميدانية بجامعات الشرق الجزائر-**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري، الجزائر، 2005، ص 54.

الإتصال التقليدية، إذا كانت هناك ضرورة لذلك. وهذا كله بغرض زيادة معارف المتكونين وتحسين قدراتهم ومهاراتهم وتغيير سلوكهم، بهدف الإرتقاء بأدائهم وتحقيق أهدافهم وأهداف مؤسساتهم. وهو يتميز بعدم إنقطاع وتخلي المتكون عن أداء عمله[1].

1-1-2-منظومة التعليم العالي:

يعتبر التعليم العالي مرحلة من مراحل التعليم المتقدمة، حيث مثل أخر مراحل التعليم وأرقاها درجة، وإنفرد به غالبا مجموعة قليلة من الطلاب الممتازين في ذكائهم ومعارفهم العلمية، وتمثل التعليم العالي في كل أشكال التعليم التي مارستها المؤسسات سواء كانت جامعات، معاهد أو مدارس عليا، وذلك في مستويات تعقب المرحلة الثانوية، والحصول في أغلب الأحوال على شهادة البكالوريا أو ما يعادلها.

كما يرتبط التعليم العالي ارتباطا وثيقا بفكرة التخصص، وهذا عكس المراحل التي أتت قبل هاته المرحلة، حيث يكتسب فيها الطالب المبادئ الأساسية في حقول المعرفة العامة، وبالتالي يعتبر التعليم العالي مرحلة من مراحل التعليم المتخصص الأكاديمي، الذي يستهدف سد الحاجات الحاضرة والمستقبلية للمجتمع.

وينقسم التعليم العالي إلى ثلاثة أطوار: طور الليسانس ومدته ثلاثة سنوات، وطور الماستر ومدته سنتان بعد الليسانس، وطور الدكتوراه ومدته ثلاثة سنوات بعد خمسة سنوات في الليسانس والماستر، ويوجد بالجزائر العديد من الجامعات (تقريبا في كل ولاية جامعة أو مركز جامعي) أهمها جامعة الجزائر، وجامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، وجامعة منتوري بقسنطينة، وجامعة السانية بوهران، وجامعة تلمسان[2].

1-1-3- منظومة التكوين والتعليم المهنين:

التكوين والتعليم المهني ويعني أي نشاط يسمح لإكتساب تأهيل مهني أو مجموعة من المؤهلات أو المهارات المهنية المحددة مهما كان نوعها وذلك لأي إنسان بالغ مستعد إحتلال منصب عمل بغض النظر عن مستوى أو نوعية منصب العمل الذي سيحتله.

---

[1]- بن لحسن نورة، بايشي وهيبة، **التكوين عن بعد (التدريب الالكتروني) ودوره في تحسين أداء الأستاذ الجامعي –دراسة حالة أساتذة حديثي التوظيف بالجزائر–**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية –أدرار–، 2020، ص 9.

[2]- حمزة مرادسي، **دور جودة التعليم في النمو الإقتصادي– دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010، ص 14.

هو عبارة عن تكوين نظري وتطبيقي في مختلف التخصصات المهنية يتوجه إلى الذين يرغبون في إكتساب كفاءة مهنية حتى يتمكن لهم الدخول إلى عالم الشغل كما يتوجه للعمال الذين يرغبون في تحسين معارفهم ورفع مستوى تأهيلهم وهذا تماشيا مع التطور الذي يشهده سوق العمل.

ومن منطلق هذه التعاريف يمكن تعريف التكوين والتعليم المهني بصفة عامة بأنه جملة من النشاطات التي تهدف الى إكتساب معارف ومهارات وسلوكيات يحصل عليها العامل أو المتكون من خلال دروس نظرية وأعمال تطبيقية يوجهها المتخصص بالمهنة تجعل المتكون قادرا على مزاولة حرفة ما وهو عملية شاملة تضم جوانب نفسية وفنية واجتماعية[1].

جدول رقم (3-5): توزيع حجم الاستثمارات على القطاعات.

القطاعات	مبلغ المخصصات المالية(الوحدة: مليار دج)	النسبة المئوية
التربية الوطنية	852	8.41
التعليم العالي	852	8.57
التكوين والتعليم المهنيين	178	1.75

المصدر: لبنى بابا سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 54

1-2-التعليم في ماليزيا

إن الاطلاع على النظام التعليمي في ماليزيا يعين على فهم تجربة النمو، وما أسهمت به مخرجات التعليم على دفع عجلة النمو الإقتصادي، والوصول إلى معدلات الإنتاجية العالية، وتحسين نوعية الحياة والتحول الهيكلي للإقتصاد القومي من قاعدة إنتاجية قامت على المواد الخام، والأولية إلى إقتصاد صناعي حديث يعتمد على منتجات تقنية والمعلومات والمعرفة[2].

وتشير احصائيات عام 2010 إلى أن 98% من سكان ماليزيا عرفوا القراءة والكتابة، وأن 99% من الأطفال الذين بلغوا السابعة من أعمارهم قد التحقوا بالمدارس، وأن 92% من طلاب المدارس الابتدائية

[1]- بن يمينة سومية، **تمثلات تلاميذ التعليم الثانوي نحو التكوين المهني –دراسة ميدانية على عينة من تلاميذ السنة الثالثة ثانوي بثانوية عبد الحق بن حمودة–سيرات–**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم- 2018، ص 18.

[2]- حاجي فطيمة، واقع السياسات التعليمية في ماليزيا ومدى استفادة الجزائر من هذه التجربة، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 4، جامعة البشير الابراهيمي، الجزائر، جوان 2014، ص 53.

انتقلوا إلى الدراسة في المراحل الثانوية الإعدادية، والثانوية، والعليا، وهذه النسب جميعا تعتبر من النسب الأفضل في العالم.

وهنا يجب الإشارة إلى أن ماليزيا ومنذ استقلالها في عام 1957، التزمت بتقديم خدمات التعليم الأساسي 11 عاما مجانا، ووصلت ميزانية التعليم في المتوسط إلى أكثر من 20% سنويا من إجمالي اعتمادات الميزانية العامة للدولة، وتقسم المراحل في النظام التعليمي بماليزيا على النحو التالي[1]:

نظام ومراحل التعليم العام:

يشمل نظام التعليم العام في ماليزيا على مرحلة ما قبل المدرسة، والمرحلة الثانوية الصغرى، والعليا وما بعد المرحلة الثانوية، والتي ضمت الإعدادية الجامعية وكليات المجتمع.

التنظيم العام بمرحلتيه الإبتدائية، والثانوية الصغرى، والعليا من مسؤولية الدولة، وتم تقديمه مجانا حيث تكفلت الحكومة بتشييد المدارس، وأنفقت على إحتياجات تشغيلها، ومرتبات المدرسين ووفرت الإحتياجات والوسائل المدرسية الضرورية في هذه المراحل، كما دعمت الدولة المدارس الخاصة، أما التعليم بعد الثانوية فتوزعت إدارته بين الحكومة والقطاع الخاص.

وتعتبر مرحلة ما قبل المدرسة فترة تحضيرية للتعليم الإبتدائي، ومرحلة ما بعد الثانوي مرحلة تحضيرية للجامعة، أو التأهيل لسوق العمل، ويمكن إيجاز وصف كل مرحلة من التعليم العام في ماليزيا.

- **التعليم ما قبل المدرسة:**

تعتبر هذه الفترة مرحلة تحضيرية لتهيئة الأطفال ما بين سن الرابعة، والسادسة لدخول المدارس النظامية، وقد تزايد الاهتمام بهذا التعليم في السنوات الأخيرة من طرف الدولة، مع إدراك المواطنين لأهميته، وعمل هذا الطور دور كبير في تنمية الطفل في سن مبكر، إضافة إلى تلبية حاجة المجتمع الصناعي في رعاية الأطفال، أثناء غياب الوالدين بسبب العمل.

وهناك العديد من الوكالات الرسمية والمنظمات الشعبية وهيئات القطاع الخاص التي تراعي وتؤسس هذه الرياض، وتغطي في مجملها ما نسبة 65% من إجمالي الأطفال بين سن الخامسة والسادسة، يدير القطاع الخاص والمنظمات الأهلية حوالي 62% من مجموع المراكز والرياض في المدن، وتدير الحكومة عدد كبير من هذه المراكز، منها بشكل أساسي المناطق الريفية وذوي الدخل المحدود.

[1]- حاجي فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص 53.

- **التعليم الابتدائي:**

تبدأ هذه المرحلة في سن السادسة من عمر الطفل وتستمر ستة سنوات، ونظرا لتعدد الأعراق هناك نوعين من المدارس الابتدائية، هما المدارس القومية والمدارس المحلية، ويسمح للأخيرة باستخدام اللغة الصينية أو الهندية إلى جانب اللغة المالاوية الرسمية، وتتبع جميع المدارس المناهج الحكومي للتعليم ويجرى فيها امتحانين الأول يكون في السنة الثالثة من التعليم، والأخر في السنة السادسة لتقييم أداء الطلبة، وتركز هذه المرحلة على تعليم الأطفال القراءة والكتابة، ويزيد عدد الطلبة في هذه المرحلة بنسبة 96.8%في عام 2000، كما يزيد عدد المدارس والمعلمين حيث أصبح هناك معلم لكل 15.9 تلميذا في عام 2007 عوضا عن معلم لكل 36 تلميذا عام 1957.

- **التعليم الثانوي "المدارس الإعدادية والثانوية العليا"**

تقدم مدارس المرحلة الثانوية تعليما شاملا، حيث يشمل المقرر الدراسي كثيرا من المواد الدراسية مثل العلوم والرياضيات، والمجالات المهنية والفنية التي أتاحت للطلاب فرصة للتنمية وصقل مهاراتهم، وأولت وزارة التعليم هذه المرحلة رعاية خاصة من حيث تطوير المنهاج، والاهتمام بالأنشطة التربوية والتعليمية، ولعبت هذه المرحلة أهمية كبيرة في تشكيل الطالب، وإعداده لاجتياز التعليم الثانوي بأنواعه المختلفة، وتهيئته لاختيار ما يناسبه من مساقات التعليم المتعددة، ويمر التعليم بالمدارس الثانوية الصغرى "الإعدادية" في الدول العربية، وثانيا المدارس الثانوية العليا، وتعقد المدارس الثانوية الصغرى إمتحانا في السنة الثالثة، ويتم بعده إنتقال إلى مرحلة أكثر تخصصا[1].

وتعتمد هذه المرحلة على رغبة وأداء الطالب معا، وتم إعادة تقييم ومفاضلة الطلاب في السنة الخامسة أيضا، عبر إمتحان شهادة التعليم الماليزية، وفي مستوى الثانوية العامة تم توجيه الطالب إلى تحصي المزيد من المواد المتخصصة لاسيما في مساقي التعليم الفني والمهني.

وتجري بعض المدارس الثانوية إمتحانات عامة تحصل بموجبها الطالب على الشهادة الماليزية الثانوية، والتي تؤهله لمواصلة دراسته أو الدخول إلى سوق العمل، أما المستوى السادس من المرحلة الثانوية فهو هيئ الطلاب للدخول مباشرة إلى الجامعة، ويمكن الطلبة من الإلتحاق بالمستوى الخامس بالسنة الإعدادية في الجامعة المحلية مباشرة.

[1]- حاجي فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص 54-55.

وتتجه الحكومة حاليا إلى إقامة العديد من المدارس الذكية، التي توفر فيها مواد دراسية، تساعد الطلاب على تطوير مهاراتهم، ومن المواد التي تم الإعتناء بها في المدارس الذكية أنظمة التصنيع الذكية، وشبكات الاتصال، وأنظمة النقل الذكية، ونظم استخدام الطاقة غير الملوثة للبيئة.

- **التعليم العالي والجامعي:**

تم النظر إلى هذا التعليم في ماليزيا، على أنه البوتقة التي تفاعلت فيها كل المكونات الثقافية والإجتماعية، وانصهرت داخلها العناصر الإقتصادية، والسياسية، والتعليمية، والتربوية في البلاد من أجل تحقيق رفاهية المجتمع، وتقدمه والوصول به إلى حياة كريمة، وتحقيقا لتلك الأهداف قامت الدولة بفتح المزيد من مؤسسات التعليم الجامعي من الكليات، والتوسع في الجامعات الخاصة، والبرامج المشتركة مع الجامعات الأجنبية، ودعمت الحكومة حسب إحصاءات 2006، حوالي 12000 طالب للدراسة خارج البلاد، وقدمت الوكالات الحكومية، والمصارف العامة، والشركات الاتحادية، والولائية قروضا مالية، ومنحا دراسية، تهتم وزارة التعليم العالي بجودة التعليم، حيث تطالب الجامعات بتقويم ومراجعة مناهجها الدراسية كل ثلاث سنوات كحد أدنى، أو كل خمس سنوات كحد أقصى، ووجد في الجامعات الماليزية أزيد من 50000 طالب أجنبي حسب إحصاءات 2005، وشكلت نسبة الدراسات الجامعية 80%، ومعظم هؤلاء الطلاب من غرب أسيا ودول الأسيان والباسفيك[1].

[1]- حاجي فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص 56.

1-3- مؤشرات التعليم في الجزائر وماليزيا: وتتمثل مؤشرات التعليم والتي سيتم عرضها من خلال مختلف الأشكال والجداول التي سنتطرق اليها.

الشكل رقم (3-2): نسبة الالتحاق بالمدارس قبل المرحلة الابتدائية من (% اجمالي)

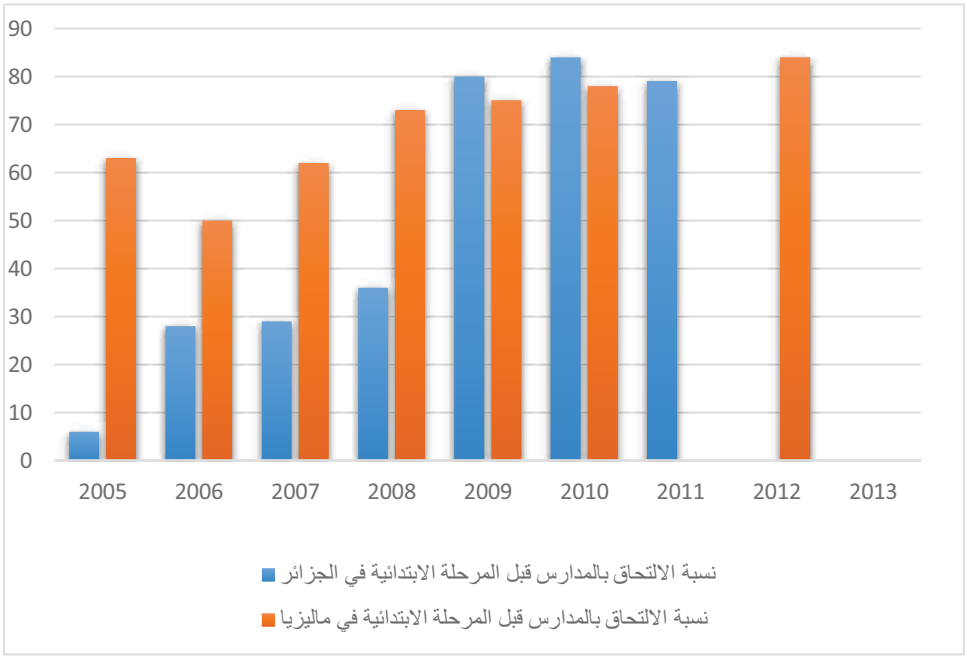

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على معطيات البنك الدولي، الموقع

http://data.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع: 2021/04/28.

تشير الإحصائيات في مجال التعليم قبل المدرسي في الجزائر أنه كان يعاني من نقص كبير خلال سنوات 2005، 2006، 2007، 2008 بالنسب 06%، 28%، 29%، 36%. حيث حققت قفزة نوعية إذ ارتفعت بعد ذلك خلال سنوات 2009، 2010، إلا أنه في تذبذب إلا أن المعدلات ظلت متدنية مقارنة مع ماليزيا التي وصلت إلى 85% كأعلى نسبة سنة 2012.وإن كانت هي الأخرى قد عانت انخفاض لنسب الإلتحاق في التعليم قبل المدرسي إلا أنها الأكثر إنجازا من الجزائر

الشكل رقم (3-3) نسبة الإلتحاق بمدارس المرحلة الإبتدائية من (صافي)

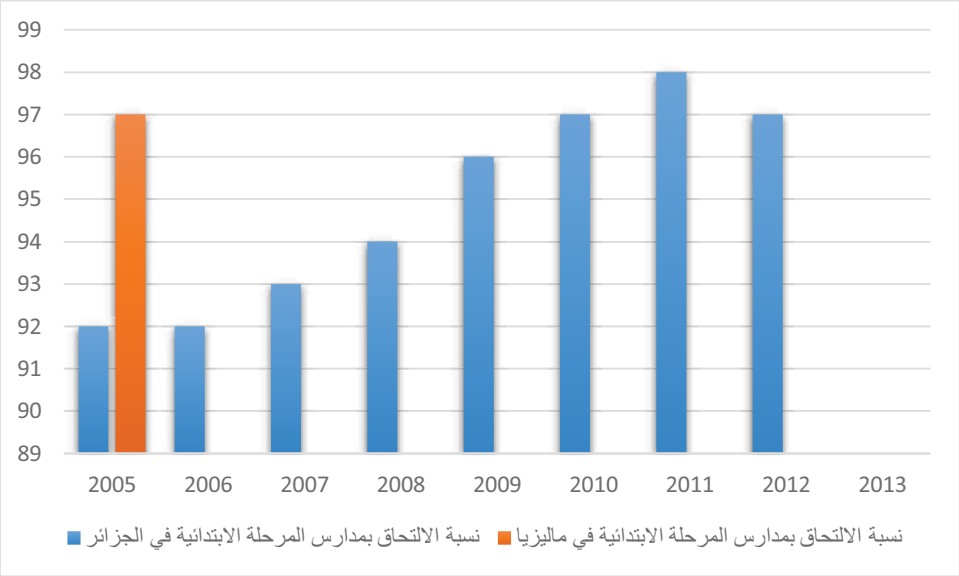

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على معطيات البنك الدولي، الموقع

http://data.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع: 2021/04/28.

تحققت أهداف الجزائر التي حددتها للإلتحاق بمدارس المرحلة الإبتدائية بصورة كاملة أو شبه كاملة بنسبة 97%في سنة 2010 لتصل إلى نسبة 98% سنة 2011 كأقصى حد. وذلك بسبب التحسن في الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية في تلك الفترة. إلا أنه يبقى في تذبذب، كما أن أعداد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس قلت واستطاعت الجزائر أن تتخطى هاجس التسرب المدرسي والتغيب عن المدرسة وأحرزت تقدما ملموسا من ناحية زيادة النفاذ إلى التعليم الأساسي، بالنسبة إلى الذكور والإناث على حد سواء إلا أنه مازالت تبرز مخاوف لبقاء التقدم فيما يتعلق بالقراءة والكتابة بطيئا رغم تطوره ولمعاناة هذا المؤشر (نسبة الإلتحاق بالمرحلة الإبتدائية) التذبذب.

الشكل رقم (3-4): نسبة الإلتحاق بمدارس المرحلة الإبتدائية من (%إجمالي)

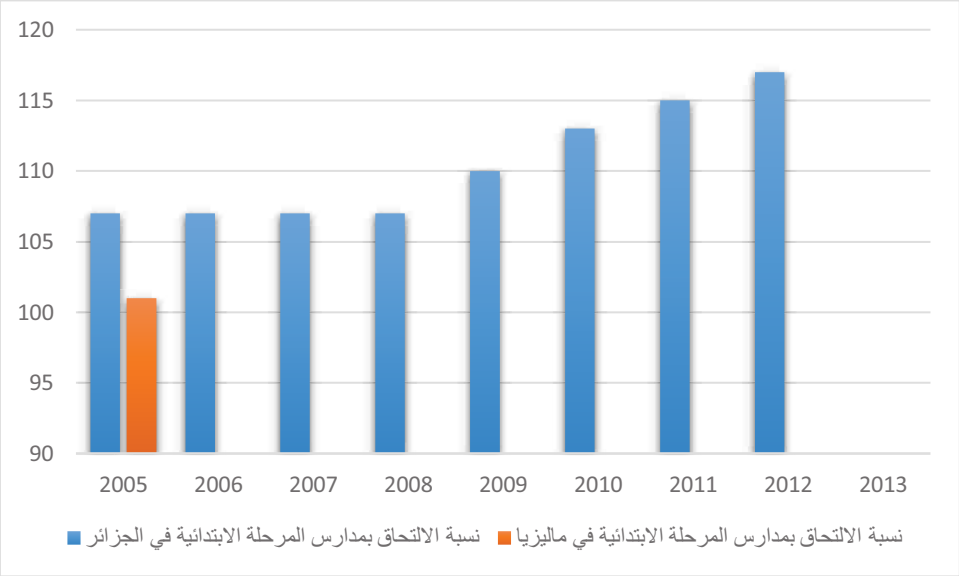

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات البنك الدولي، الموقع

http://data.albankaldawli.org، تاريخ الإطلاع: 2021/04/28.

يرمي هدف الجزائر ضمان إلتحاق "جميع" الأطفال بالتعليم الإبتدائي وإنهائه بإستخدام معدل منشود نحو 95%، كعتبة لتعميم التعليم، فمن ناحية التقدم المنجز نحو بلوغ هذه العتبة بحلول 2015 تصنف الجزائر من بين البلدان العربية التي بلغت هذا الهدف حيث إستطاعت تحقيق نسبة 117%، من إجمالي للإلتحاق بمدارس الابتدائية خلال سنة 2012، وعموما فقد شهدت الجزائر تقدما إيجابيا.

الشكل رقم (3-5): معدل إتمام مرحلة الإبتدائية ذكور (% من الشريحة العمرية ذات الصلة)

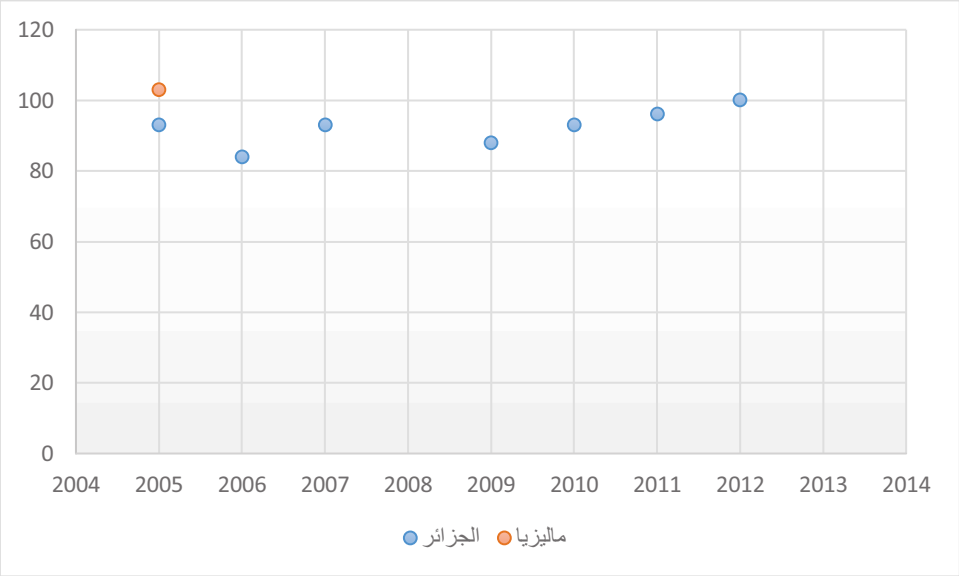

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على معطيات البنك الدولي، الموقع

http://data.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع: 2021/04/28.

كما سبق وأشرنا، يرتكز تحقيق هدف الجزائر لضمان إلتحاق "جميع" الأطفال بالتعليم الأساسي على إكمال المرحلة الإبتدائية من التعليم، رغم تذبذب النسب سنة 2006، 2007، 2009، و2010 حيث يلاحظ في الشكل السابق ارتفاع وانخفاض نسب إتمام الذكور للمرحلة الإبتدائية. ومنه نجد أن جهود الجزائر واضحة في هذا المجال حيث وصلت نسبة إتمام الذكور لمرحلة الإبتدائية الى 100%، خلال سنة 2012، فيما يتعلق بمؤشر تكافؤ الجنسين تصب لصالح الذكور مع أنها قد تحسنت خلال فترة معينة.

الشكل رقم (3-6): معدل إتمام مرحلة الإبتدائية اناث (% من الشريحة العمرية ذات الصلة)

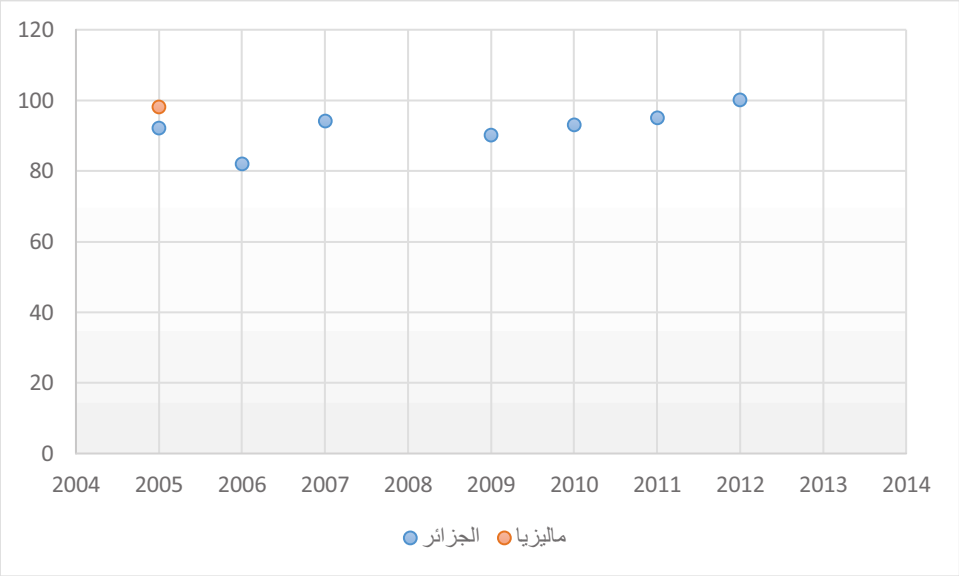

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على معطيات البنك الدولي، الموقع

http://data.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع: 2021/04/28.

من ناحية التوقعات التي كانت متوقعة لسنة 2015، افترضت أن تستمر معدلات إتمام الإناث للمرحلة الإبتدائية في الجزائر في الارتفاع وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول إذ وصلت نسبة إتمام الإناث للمرحلة الإبتدائية الى 100% سنة 2012، وفيما يتعلق بتكافؤ الجنسين في هذا السياق يبين الجدول أن معدلات إتمام الذكور للمرحلة الإبتدائية أكبر من نسبة الإناث بعد الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتحسينه.

الشكل رقم (3-7): معدل إتمام المرحلة الإبتدائية (اجمالي%) من الشريحة العمرية ذات الصلة

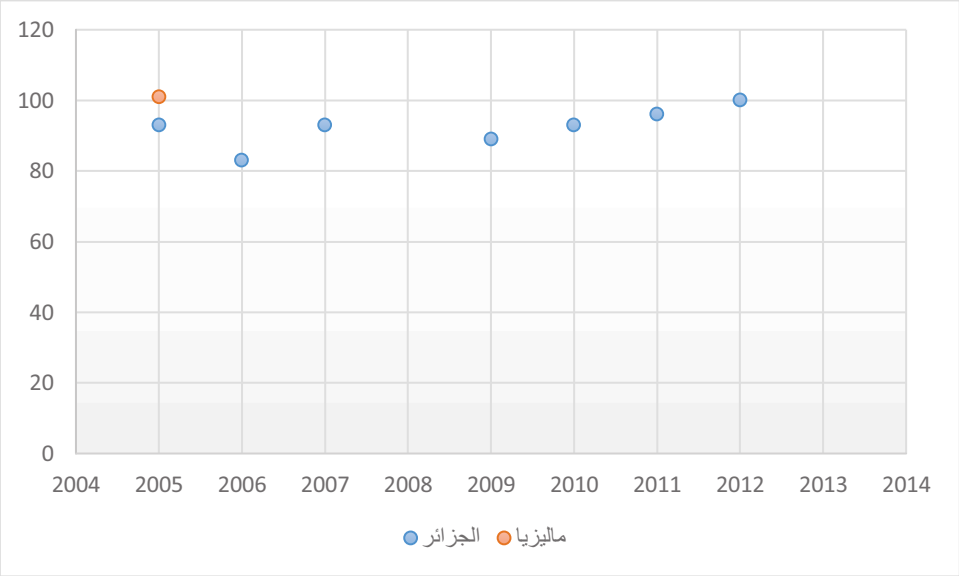

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على معطيات البنك الدولي، الموقع

http://data.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع: 2021/04/28.

نلاحظ أن إتمام مرحلة التعليم الإبتدائية في ازدياد اذ بلغت أعلى ذروة لها سنة 2012بنسبة قدرت ب بحوالي 100%، بتجاوز مشكل التذبذب الذي كان يلازمها خلال السنوات المفرطة حيث توجت إنجازاتها بسد فجوة الرسوب وقد انخفضت معدلات الأمية وانخفض بسرعة الفرق بين الذكور والإناث وسجلت نواتج التعليم درجات جيدة نسبيا وعلى الرغم من هذه التحسينات، لا يزال الإنجاز التعليمي في الجزائر أدنى منه في ماليزيا التي لديها مستويات نمو إقتصادي مماثلة.

الشكل رقم (3-8): معدل الإلمام بالقراءة والكتابة ذكور (% من الذكور في الشريحة العمرية 15-24 سنة)

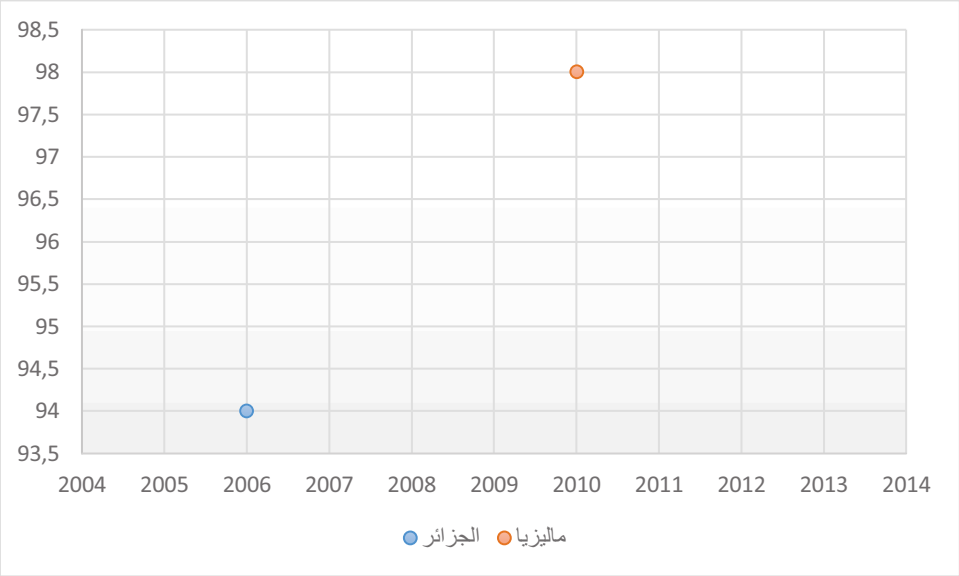

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على معطيات البنك الدولي، الموقع

http://data.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع: 2021/04/28.

إن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة عند الذكور في الجزائر مرتفعة عن نسبة الإناث، فهي ترتقي إلى نحو 94% سنة 2006، وهذا ناتج عن ارتفاع المستوى المعرفي للذكور عن الإناث، أما ماليزيا فهي محافظة على نفس النسبة 98% وهذا يعني المستوى المعرفي لكلا الجنسين متجانسين كما أن هذا ناتج عن عدم وجود فوارق بين الجنسين الذكور والإناث.

الشكل رقم (3-9): معدل الإلمام بالقراءة والكتابة اجمالي شباب (% من السكان في الشريحة العمرية 15-24 سنة)

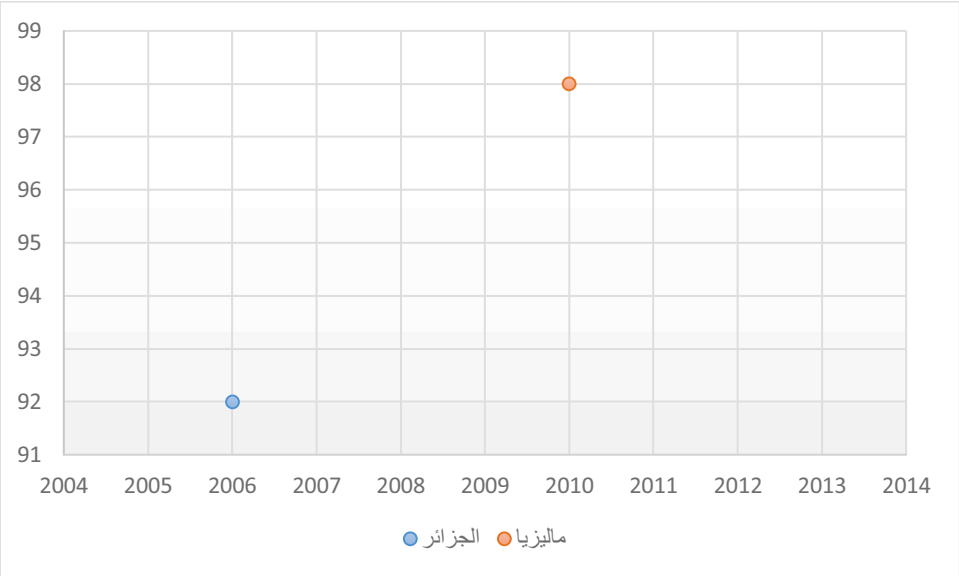

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على معطيات البنك الدولي، الموقع http://data.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع: 2021/04/28.

أحرزت كل من الجزائر وماليزيا تقدما ملحوظا باتجاه تعميم التعليم الإبتدائي، من خلال الإلمام والقراءة والكتابة حيث بلغت هذه النسبة في الجزائر 92%سنة 2006، أما ماليزيا فهي تتصدر دوما وفي كل مرة على الجزائر حيث وصلت إلى نسبة قدرت ب 98% سنة 2010، وهذه النسبة العالية توضح أهمية التعليم في اكتساب المعلومات والمهارات والمعارف وتؤكد على دوره الكبير في تطور الدولة بشكل مستمر ومتتابع وتحقيق نمو إقتصادي متسارع.

الشكل رقم (3-10): نسبة الإلتحاق بمدارس المرحلة الثانوية من (%اجمالي)

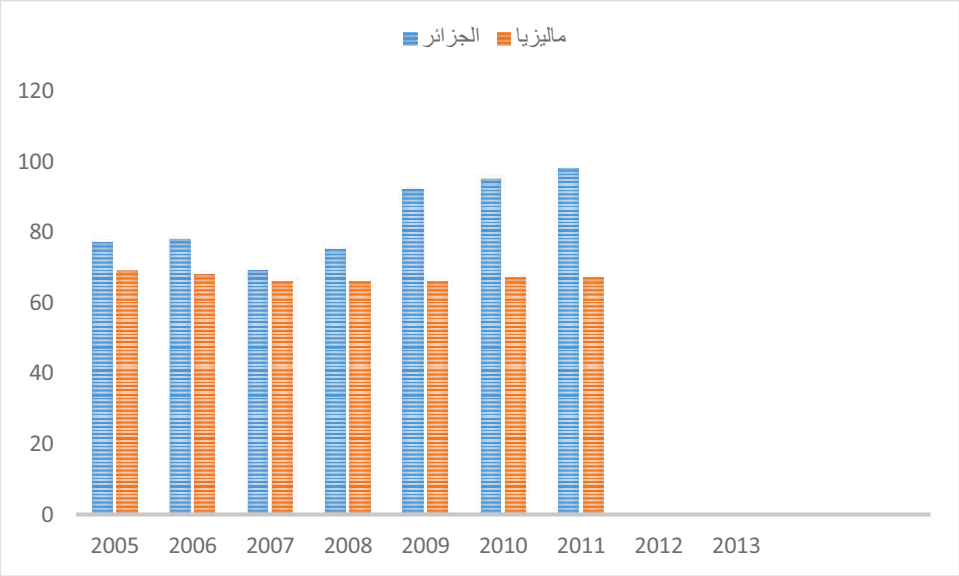

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على معطيات البنك الدولي، الموقع

http://data.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع: 2021/04/28.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسب الإلتحاق بالمدارس الثانوية في ازدياد ملحوظ حيث بلغ 98% في سنة 2011بعدما تذبذب قليلا سنة 2007 بنسبة 69%، وأخيرا يلاحظ أن الجزائر تمكنت من مجاراة ماليزيا والتغلب عليها في نسبة الإلتحاق بالتعليم الثانوي واللحاق تقريبا بركب ماليزيا التي بلغت نسبة 67% سنة 2011 بعد الارتفاع الذي شهدته سنة2005 بنسبة 69%، وذلك بسبب تغيير مناهج التدريس وتحسين الأنظمة التعليمية.

الشكل رقم (3-11): نسبة الإلتحاق بمدارس التعليم العالي من (% اجمالي)

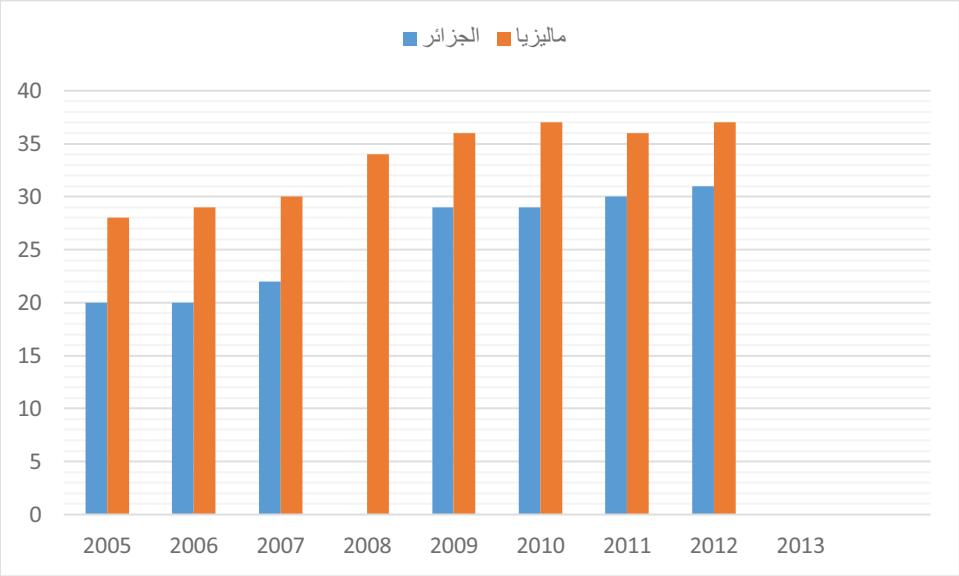

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على معطيات البنك الدولي، الموقع http://data.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع: 2021/04/28.

نلاحظ من خلال الشكل التالي أن نسب الإلتحاق بمدارس التعليم العالي في مستويات منخفضة في كلتا الدولتين وهذا بسبب معاناة التعليم العالي من ظاهرة تحتاج إلى معالجة ملحة تتمثل في المعدلات المنخفضة للطلبة إلا أنه يرتفع من سنة لأخرى حيث سجلت الجزائر أدنى نسبة قدرت ب 20% سنة 2005 وأعلى نسبة رغم انخفاضها قدرت ب 31% سنة 2012، أما ماليزيا كانت قد سجلت سنة 2005 أدنى نسبة بلغت 28%، وأعلى نسبة بلغت 37% سنة 2012 متقدمة على الجزائر رغم ضعفها، لأن طلاب ماليزيا يتهافتون على التعليم العالي بهدف الحصول على الشهادة الجامعية واللقب العلمي وذلك لتوفر مناصب العمل المناسبة، بينما طلاب الجزائر يقومون بعد التحرج بأعمال لا تتناسب ومستواهم العلمي وقد تكون أحيانا بعيدة كل البعد عن تخصصاتهم. وهذا يبين العدد المرتفع للشباب البطالين في الجزائر.

يرجع ذلك الى:

- حاجات سوق العمل.
- روح المبادرة تخلق مؤسسة للمتخرج الماليزي مقارنة بنظيره الجزائري.

جدول رقم (3–6): الانفاق على التعليم (% من اجمالي الانفاق الحكومي)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	–	–	–	11.4	–	–	–	–	–
ماليزيا	–	16.7	16.1	14.0	18.5	18.4	21.0	–	–

المصدر: البنك الدولي، الموقع:http://data.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع 2021/04/28

تبرز الأثار الواضحة بشكل جلي لحجم ونسبة الانفاق على التعليم في ماليزيا إذ اتجهت ماليزيا نحو زيادة نسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الانفاق الحكومي بكافة مراحله ابتداءا من الإبتدائية مرورا بالثانوية والجامعية وهي بذلك تساير الاتجاه العالمي في هذا المجال وهو ما تظهره إحصائيات الجدول السابق، رغم التذبذب الذي واجهها في كل من 2007، 2008، 2010، بنسب بلغت 16.1% ،10.0%، 18.4%.

جدول رقم (3–7): الانفاق على التعليم (% من اجمالي الناتج المحلي)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	–	–	–	4.3	–	–	–	–	–
ماليزيا	–	4.5	4.4	4.0	6.0	5.1	5.9	–	–

المصدر: البنك الدولي، الموقع: http://data.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع 2021/04/28

تعاني نسب الانفاق على التعليم من اجمالي الناتج المحلي في ماليزيا انخفاض الانفاق مقارنة مع نسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الانفاق الحكومي كما أنه كذلك من تذبذب في كل السنوات حيث يفترض أن يرتفع باستمرار للحصول على نتائج أفضل في مجال الخدمات التعليمية للأفراد.

أما الجزائر فهي على عكس ماليزيا إذ أنها تنفق وبنسب ضئيلة على التعليم من الناتج الإجمالي حيث بلغت نسبة الانفاق حوالي 4.3%، سنة 2008 وهذا يعني ان مؤشر نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وحده غير كافي في تفسير تطور التعليم وإنما هناك عوامل أخرى إجتماعية وإقتصادية تؤثر على عملية التعليم سلبا وإيجابا.

جدول رقم (3-8): نصيب الطالب من الانفاق في الإبتدائي (% من نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	-	10.4	11.3	13.8	15.3	-	14.0	17.1	-
ماليزيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-

المصدر: البنك الدولي، الموقع: http://data.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع 2021/04/28

من خلال الجدول التالي نجد أن طلبة مدارس الإبتدائي في الجزائر لا يحصلون إلا على نسبة تتراوح بين 10%و17%، من اجمالي الناتج المحلي وبالتالي نستنتج أن المرحلة الإبتدائية في الجزائر تصل على نسبة ضئيلة من الانفاق من اجمالي الناتج المحلي، وهذا لا يؤثر على مستوى التعليم، لأنه كما ذكرنا سابقا أن الجزائر حققت تقدم ملحوظ في نسب الالتحاق بمرحلة التعليم الإبتدائي والإلمام بالقراءة والكتابة.

جدول رقم (3-9): نصيب الطالب من الانفاق في المرحلة الثانوية (% من نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ماليزيا	-	13.9	13.8	12.0	21.4	18.6	19.9	-	-

المصدر: البنك الدولي، الموقع: http://data.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع 2021/04/28

تشهد ماليزيا في كل مرة تذبذبا في مبالغتها في إطار التعليم، حيث عرف نصيب الفرد من الانفاق في مرحلة التعليم الإبتدائي تذبذبا واضحا بين الانخفاض والارتفاع خلال كافة السنوات، سنة 2007 بنسبة 13.8%، سنة 2008 بنسبة 12.0%، وقد سجلت أعلى نسبة سنة 2009 نسبة بلغت 21.4%، لتتذبذب مرة أخرى سنة 2010، 2011 بنسبة 18.6% و19.9% على التوالي. ولا يخفى علينا أنه يعد أفضل مقارنة مع نصيب الفرد في المرحلة الابتدائية.

جدول رقم (3-10): نصيب الطالب من الانفاق في مرحلة التعليم العالي (% من نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ماليزيا	-	57.9	48.1	-	59.6	47.0	60.9	-	-

المصدر: البنك الدولي، الموقع: http://data.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع 2021/04/28

إن نصيب الفرد من الانفاق في مرحلة التعليم العالي في ماليزيا يلاحظ فيه أيضا تذبذب بين الارتفاع والانخفاض، خلال كل السنوات من 2006سنة إلى سنة 2011، حيث شهد أعلى نسبة وقد بلغت 60.9% سنة 2011 وأدنى نسبة كانت سنة 2010 حيث بلغت 47.0%، كما أنه وفي كل مرة ترتفع هذه النسبة. إذا ما لاحظناه أن المرحلة الثانوية ارتفعت عن المرحلة الابتدائية ومرحلة التعليم العالي فاقت كل من التعليم الابتدائي والثانوي.

جدول رقم (3-11): نمو اجمالي الناتج المحلي (سنويا%)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	5.9	1.7	3.4	2.0	1.6	3.6	2.8	3.3	2.8
ماليزيا	5.3	5.6	6.3	4.8	1.5-	7.4	5.2	5.6	4.7

المصدر: البنك الدولي، الموقع: http://data.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع 2021/04/28

عرف نمو الناتج المحلي في كل من الجزائر وماليزيا تذبذب كبير وواضح بين الارتفاع والانخفاض ففي الجزائر ارتفع سنة 2005 بنسبة 5.9% انخفض إلى أدنى مستوى بالمقارنة مع السنوات الاخرى سنة 2006 بنسبة بلغت 1.7%، وعاود الارتفاع سنة 2007 بنسبة 3.4%، لينخفض مرة أخرى سنة 2008 بنسبة 2.0% إلى أن زاد قليلا سنة 2010بنسبة 3.6%. وهكذا واصل الارتفاع والانخفاض، أما بماليزيا فقد حققت أعلى نسبة سنة 2010 بنسبة بلغت 7.4% بعدما عانت من انخفاض رهيب سنة 2009 بنسبة

سيئة تحت الصفر قدرت ب1.5%- وهي الأخرى عانت ما عانته الجزائر من انخفاض وارتفاع حيث سجلت تراجع سنة 2013 بنسبة 4.7%.

- **أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الدولتين:**

من خلال تحليل معطيات الجداول والأشكال البيانية السابقة الذكر تم التوصل إلى معرفة تأثير التعليم على النمو الاقتصادي في كل من دولتي الجزائر وماليزيا.

-في الجزائر يلاحظ وجود تأثير إيجابي للرأس المال البشري على نمو المعدل الإجمالي ويظهر ذلك من خلال المتمدرسين الذين لم يكملوا مشوارهم الدراسي واتجهوا إلى ممارسة بعض الحرف والمهن ما يؤدي إلى الرفع من انتاجيتهم ولو بنسب قليلة، وهذا ما يوضح أن الاقتصاد في الجزائر لا يستفيد كثيرا من محصلات القطاع التعليمي، ومن هنا يتبين لنا أن قطاع التعليم في الجزائر وبالرغم من أنها تخصص له ميزانية مقبولة من أجل ابراز اليد العاملة الكفؤة يسمح للنمو الاقتصادي بالتقدم بدرجات قليلة، ما يبين أن هناك اختلال في التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي ومخرجات التعليم. لذا يجب على الجزائر أن تقوم بإصلاحات مكثفة في قطاع التعليم وخاصة التعليم الجامعيين خلال استحداث أنظمة تعليمية جديدة وتنويع الاختصاصات ما يدفع لتنوع الأنشطة الاقتصادية التي تمنح الاقتصاد الجزائري الكوادر البشرية ذات الخبرة والمؤهلة. تساهم في زيادة النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة لدولة ماليزيا ومن خلال تجربتها التي يحتذى بها في تطوير الموارد البشرية لأجل تحقيق النمو الإقتصادي تظهر أثارها من خلال ما تنفقه على قطاع التعليم من النفقات الحكومية، كما تبين لنا بصفة عامة أهمية تنمية الرأس المال البشري ليدفع بالنمو الإقتصادي للأمام والدور الذي يمكن ان يلعبه قطاع التعليم في الالتحاق بالتطور الحاصل في العالم والوصول إلى نمو إقتصادي مرتفع. وتبذل دولة ماليزيا خاصة وزارة التعليم كل جهودها المكللة دائما بالنجاح في بناء المدارس وتجهيزها بالخدمات الوسائل التعليمية، وكل ما يجعل التلميذ يرد لها المعاملة بالمثل، كطرق التدريس وغيرها. كما تهتم ماليزيا بقطاع التعليم العالي الذي يعتبر ذو أهمية كبيرة بالنسبة لها، إذ أن الطلبة في دولة ماليزيا يتوجهون بأعداد كبيرة إلى الجامعات بهدف حصولهم على الشهادات الجامعية، ومن ثم احتلال مناصب شغل تكون الدولة الماليزية قد وفرتها لهم كل حسب تخصصه. هذا ما يطلق عليه الاستثمار في الرأس المال البشري، تخرج كوادر وكفاءات بشرية ذات خبرة وهذا يسهم في التأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي.

وعليه لا يمكن لأي اقتصاد كان أن ينمو إلا بزيادة تكثيف الاستثمار في البشر خاصة في قطاع التعليم، الذي أمسى أهم عناصر الانتاج والخيارات الاستراتيجية في عصر المعلومة والتقنية والمعرفة.

2- واقع وأوضاع الصحة في الجزائر وماليزيا

لقد أصبحت مسالة الصحة من الشواغل الأكثر أهمية في مجال التنمية في مختلف المجتمعات، سواء في تلك المتقدمة أو المتخلفة، وذلك بوصفها من بين أهم العوامل التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وأحد مؤشراته على حد سواء، ففي حين تمثل الصحة قيمة في حد ذاتها، فإنها تعتبر كذلك مفتاحا لزيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية. فالتنمية الصحية تمثل عنصرا هاما في عملية التنمية الإجتماعية والإقتصادية، حيث من غير الممكن تحقيق تنمية حقيقية، دون تحسين وتطوير الأوضاع الصحية للإنسان الذي هو نواة النمو وهدفه، ذلك أن الإنسان المكتمل صحيا هو القادر على بناء نمو صحيح ومستدام.

ومن هذا الإستدلال تم تناول في هذا المبحث إلى واقع الصحة في الجزائر وماليزيا بدءا بالتعرض إلى وضعية الرعاية الصحية في الجزائر مرورا إلى ماليزيا وصولا إلى دراسة وتحليل مؤشرات الصحة في كلا الدولتين.

2-1- الصحة في الجزائر

لقد عرف قطاع الصحة في الجزائر حقبات تاريخية متباينة، امتدت عبر سنوات طويلة، تعتبر منعرجات حاسمة في تاريخ قطاع الصحة بالجزائر، وقد عرف القطاع الصحي انهيار في عدد العاملين، حيث انخفض عدد الأطباء من 2500 طبيب منهم 285 جزائري الى 600 طبيب، أي بمعدل واحد لكل 100000 ساكن متمركزين في المناطق الكبرى، بالإضافة إلى طاقم صحي من الممرضين لا يتعدى 1380، أي أن الأغلبية غير مؤهلة وليست لديها شهادات، وكذلك انعدام للطاقم الإداري المسير[1].

وتشمل المنظومة الصحية الجزائرية على مستويات أساسية وهي[2]:

2-1-1- المستوى المركزي:

تشمل الوزارة عشر وحدات مؤسسة عن طريق مرسوم، ومنسقة عن طريق الأمين العام، إضافة إلى ذلك توجد لجان وطنية وأخرى قطاعية، تستمد سلطتها من الوزارة المكلفة بالصحة، والسكان، وإصلاح

[1]- لبنى بابا سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[2]- فتحي مجناح، قنفود محمد، **تقييم جودة الخدمة الصحية في المستشفيات العمومية من وجهة نظر المريض دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية بولاية المسيلة (الزهراوي)**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2019، ص 45.

المستشفيات، حيث تقوم هذه اللجان بالفحص، كما أنها في الغالب تلعب دور مهم في تنمية، ومتابعة، وتقييم البرامج الوطنية للصحة، وفي المقابل توجد عشر هيئات تحت وصاية الوزارة، ومسيرة من طرف مجالس الإدارة.

2-1-2- المستوى الجهوي:

من أجل تحقيق التناسب بين عرض العلاج واحتياجات السكان، وضمان مبدأ المساواة والعدالة في مجال الاستفادة من العلاج، أسست الجهوية الصحية سنة 1995م، ويعتبر المجلس الجهوي للصحة، هيئة مكونة من عدة قطاعات مهمتها الفحص، مكلفة بتدعيم التشاور بين المتدخلين والمجتمع المدني، فيما يتعلق بالتوجهات الاستراتيجية، اتخاذ القرار، وعلى الخصوص تخصيص الموارد وعلى المستوى القانوني والوظيفي، يعتبر المراقبين الجهويين للصحة، كملحقات للمعهد الوطني للصحة العمومية، تمارس مهمة خاصة مرتبطة بالمعلومات الصحية.

هناك خمس مناطق صحية منطقة الوسط تضم11 ولاية، ومنطقة الشرق تضم 14 ولاية، أما منطقة الغرب فهي تضم11 ولاية، ومنطقة الجنوب تنقسم إلى قسمين: منطقة الجنوب الشرقي التي تضم07 ولايات، ومنطقة الجنوب الغربي التي تضم05 ولايات.

والجدير بالإشارة إلى أن المستوى الجهوي يبقى افتراضي، حيث ليس هناك استقلالية مالية على مستوى المنطقة، وبقيت غير محددة بصورة جيدة على مستوى الهيكل القانوني.

بما أن الجزائر مقسمة إداريا إلى 48 ولاية، فكل منها مديرية للصحة والسكان طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 97ـ261 المؤرخ في 14 جويلية،المتعلق بتحديد القواعد التنظيمية، وتشغيل مديرية الصحة والسكان، والوارد بالجريدة الرسمية رقم 47،تتمثل مهامها في جمع وتحليل المعلومات الصحية، ووضع حيز التطبيق البرامج القطاعية للنشاط الصحي وتقييمها، فمديرية الصحة والسكان مهمتها القيام بتنسيق نشاطات المنشآت والهياكل الصحية، كما تمارس وصايتها ومراقبتها، على هياكل القطاع الخاص (مكاتب طبية، صيدليات، مخابر التحاليل والأشعة، عيادات خاصة).

إلى جانب المنشآت الصحية العمومية المتمثلة في[1]:

- -المنشآت الصحية المتخصصة (EHS)
- القطاعات الصحية (SS)

[1]- فتحي مجناح، قنفود محمد، مرجع سبق ذكره، ص 50-51.

- المراكز الاستشفائية (CHU)

2-2-الصحة في ماليزيا:

إن إستثمار ماليزيا في قطاع الصحة، يمثل جزءا رئيسيا في استراتيجية النمو الشامل، بعد أن أدركت أن الوضع الصحي الأفضل هو وسيلة وهدف التنمية الاقتصادية، والهدف الحالي لقطاع الصحة هو تحسين خدمة الرعاية الصحية، واستمرار هذا التحسين، وقد بلغ نصيب الفرد من مجموع المصروفات الصحية إلى 143دولار، ونتيجة لذلك انخفض معدل الوفيات بين الأطفال الرضع،(من76 لكل 1000)في عام 1957إلى(10 لكل 1000)عام 2005، وزيادة توقع العمر عند الولادة بحوالي 73سنة، وتنفق الحكومة 5%من الموازنة العامة على قطاع الصحة، كما بدأت بتشجيع الأطباء الأجانب على العمل داخل ماليزيا، وتزامن ذلك مع تشجيع الحكومة لصناعة السياحة (تقرير التنمية البشرية لعام 2005).

وقد أطلقت ماليزيا برامج لتنمية هذا القطاع وهي[1]:

- **برنامج صحة الاسرة**: للارتقاء بصحة الأسرة ومن ثم المجتمع، من خلال إدارة مناسبة للمستشفيات وللمرضى، من خلال الرعاية الصحية المناسبة.
- **برنامج الخدمات الصحية الوقائية**: من خلال زيادة الوعي لدى الأفراد بالوقاية من الامراض، والسلوك الصحي للفرد في حياته اليومية.
- **برنامج أسلوب الحياة الصحي**: من خلال زيادة الوعي لدى الأفراد بالوقاية من الأمراض، والسلوك الصحي للفرد في حياته اليومية.
- **برنامج التحصين**: لضمان توفر أفضل التطعيمات اللازمة لوقاية الأطفال، من العديد من الأمراض الخطيرة.
- **برنامج التغذية**: هدفه توعية الأفراد بعادات التناول الصحي للأكل خاصة في المدارس وبين المراهقين، وزيادة الرقابة والحرص على وجود أصناف الطعام المغذية.
- **برنامج الصحة والأمان المهني**: وهو تأسيس بيئة عمل صحية، من خلال العمل على تقليل حوادث العمل، وتقليل حوادث العمل، وتقليل الأمراض المهنية.

[1]- علي احمد درج، **التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا**، جامعة الانبار، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة جامعة بابل/العلوم الصرفة والتطبيقية/ العدد 3/ المجلد 23، 2015، ص 1386-1387.

- **برنامج الرعاية الطبية:** ويضمن وجود أجهزة ومعدات تكنولوجية حديثة التشخيص الطبي، وزيادة الاهتمام بقطاع الصحة في الريف، وضمان جودة الأدوية المستخدمة من قبل الأفراد.
- **برنامج العاملين في المجال الصحي:** الذي يوفر فرص لتدريب العاملين، والتوسع في بناء وتطوير المعاهد والكليات الطبية.
- **برنامج الخدمات الصحية الخاصة:** وضع برنامج خاص للإشراف على المستشفيات الخاصة بعد تشجيع الحكومة لها، إذ يلزم نظام الرعاية الصحية الأطباء الجدد بالخدمة ثلاث سنوات في المستشفى الحكومي، لضمان كفاءة أداء الأطباء الجدد[1].

2-3-مؤشرات الصحة في الجزائر وماليزيا: وتتمثل معدل الوفيات والمواليد، الكثافة السكانية، الانفاق على الرعاية الصحة، ونصيب الفرد من الرعاية الصحية وهذا ما سنتطرق إليه:

الشكل رقم (3-12): معدل المواليد (اجمالي لكل 1000 شخص)

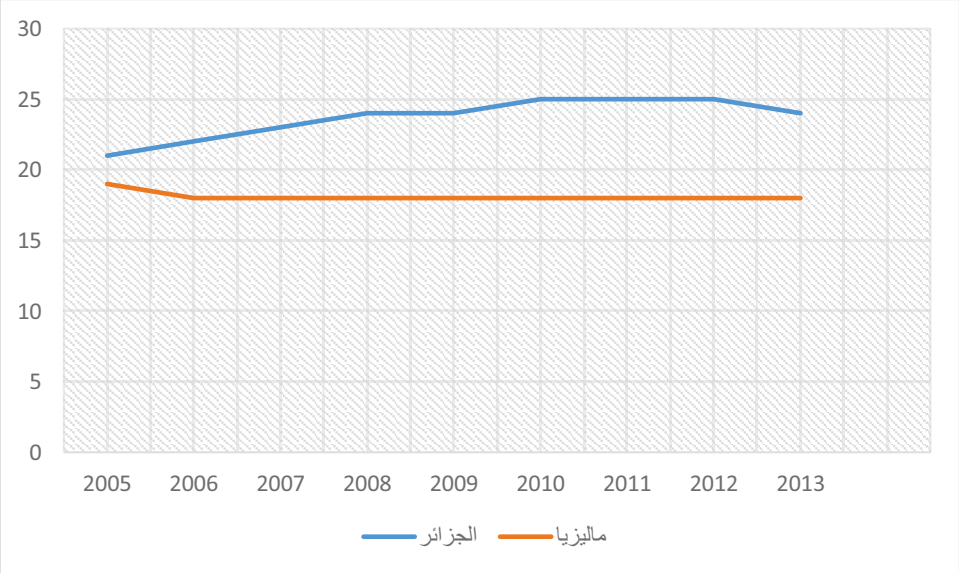

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على معطيات البنك الدولي، الموقع http://data.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع: 2021/04/28.

يزداد معدل المواليد في الجزائر من سنة الى أخرى، حيث استقرت كأعلى نسبة في سنوات 2009، 2010، 2011 وبنفس النسبة التي بلغت 25%، ثم تصل إلى نسبة 24%سنة 2013 بعدما كانت 21% سنة 2005.أما في ماليزيا فأحدثت تراجع بنسبة 18% سنة 2006 لتستقر في نفس النسبة حتى سنة

[1]- علي احمد درج، مرجع سبق ذكره، ص 1387.

2013، بعدما كانت مرتفعة قليلا بنسبة 19% سنة 2010 ومن ذلك نقول في مقارنة الجزائر بماليزيا أن الجزائر حققت نسبة مواليد أعلى من ماليزيا، وقد حققت كل من الدولتين المذكورتين تقدما ملحوظا في تقديم هذه الخدمات لتحسين مستوى معيشة الافراد.

الشكل رقم (3-13): معدل الوفيات الاولي (لكل 1000شخص)

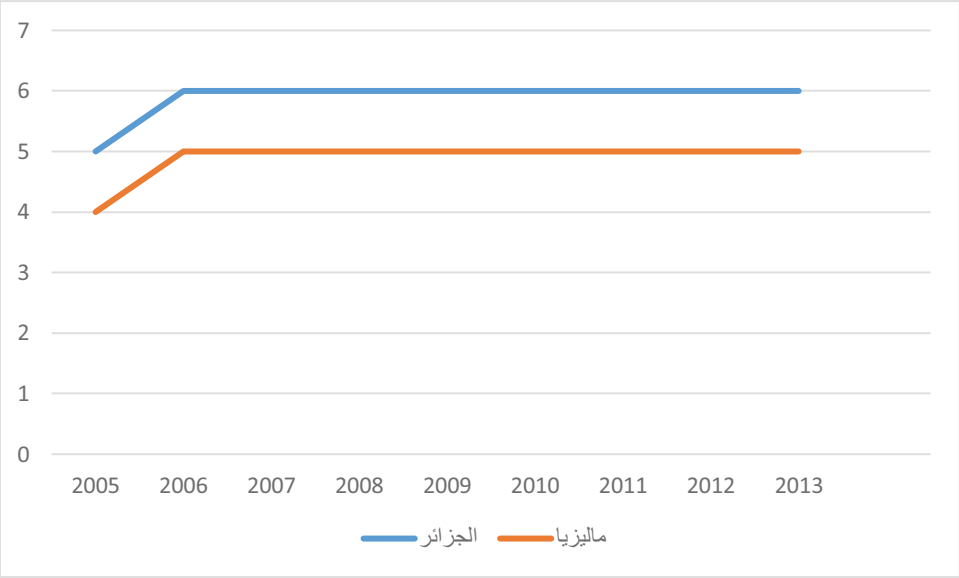

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على معطيات البنك الدولي، الموقع

http://data.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع: 2021/04/28.

حافظت كل من الجزائر وماليزيا على صحة الأفراد ورفاهيتهم، حيث شهدت خدمات الرعاية الصحية في الجزائر بعض التحسن مقارنة بما كانت عليه إذ سجلت نسبة 6% خلال كل السنوات، كذلك ماليزيا حيث سجلت نسبة 5% لكل السنوات بسبب تحسن الرعاية الصحية في كلا البلدين مما أدى الى عدم الزيادة في الوفيات.

الشكل رقم (3–14): معدل وفيات الأطفال دون 5سنوات (لكل 1000 مولود حي)

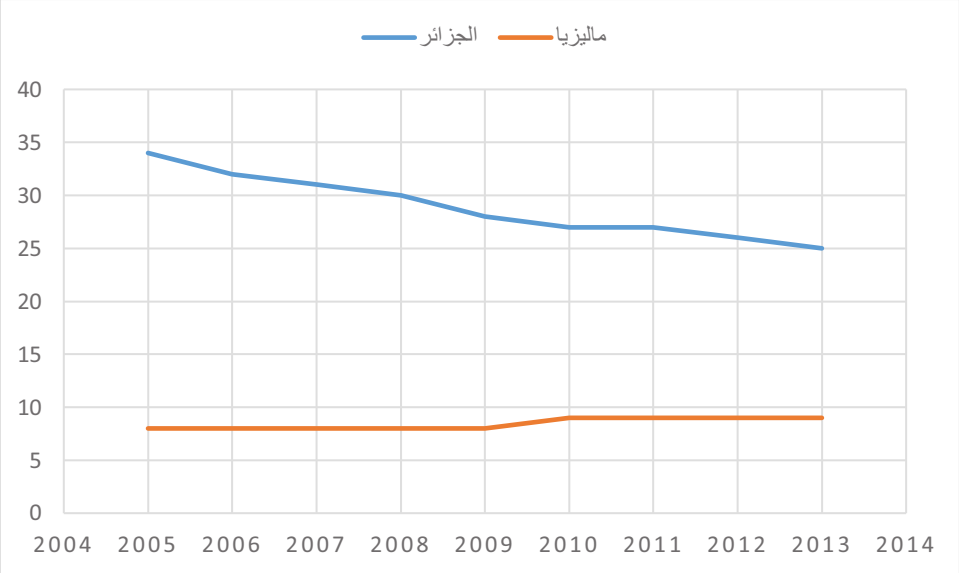

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على معطيات البنك الدولي، الموقع

http://data.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع: 2021/04/28.

عرف عدد وفيات الأطفال الأقل من 5سنوات في الجزائر انخفاضا من 34% سنة 2005 إلى 25% سنة 2013، مما يؤكد لنا ان هناك تحسن مستمر لحالة الأطفال الصحية، كما يدل هذا الانخفاض الملحوظ إلى الاهتمام بصحة الأم في مجال مراقبة الحمل وتحسين الولادة، والتكفل برعاية الامومة والمتابعة الصحية للأم والطفل قبل وبعد الولادة ارتفاعا كبيرا.

أما في ماليزيا فشهدت القليل من الزيادة قدرت ب 9% من سنة 2010 الى سنة 2013، بعدما كانت 8% ومستقرة من سنة 2005 الى سنة 2009. ورغم هذا فتبقى ماليزيا أحسن من الجزائر بكثير من ناحية معدل وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات.

الشكل رقم (3-15): الزيادة السكانية (%سنويا)

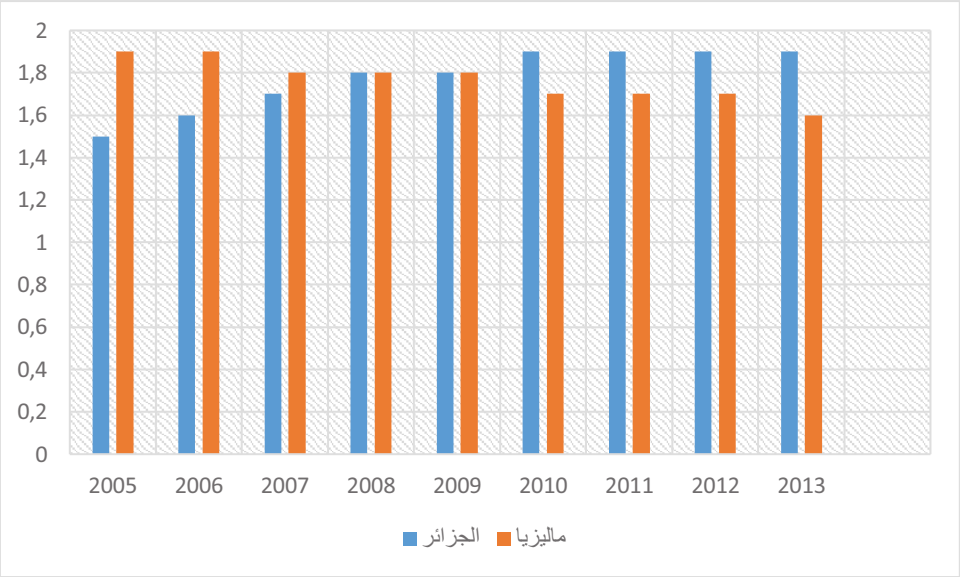

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على معطيات البنك الدولي، الموقع

http://data.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع: 2021/04/28.

سجلت الجزائر في الزيادة السكانية ارتفاعا متتاليا، حيث أن عدد السكان تزايد بنسبة 1.5% سنة 2005 إلى نسبة 1.9% سنة 2013، على عكس ماليزيا التي سجلت انخفاضا طفيفا بنسبة 1.9% سنة 2005 إلى نسبة 1.6 %سنة 2013.

الشكل رقم (3-16): العمر المتوقع عند الولادة (اجمالي بالسنوات)

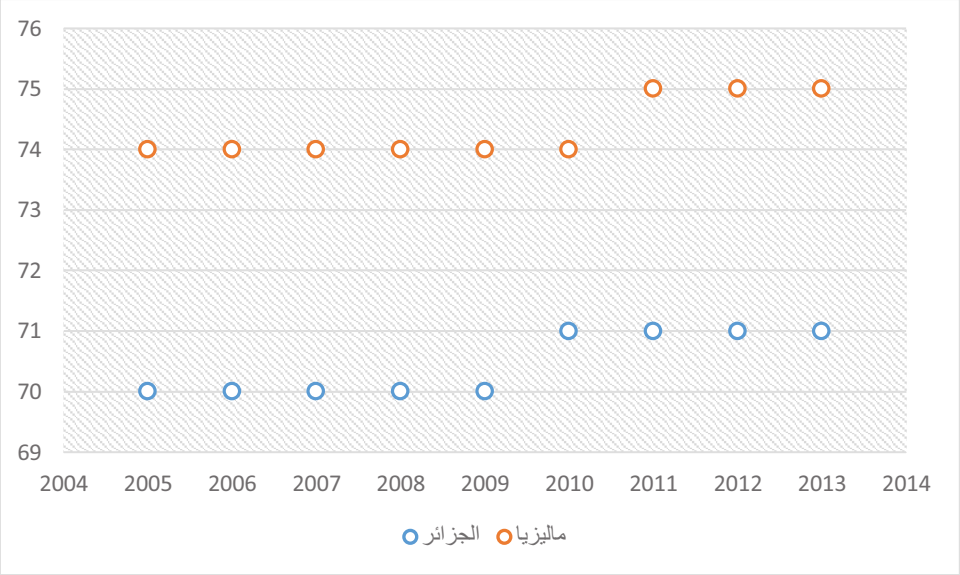

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على معطيات البنك الدولي، الموقع

http://data.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع: 2021/04/28.

العمر المتوقع عند الولادة في كل من الجزائر وماليزيا شهد تحسنا ملحوظا حيث انتقل من 70سنة 2005 إلى 71 سنة 2013 هذا في الجزائر. أما في ماليزيا فسجل 47سنة 2005 الى 75 سنة 2013 وهذا بسبب تحسن ظروف مستوى المعيشة للأفراد، ويبين الجهود المبذولة من قبل كلتا الدولتين في مجال تحسين قطاع الرعاية الصحية.

الجدول رقم (3-12): الانفاق على الرعاية الصحية، القطاع العام (% من اجمالي الانفاق على الرعاية الصحية)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	70.5	69.6	70.8	72.9	70.6	68.4	70.5	73.5	74.2
ماليزيا	51.4	55.1	54.4	55.8	58.8	57.3	54.9	55.2	54.8

المصدر: البنك الدولي، الموقع: http://data.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع 2021/04/28

شهد معدل الانفاق على الرعاية الصحية في الجزائر تذبذبا حيث سجل أدنى نسبة بلغت 68.4%كانت سنة 2010. ورغم معدل الانفاق الكبير الذي تنفقه على الرعاية الصحية الذي بلغ 74.2% سنة 2013 إلا أن النظام الصحي فيها يعد متأخرا نسبيا مقارنة بالإمكانيات المادية، المالية، والبشرية المخصصة له. أما عن دولة ماليزيا فعرفت أيضا تذبذبا في معدل الانفاق على الصحة فاقل نسبة كانت 51.4 %سنة

2005 أما أعلى نسبة فكانت 58.8 %سنة 2009 إلا أن هذه معدلات تبقى ضئيلة بالنسبة للجزائر. بنسبة 54.8% سنة 2013 مقارنة بالجزائر التي سجلت 74.2% من نفس السنة.

جدول رقم (3-13): الانفاق على الرعاية الصحية (% من اجمالي الناتج المحلي)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	3.2	3.4	3.8	4.2	5.2	4.8	5.1	6.0	6.6
ماليزيا	3.3	3.7	3.6	3.5	4.0	4.0	3.9	4.0	4.0

المصدر: البنك الدولي، الموقع: http://data.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع 2021/04/28

تضاعفت النفقات الصحية بثلاث مرات في الجزائر من نسبة الناتج المحلي، حيث انتقلت من سنة 2005 بنسبة 3.2% الى 6.6 %سنة 2013، أما في ماليزيا فارتفعت بنسب طردية حيث كانت 3.3%سنة 2005 وواصلت الارتفاع حتى سنة 2013 بنسبة بلغت 4.4، بالرغم من تفوقها على الجزائر في الانفاق في كل من سنة 2005 و2006 ب 3.3%و3.4 %في الجزائر إلى 3.3% و3.7 %في ماليزيا.

جدول رقم (3-14): نصيب الفرد من الانفاق والرعاية الصحية (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	311	319	271	210	195	201	147	114	98
ماليزيا	423	418	391	349	289	293	260	226	183

المصدر: البنك الدولي، الموقع: http://data.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع 2021/04/28

بالرغم من الارتفاع المستمر للنفقات العامة على قطاع الصحة، في دولتي الجزائر وماليزيا، إلا أن نصيب الفرد من الانفاق من الرعاية، ظل في تراجع مستمر حيث شهد انخفاض من 319 دولار أمريكي سنة2006 إلى 98 دولار أمريكي سنة 2013 في الجزائر. نفس الحالة في ماليزيا حيث شهد انخفاض من 423 دولار أمريكي سنة 2005 الى 183 دولار أمريكي سنة 2013.

- **أثر الصحة على النمو الاقتصادي في الجزائر وماليزيا:**

من خلال تحليل معطيات الجداول والأشكال المذكور سابقا، تمت ملاحظة أن الوضع الصحي في الجزائر يتوجه نحو التحسن، بالمقارنة عما كان عليه سابقا في السنوات الماضية إذ كان في حالة مزرية بسب بعض الأمراض. ورغم هذا التحسن في حالة الأفراد الصحية بسبب انخفاض معدل الوفيات بسبب الاهتمام بالنساء أثناء الحمل وحسن الرعاية بالأمومة والطفولة والتحسن في الظروف المعيشية، فإن ذلك لا يغطي على

الارتفاع المستمر والمتزايد للأمراض المختلفة (السكري، السرطان، ضغط الدم..)حيث نجد إن الوضع الصحي في الجزائر هش وخاصة مع ظهور بعض الأمراض رغم الميزانيات الضخمة الموجهة لقطاع الصحة مقابل رعاية صحية للمواطن الجزائري، وتنفق الجزائر ضعف ما تنفقه الدول الأخرى على قطاع الصحة مقابل رعاية الصحية جيدة، وهذا يدل على ضعف النظام الصحي الذي كان ومازال يبحث عن سياسة عامة لرفع المستوى الصحي. وهذا لا يغني عن دوره في زيادة وتحسين النمو الإقتصادي ومحاولة المضي قدما نحو التقدم ومجارات التطورات الحاصلة في المجال الصحي في عصر العولمة.

أما في دولة ماليزيا وتجربتها الناجحة في مجال تحقيق النمو الاقتصادي والتي كان من ضمنها الاهتمام بالقطاع الصحي من خلال توفير رعاية صحية ملائمة لجميع سكانها وقد تمكنت ماليزيا من تحقيق معدلات مرتفعة من خلال تحسين المؤشرات الاجتماعية للرأس المال البشري، تحسين الأحوال المعيشية، التعليمية والصحية للجميع سواءا الأصليين أو المهاجرين الذين ترحب السلطات الماليزية بتوطينهم وقد تمكنت من توفير مستويات معيشية لائقة للأغلبية بعد ارتفاع متوسط الدخل وتعتبر الصحة في ماليزيا الأفضل عالميا كل هذا ساهم بنسبة كبيرة في زيادة النمو الإقتصادي والتأثير عليه إيجابيا.

3- تجربة الانطلاق إلى النمو الاقتصادي في الجزائر وماليزيا

إن الإدارة الناجحة في المؤسسة الحديثة، هي التي سعت باستمرار إلى النمو والنجاح،[1] بتركيز اهتمامها على تخطيط وتنمية الموارد البشرية فيها. وأنها نظرت إلى المستقبل ورات احتمالاته، باعتبار أن المؤسسات أصبحت تعمل اليوم في إقتصاد ديناميكي، حيث التغيير فيه هو القاعدة وليس الاستثناء.

وما تجربة كل من الجزائر ماليزيا، إلا شاهدا على مدى التزاماتهم، اتجاه تجميع الرأس المال البشري وتحويله إلى طاقة وميزة تنافسية عالية، تم توجيهها إلى استثمارات فعالة، مبعثها هو إيمانهم بأن سر نهضتهما ونموهما يكمن في عقول أبناءها وسواعدهم.

ومنها ومن الطرح السابق سنتطرق في هذا المبحث، إلى كل جهود ومساعي كلتا الدولتين لبلوغ هدفهم المنشود، إلا وهو النمو الإقتصادي من خلال الاهتمام، والعناية بالرأس المال البشري.

3-1- الجهود المبذولة لتنمية الاستثمار في الرأس المال البشري في الجزائر: بذلت الجزائر –ولازالت– تبذل في سبيل تحقيق نمو لمواردها البشرية، وفي محاولة منها لخلق الرأس المال بشري، مجهودات كبيرة، وتمثلت فيما يلي:

3-1-1- استحداث نسق مؤسسي لتعليم الكبار مستمر مدى الحياة:

إن بناء الرأس مال بشري راقي النوعية في الجزائر، رهين من ناحية بقيام نسق مؤسسي كفؤ لتعليم الكبار، من أجل مكافحة فعالة لكافة أنواع الامية في الجزائر، وبالعمل بمبدأ التعلم المستمر مدى الحياة، حتى لخريجي النظام التعليمي، من ناحية أخرى.

3-1-2- المجهودات المبذولة في تطوير التعليم العالي:

عرف التعليم العالي نوعا من الاستقرار، في الأوضاع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، حيث شرعت الدولة في وضع مخططات تنموية خماسية 2002/1998 و2009/2005، وهدفت هذه المخططات إلى تصحيح الأخطاء الموجودة في القطاع، والحد من المشاكل التي عرفتها الفترة السابقة، وهذا بإيجاد السبيل الناجع للارتقاء بالجامعة، وإعطاءها مكانة دولية مرموقة من خلال التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، وتبني برامج جديدة لمواكبة التطورات العلمية المعاصرة، كما هدفت هذه الفترة إلى السعي نحو توثيق العلاقة بين العالم الأكاديمي(الجامعات ومؤسسات البحث العلمي)، والعالم الإقتصادي والصناعي خاصة، وقد تميزت

[1]- لبنى بابا سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 72.

هذه الفترة بإصدار القانون 99-05 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي والبحث العلمي الذي يهدف إلى[1]:

- جعل الجامعة مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني، من أجل تجنب التصلب الناجم عن اعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، كما أعاد هذا القانون إحياء نظام الكليات من جديد، وتحديد النظام البيداغوجي للتعليم العالي، تحقيقا لمبدأ المرونة حتى تمكن الجامعة من الإندماج مع المحيط الخارجي.

- رفع نوعية التعليم والتكوين، عن طريق تعزيز البحث العلمي، والتكنولوجي في مختلف التخصصات.

- توفير وسائل الإتصال ومد شبكة الانترنت، قصد رفع المستوى الثقافي والعلمي والمهني للطلبة والأساتذة.

- تكريس الاستقلالية المالية، وفرض المراقبة البعدية لمؤسسات التعليم العالي، حول الإنجازات التي توصلت إليها، ومدى جدوى المبالغ المنفقة على مشاريع البحث العلمي.

وبعد إدخال نظام LMD سنة 2004، وتطبيقه من طرف بعض المؤسسات الجامعية عبر التراب الوطني، سعت الدولة إلى وضع مخططين خماسيين، الأول الفترة 2009/2005 ويهدف إلى[2]:

- تهيئة الظروف الملائمة للاستمرار في توسيع الشبكة الجامعية، والسعي لتوفير أكثر من 500.000 مقعد بيداغوجي جديد.
- تحقيق التوازن الجهوي بتقريب الجامعات لمختلف الطلبة.
- السعي إلى انشاء خمس مكتبات جامعية مجهزة بمختلف المواد، والوسائل العلمية.

وسعت الدولة في المخطط الخماسي الثاني 2010/2006 إلى الاهتمام أكثر بالبحث العلمي، حيث وضعت مجموعة من الأهداف يمكن أن نلخص أهمها فيما يلي:

- السعي نحو زيادة عدد الأساتذة والباحثين، ليبلغ عددهم 32975 في افاق 2010.
- رفع عدد البحوث المنجزة من طرف المؤسسات، والمراكز البحثية الى 5430.
- السعي لتوفير كل الوسائل المادية والوثائق الضرورية، لتثمين نتائج البحث والتطوير.

[1]- محمد موساوي، **الاستثمار في راس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1970-2011)**، مذكرة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان-، الجزائر، 2015، ص 167-168.

[2]- نصيرة صالحي، شعيب قماز، مساعي لبناء راس المال البشري في الجزائر وفق مضامين المخططات التنموية الاقتصادية (2019/2001)، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد8/ العدد 15 جويلية 2019، ص 111.

3-1-3- إقامة وتدعيم اقتصاد قائم على المعرفة:

من خلال أعمال ملموسة ركزت على تعميم استعمالات تكنولوجيات الاعلام والاتصال، وجعلتها في قلب عمليات عصرنة الإدارة، وجزئا لا يتجزأ من برامج التنمية الشاملة والمستدامة، بما فيها تنمية الموارد البشرية، بالإضافة إلى العمل على إقامة مجتمع المعرفة.

والتي اعتمدت على[1]:

- إطلاق حريات الراي والتعبير والتنظيم، وضمانها بالحكم الصالح.
- النشر الكامل لتعليم راقي النوعية، مع إعطاء عناية خاصة لطرفي المتصل التعليمي، وللتعلم المستمر مدى الحياة.
- توطين العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التقني، في جميع النشاطات المجتمعية.
- التحول نحو نمط انتاج المعرفة في البنية الإجتماعية والإقتصادية.

3-1-4- تنمية الموارد البشرية وراس المال الفكري في الجزائر وفق المخطط الخماسي 2010-2015.

لقد عملت الحكومة الجزائرية في عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، في إطار برنامج التنمية الخماسي لسنة 2010-2015، على وضع الرأس المال البشري والتنمية البشرية مكانة متزايدة الأهمية، واعتبارها ركيزة أساسية لمواصلة مسار إعادة الأعمار الوطني. وقد خصص برنامج الاستثمارات العمومية غلاف مالي قدر ب 28 مليار دولار. وقد أدرج الاهتمام بتحسين مستويات التعليم في مختلف الأطوار، والتكفل الطبي وتحسين ظروف السكن، والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية.

فقد عملت الحكومة وفق برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 على تخصيص عدة مجالات، التي هدفت إلى تفعيل مؤشرات تحقيق التنمية الإنسانية ومنها وجدنا:

[1]- نصيرة صالحي، شعيب قماز، نفس المرجع السابق ذكره، ص 112.

- **تأمين قطاع الصحة:**

حيث تم تخصيص 619 مليار دج، وهذا بهدف انجاز 172 مستشفى، و45 مراب متخصص في الصحة، و377 عيادة متعددة الاختصاصات، و1000 قاعة علاج، و17 مدرسة للتكوين الشبه طبي، وأكثر من 70مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين.

- **ترقية البحث العلمي ورفع مستوى الاعلام والاتصال:**

فقد خصص البرنامج العمومي للتنمية أكثر من 250مليار دج. وتم لهذا الغرض تخصيص 100 مليار دج لتطوير البحث العلمي، و50 مليار دج للتجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الاعلام الآلي، ضمن كامل المنظومة التربوية ومنظومة التعليم والتكوين، و100مليارد ج لوضع الحكامة الإلكترونية.

- **تحسين الخدمة العمومية:**

حيث تم تخصيص حوالي 379 مليار دج، لقطاع العدالة في إطار تحسين الخدمة العمومية، فقد تم انشاء 110 مجلس قضاء، وأزيد من 120 مؤسسة عقابية، وانشاء حوالي عشرة محاكم إدارية.

- **فك العزلة وانشاء شبكة الطرق:**

فقد خصص ازيد من 3.100 مليار دج، من أجل إتمام شبكة الطريق السيار شرق-غرب، وإنجاز وتحديث حوالي 20 مناء للصيد البحري، وتعزيز ثلاثة مطارات.

- **التزويد بالمياه الصالحة للشرب واستكمال المشاريع الجارية:**

كرس البرنامج غلاف مالي قدر ب 286 مليار دولار، لبناء ستين منشاة قاعدية خاصة بالري، وإنجاز 35سدا، و25 نظام لتحويل المياه.

- **توفير وتحسين السكن:**

حيث تم تقدير أكثر من 3700 مليار دج، لقطاع السكن وتعلق الأمر بإنجاز 500000 وحدة سكنية ترقويه، و300000 وحدة سكنية لامتصاص السكن الهش، و770000 وحدة سكنية ريفي، وغيرها من المشاريع السكنية (سفارة الجزائر بالكويت برنامج التنمية الخماسي 2010-2014)[1].

[1]- لبنى بابا سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 75.

3-2- تجربة التعليم الماليزية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي:

لم يكن تحقيق ماليزيا لنمو اقتصادي مطرد إلا انعكاسا واضحا لاستثمارها البشر، فقد نجحت في تأسيس نظام تعليمي قوي، ساعدها على تلبية الحاجة من قوة العمل الماهرة. كما ساهم هذا النظام بفعالية في عملية التحول الاقتصادي، من قطاع تقليدي زراعي إلى قطاع صناعي حديث.

أن نجاح السياسات التعليمية في ماليزيا، أدى إلى أن يحقق الإقتصاد تراكما كبيرا من الرأس المال البشري، الذي هو عمود التنمية وجوهرها.

فقد أولت الحكومة عناية خاصة بالتعليم، خاصة التعليم الأساسي والفني، واستخدمت اعتمادات مالية كبيرة في مجالات العلوم والتقنية، وتم استقدام خبرات اجنبية في كافة مستويات التعليم العالي والتقني، لتلبية احتياجات سوق العمل المحلية، وهو ما ساهم في رفع مهارة قوة العمل، التي أصبحت من المزايا التفضيلية للاقتصاد الماليزي[1].

ويمكن رصد أهم السياسات التعليمية التي انتهجتها الحكومة الماليزية، وتكلفتها الاقتصادية والنتائج المثمرة التي حققتها هذه السياسات، على مدى العقود الماضية فيما يلي[2]:

3-2-1- المنظومة التربوية والجودة في التعليم:

لقد أوصى تقرير حكومي على، "أن احدى المتطلبات الجوهرة لسياسة التعليم، هو تهيئة جميع المدارس الإبتدائية والثانوية إلى المستقبل، وإلى أمال الماليزيين وتطلعاتهم". فأولت ماليزيا التعليم أهمية قصوى، واهتمت بالكبار والصغار بغية القضاء على الأمية، من خلال ضمان التعليم الإبتدائي والثانوي المجاني.

لقد بلغت نسبة الذين أحسنوا القراءة والكتابة، عام 2000 حوالي 93.8% من جملة الساكنة، مقارنة ب 53% عام 1970. وان 99%من الأطفال الذين بلغوا العاشرة من العمر قد سجلت أسماؤهم في المدارس، وإن 92% من تلاميذ المدارس الإبتدائية قد انتقلوا إلى المرحلة الثانوية، كما يعاقب القانون الماليزي الإباء الذين لا يدرسون أبناءهم. فقد ارتفع نصيب الفرد من نفقات التعليم من 145 مليون دولار أمريكي عام 1996، إلى 150مليون دولار عام 2000. لقد ساعدت الحكومات الفيديرالية، والحكومة المركزية الأسر الفقيرة على توفير الكتب والتكاليف، وتقديم منح دراسية للمدارس الداخلية في المناطق الريفية، المنح الدراسية

[1]- لبنى بابا سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[2]- العربي العربي، **فجر ماليزيا تجربة تنموية والنجاح الاقتصادي**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ص 34- 36.

للتدريب الجامعي. وتماشيا مع أهداف التنمية الألفية بلغت نسبة التمدرس في التحضيري 95%، التعليم الإبتدائي 98%، التعليم الثانوي 89%، عام 2015 حسب احصائيات وزارة التربية الماليزية.

لقد ركزت الحكومة على جودة التعليم، واعتبرتها جوهرية في تعزيز تنمية الرأس المال البشري، وتوفير العمالة الماهرة ورفع الإنتاجية، وتحسين جاذبية الاستثمار.

3-2-2- اقتصاد المعرفة والبعد التكنولوجي:

لقد وضعت الحكومة الأجهزة والبرامج الحديثة لتطوير التعليم العالي، فرسمت خططا تتوافق والمعايير الدولية في نظم التدريس، وتحديد التخصصات بالجامعات، وتشجيع التعاون والتبادل العلمي مع الجامعات العالمية، قصد اكتساب المعارف والخبرات. ووفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) 2004، فإن دور الإبداع والتكنولوجيا والابتكار، قد أعاد تشكيل النمط الشامل للإنتاج الثقافي، والتجارة في جميع أنحاء العالم. وحاليا جميع قطاعات الإقتصاد تحتاج هذه العناصر للحفاظ على الاستدامة.

كما اعتبرت ماليزيا العلم والتكنولوجيا، وسيلة مهمة لمواجهة تحديات العولمة. فشجعت الطلبة على الاهتمام به، في الطورين الثانوي والجامعي بغية زيادة عدد العلماء، وخلق بيئة مواتية للأنشطة في مجال البحث والتطوير.

3-2-3- التزام الحكومة بمجانية التعليم الأساسي:

حرصت الإدارة الماليزية منذ أن اخذت البلاد استقلالها في 1957م، على تقديم خدمات التعليم الأساسي مجانا، وكنتيجة منطقية للدعم والتسهيلات الكبيرة التي قدمتها الدولة، فان الزامية التعليم أصبحت من الأمور التي لا جدال فيها[1].

[1]- نفس المرجع السابق ذكره، ص 36.

3-2-4- الاهتمام بالتعليم ما قبل المدرسة (الرياض):

اهتمت الحكومة بالتعليم فيما قبل المدرسة، الذي شمل الأطفال بين الخامسة والسادسة، واعتبر قانون التعليم لسنة 1996م التعليم فيما قبل المدرسة جزءا من النظام الاتحادي للتعليم، واشترط أن تكون جميع دور الرياض وما قبل المدرسة مسجلة لدى وزارة التربية، ولزم كذلك تطبيق المنهاج التعليمي المقرر من الوزارة.

3-2-5- تركيز التعليم الإبتدائي على المعارف الأساسية والمعاني الوطنية:

تم التركز في هذه المرحلة على تعليم التلاميذ القراءة والكتابة، والإلمام بالمعارف الأساسية في الحساب والعلوم، وبدأت مرحلة التعليم الإبتدائي في السن السادس من العمر، واستمرت ست سنوات.

3-2-6- توجيه التعليم الثانوي نحو خدمة الأهداف القومية:

حيث قدمت المدارس في هذه المرحلة تعليما شاملا، حيث شمل المقرر الدراسي كثيرا من المواد الدراسية، مثل: العلوم والآداب والمجالات المهنية والفنية، التي أتاحت للطلاب فرصة تنمية وصقل مهاراتهم. مرت المرحلة الثانوية أولا بالمدارس الثانوية الصغرى (شبيهة بالإعدادية او المتوسطة في البلاد العربية)، وثانيا المدارس الثانوية العليا (شبيهة بالمدارس الثانوية).

3-2-7- العناية بتأسيس معاهد تدريب المعلمين والتدريب الصناعي:

أولت الحكومة عناية خاصة بتأسيس معاهد خاصة، لتدريب المعلمين وتأهيلهم على المستوى القومي، وهدفت هذه المعاهد إلى تزويد قطاع التعليم، بالتوجيهات المهمة للمعلمين والتفتيش والتأهيل التربوي.

3-2-8- التوافق مع التطورات التقنية والمعلوماتية:

توافقا مع ثورة عصر التقنية في مجال الاتصالات والمعلومات. خطت الحكومة الماليزية نحو إعادة تصنيف المدارس الحكومية، بالاتجاه نحو إقامة العديد مما عرف بالمدارس الذكية، التي توفرت فيها مواد دراسية، ساعدت الطلاب على تطوير مهاراتهم، واستيعاب التقنية الجديدة[1].

[1]- لبنى بابا سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 75.

3-2-9- توظيف التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد:

حاولت كل الجامعات إتباع المعايير العالمية في التدريس، ونظم الدراسة وتحديد التخصصات والمناهج الدراسية، بينما العديد من الفروع الجامعية للجامعات الأجنبية.

وضعت الحكومة الأجهزة والبرامج الحديثة لتطوير التعليم العالي والجامعي، وتشجيع العلاقات والروابط بين الجامعات العالمية الشهيرة والمماثلة، لاكتساب الخبرة والتجربة والتطوير.

3-2-10- الربط بين التعليم وانشطة البحوث:

قامت الحكومة بتأسيس قاعدة ممتدة لشبكة المعلومات في المؤسسات الجامعية، وإمدادها بمواد المعرفة والبنية التحتية الأساسية في هذا الصدد. ودعمت الحكومة جهود الأبحاث العلمية في الجامعات، بواسطة مؤسسة تطوير التقنية الماليزية، وهي تشجع الروابط بين الشركات والباحثين والمؤسسات المالية والتقنيين، من أجل استخدام أنشطة البحث الجامعية لأغراض تجارية[1].

[1]- لبنى بابا سعيد، مرجع سبق ذكره، ص77.

خلاصة الفصل

شرعت كل من الجزائر وماليزيا في الإستثمار في الرأس المال البشري، في وقت متأخر عن المناطق الأخرى، غير أنها حالما شرعت في ذلك، فإنها أنفقت بشكل عام، نسبة من إجمالي ناتجها المحلي على التعليم، ورفعت بسرعة من متوسط مستوى التعليم بين سكانها، ونتيجة لذلك تمكنت كلتا الدولتين من تحسين إمكانية الحصول المتساوي على التعليم في كافة مراحله، وتعد هذه إنجازات رائعة، حيث بلغ مستوى الإلتحاق الكامل في مرحلة التعليم الإبتدائي، وزادت معدلات الإلتحاق في المدارس الثانوية ومرحلة التعليم العالي. بأضعاف وقد توجهت إنجازات الدولتين بسد فجوة التعليم بين الجنسين. وقد أصبحت المساواة بين الجنسين شبه كاملة في كافة مراحل التعليم، وقد أدى هذا الإستثمار أيضا إلى تحسن في مستويات التعليم، وبعض القدرات الأساسية المعينة، وقد انخفضت معدلات الأمية، وإنخفض بسرعة الفرق المطلق بين الذكور والإناث، في معدلات محو الأمية البالغين، ومن حيث نواتج تعليم الطلاب، تسجل درجات جيدة نسبيا، وعلى الرغم من هذه التحسينات، لا يزال الإنجاز التعليمي للجزائر متدني مقارنة مع ماليزيا، ورغم التطور الذي شهدته في السنوات الأخيرة، إلا أنه لا تزال بعيدة عن المستوى المأمول، كما أن التحسن المستمر الذي عرفته المؤشرات المرتبطة بحجم النفقات العامة على قطاع الصحة في الجزائر، لحقت تقريبا ماليزيا في كافة مراحل التعليم والرعاية الصحية ونمو النمو الإقتصادي، فإنها لا تزال متخلفة إذ أن ماليزيا تحتل الصدارة، في كافة المجالات المتعلقة بالتعليم، والصحة، والنمو الاقتصادي في الجزائر.

الخاتمة العامة

يعتبر العنصر البشري المحرك الرئيسي لعوامل الإنتاج الأخرى، اذ يجب الاستثمار فيه بطريقة فعالة حتى يساهم مساهمة إيجابية في تحقيق النمو الاقتصادي. وذلك من خلال الاهتمام بالتعليم والبحث والتطوير والتدريب والصحة من أجل توفير العدد والنوعية المناسبة من العمالة المؤهلة والقادرة على خلق التميز والسير بعجلة النمو. فالتعليم يسهم في زيادة النمو بصورة مباشرة من خلال ما يقدمه له من قوى بشرية متعلمة وذات خبرة ومن معارف علمية متنوعة.

كما تعد الصحة ركيزة أساسية من ركائز تحقيق النمو بمختلف مجالاته في المجتمعات، لذلك تسعى دول العالم بما فيها الجزائر وماليزيا إلى العمل على التحسين المستمر للخدمات الصحية المقدمة للأفراد، باعتبار هذا الأخير عامل مهم وأساسي في النمو الاقتصادي، إلا أن عملية اعدادها تتطلب نظام تعليمي وتكويني كفؤ وفعال من أجل تحضير للدخول إلى سوق العمل والمساهمة في خلق الثروة.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتجيب على الإشكالية التالية:

ما أثر الاستثمار في الرأس المال البشري لتحقيق النمو الاقتصادي لكل من الجزائر وماليزيا؟

وكمحاولة للإجابة على هذه الإشكالية وما يندرج تحتها من تساؤلات فرعية تم اثبات نتائج اختبار الفرضيات والمتمثلة في:

نتائج اختبار الفرضيات: بناءا على محصلات الدراسة، توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

الفرضية الأولى:

لقد أثبتت الدراسة صحة الفرضية الأولى القائلة بأن التعليم يساهم في دولتي الجزائر وماليزيا من خلال الكوادر البشرية عالية التأهيل في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وقد تم اثبات هذه الفرضية من خلال

الدراسة التطبيقية، حيث تبين ان التعليم عامل من اهم عوامل تراكم الرأس المال البشري التي تساهم في النمو الاقتصادي وربما قد تكون مساهمته أكبر من مساهمة الراس المال المادي لان العامل المتعلم (المكون والمدرب) أكثر إنتاجية من العامل غير المتعلم.

الفرضية الثانية:

كما اثبتت الدراسة صحة الفرضية الثانية تحسين الظروف الصحية في كل من الجزائر وماليزيا تعتبر الية لتحقيق النمو الاقتصادي، وتم اختبار هذه الفرضية من خلال الدراسة التطبيقية والتي تبين من خلالها مساهمة الاستثمار في الصحة والتغذية في زيادة إنتاجية الفرد وبالتالي يسهم في زيادة الاقتصاد القومي وافضل أسلوب لتحقيق نتائج صحية قد يتمثل في الانفاق المباشر الذي يحسن التغذية ويشجع على مواجهة المشكلات السلبية التي يعاني منها المجتمع، ويكون الشخص المتعلم اكثر قدرة على اكتساب المعارف الجديدة واكثر اهتماما برعاية صحته وصحة اسرته.

الفرضية الثالثة:

مكنت الدراسة من اثبات أن الاهتمام بالتعليم والصحة يزيد من فاعلية الاستثمار في الرأس المال البشري، وقد تم اثبات هذه الفرضية من خلال الدراسة التطبيقية التي تبين من خلالها أن كل من التعليم والصحة يساهمان في زيادة النمو الاقتصادي.

النتائج:

بعد دراسة هذا الموضوع ومن خلال تطرقنا لمختلف فصوله توصلنا إلى النتائج التالية:

1- الاستثمار في الرأس المال البشري من مقومات تحقيق تنمية بشرية مستديمة الذي بات يشكل بحق "ثروة الأمم" في زمن العولمة وهذا ما تؤكده نظرية خلاص الأدبيات الحديثة الى الرأس المال البشرية ونظرية النمو

الداخلي وهو ما تؤكده عمليا تجربة الاقتصاديات الصاعدة التي ركزت في استراتيجياتها التنموية على أولية الاستثمار في الإنسان، إذ أن مسيرة نمو الرأس البشري يرتبط بشكل وثيق بمسيرة نظريات النمو ونظريات الاقتصادي، فالتنمية البشرية هي جزء من كل عملية التزاميه الاقتصادية والاجتماعية.

2- إن الاستثمار في التعليم نوع خاص من الاستثمار البشري ذو عوائد عالية لأن تكاليفه تعوض بشكل كبير من خلال الفوائد المتراكمة للتعليم على الأفراد المتعلمين والمجتمع ككل في صورة مكافئات أعلى وانتاجية متزايدة.

3- إن القيمة الاقتصادية للتعليم ترتبط بإسهامه في الاقتصاد في جوانبه المختلفة وبالذات الإنتاجية منها وبما إن نوعية العنصر البشري ومعارفه ومهاراته تتأثر بعوامل عديدة منها التعليم والتدريب وغيرها وبما أن التعليم يعتبر القاعدة الأساسية والمهمة التي تبنى عليها المعارف والمهارات فقد ركز الباحثون على الأدوار والمهام الاقتصادية للتعليم على اعتبار التعليم استثمارا في الإنسان ومن ثم اعتباره شكلا من أشكال الرأس المال الذي يجب تكوينه (أطلق عليه الرأس المال البشري).

4-التعليم هو أعظم استثمار للمجتمع في أفراده، فالحكومات تبذل كل ما في وسعها على كل المستويات لنشر التعليم بين مواطنيها في سبيل النجاح للفرد في حياته تخصص له سنويا نصيبا من ميزانيتها.

5-ترتبط صحة الافراد الجيدة بأدائهم الاقتصادي، إذ أن الشخص الذي يتمتع بصحة جيدة لا يعمل بكفاءة أكبر فحسب ولكنه يكرس أيضا وقتا أكثر للأنظمة الإنتاجية، فالمجتمعات التي تشهد تحسنا في المستوى الصحي العام تحقق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي، وبالعكس فإن تفشي الأمراض- خاصة الأمراض الوبائية والمستعصية- يعرقل جهود النمو ويضعف الأداء الاقتصادي في البلدان النامية والفقيرة.

6-واستنادا إلى الأدلة الاقتصادية توحي البحوث على المستوى الكلي بأن الرأس المال الصحي يؤثر إيجابيا على الناتج الكلي، وتتضح روابط الصحة بالناتج المحلي، حيث أن" العمال الذين يتمتعون بصحة جيدة أكثر إنتاجية من العمال المشابهين لهم في نواح أخرى".

7-إن الاستثمار في الصحة كما يعد سبيلا لرفع معدلات النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية، يعد كذلك أولوية في برامج تقليص الفقر في البلدان متدنية الدخل، ولكن بسبب شح الموارد فإن البلدان الفقيرة عاجزة عن تخصيص ما يلزم من إنفاق على الصحة إذ تظل تخصيصاتها جد متواضعة.

8-تعتبر الجزائر من الدول التي اهتمت بالرأس المال البشري وذلك بتخصيص مبالغ هائلة، لتحسين مستويات النفقات العمومية على التعليم بمختلف مستوياته من اجل ابراز اليد العاملة المؤهلة، ورغم هذه المجهودات المبذولة إلا أنها مازالت تنتظرها تحديات كبيرة لبلوغ المستوى المنشود.

9-تعتبر ماليزيا ومن خلال تجربتها الناجحة مثالا يحتذى به من خلال ما بذلته من مجهودات على قطاع التعليم والذي توليه أهمية كبيرة، وذلك لتكثيف الاستثمار فيه واستخراج كوادر وكفاءات بشرية مؤهلة ذات خبرة عالية.

10-إن زيادة الاقبال على التعليم الذي لاحظناه من خلال تحليلنا للنظام التعليمي في الجزائر وماليزيا يتطلب بالضرورة زيادة الانفاق عليه لما يتطلب ذلك توفير ابنية مدرسية ومعلمين وأجهزة وغير ذلك من متطلبات المؤسسات التعليمية، ونظرا لارتفاع الأسعار أيضا فالدولة مكلفة بضرورة توفير الانفاق على التعليم للمحافظة على مستواه والارتفاع بكفاءته الداخلية والخارجية.

11-ساهم الرأس المال البشري المتراكم بفضل الاستثمارات التعليمية المبذولة في الجزائر وماليزيا في النمو الاقتصادي خلال الفترة الدراسية 2005-2013 مساهمة إيجابية.

12-لا شك أن الجهود التي بذلتها الجزائر لتحسين الوضع الصحي على مدار العشرية الأولى من الالفية الثالثة جد معتبرة، وهو ما جسدته الاعتمادات المعتبرة المخصصة لهذا القطاع ضمن مختلف المخططات والبرامج التنموية والتي ما فتئت تتضاعف من سنة إلى أخرى، إلا ولسوء الحظ لم تذر هذه الجهود بنتائج إيجابية لضعف النتائج المحققة مقارنة الى حجم الإمكانيات المرصودة.

13-بخصوص المجهودات المبذولة من طرف ماليزيا على القطاع الصحي من خلال تجربتها، فقد استطاعت الخروج بنتائج إيجابية ومساهمة في زيادة النمو الاقتصادي والزيادة في معدلاته بنسب تفوق الجزائر بكثير من خلال تحسين الظروف الصحية والاجتماعية للأفراد.

14-من خلال تتبع تطور مؤشرات الصحة في الجزائر خلال المدة الزمنية 2005-2012، يتضح بجلاء الارتفاع المستمر الذي عرفته مختلف تلك المؤشرات وهو ما يعكس في جانب منه أهمية الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل تقليل مظاهر الفقر وسوء التغذية وانتشار الأمراض والاوبئة، إلا أنها تبقى غير كافية.

وصفوة القول يمكن القول إن تمنية العنصر البشري تؤدي دورا فعالا في النمو الاقتصادي من خلال الاستخدام الأمثل للموارد، وبذلك يعد تعظيم وزيادة الناتج القومي دالة في التنمية البشرية ومواردها وأن العلاقة بينهم تعد تبادلية، إذ أن ارتفاع متوسط الفرد من الناتج القومي يؤدي دورا إيجابيا في النمو الاقتصادي.

ومن هنا يتبين أن الاستثمار في الرأس المال البشري من خلال توفير كل من تعليم فعال ورعاية صحية جيدة يؤدي حتما إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وتطورها.

ومن هنا نكون قد خلصنا الى الإجابة حول إشكالية الدراسة المذكورة انفا.

التوصيات:

بناءا على النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، تم اقتراح التوصيات التالية:

1-التأكيد على أهمية التعليم بتشجيع الافراد على الانتساب له كونه يساهم في اكتسابهم مهارات وتأهيل عالي تحتاجه عملية النمو الاقتصادي.

2-الاهتمام المستمر بالباحثين والطلبة المتوفقين في كل التخصصات، وتمكينهم من الاستفادة من تربصات وبرامج تدريبية بالخارج لزيادة معارفهم. يجب أن تكون تنمية الرأس المال البشري موجهة لأغراض عملية وملائمة لتلبية حاجات المجتمع.

3-تبني الحكومة لسياسات تحمل في طياتها أساليب دعم وتنمية الموارد البشرية.

4-الاهتمام بإصلاح المنظومة التربوية والتعليمية بمختلف مراحلها وتطوير البحث العلمي والتطوير من أجل تحقيق الابداع والابتكار من خلال خطط وطنية مدعومة باتفاقيات إقليمية ودولية.

5-الاهتمام بمسايرة التطورات التكنولوجية والتقنية والمعلوماتية، والاستفادة من التجارب الرائدة في مجال التنمية البشرية.

6-زيادة توفير التعليم (وذلك من خلال توفير التعليم مجانا).

7-توفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتغذية والتعليم والسكن وذلك لزيادة نمو مستوى حياة الأفراد.

افاق الدراسة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة ابراز دور الاستثمار في الرأس المال البشري في النمو الاقتصادي وذلك من خلال التركيز على الجزائر وماليزيا كتجربتين ناجحتين في هذا المجال، التي نرجو أن نكون قد وفقنا في الالمام بجوانبها على الوجه المرضي، كما نقترح بعض المواضيع كانطلاقة لدراسات جديدة مثل:

-دور الانفاق على التعليم في النمو الاقتصادي.

-العائد من الصحة ودورها في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

– خشيب جلال، **النمو الاقتصادي**، قسم الاقتصاد والمال، دار النشر شبكة الالوكة.

– صالح معمار صلاح، **التدريب الأسس والمبادئ**، ديبونو للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.

– عدنان مهدي، **التعليم في الجزائر أصول وتحديات**، دار المثقف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1439هـ-2018م.

– مخيمر محمد أمين، أبو طه موسى، **طريق لم يسلك بعد الإصلاح التعليمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، دار الكتاب الجامعي، العين-دولة الامارات العربية المتحدة-، الطبعة الأولى 1430هـ-2009م.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات الاكاديمية

– بابا سعيد لبنى، **دور الاستثمار في الرأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2013)**، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2015.

– بادي سوهام، **سياسيات واستراتيجيات توظيف تكنولوجيا المعلومات في التعليم نحو استراتيجية وطنية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي-دراسة ميدانية بجامعات الشرق الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري، الجزائر، 2005.

– براهيمي نادية، **دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة جامعة المسيلة-**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013.

– بلحسين رحوي عباسية، **النظام التعليمي الابتدائي بين النظري والتطبيقي-دراسة ميدانية في أوساط المدارس الابتدائية ببعض ولايات الغرب الجزائري-**، مذكرة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة السانيا، وهران، الجزائر، 2012.

– بن أحسن أمال، بوهالي نوال، **الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تحقيق التنمية المستدامة– دراسة حالة بعض الدول العربية–**، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر، 2012.

– بن خيرة عمر الفاروق، **دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر1990–2011**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، 2016.

– بن رمضان نجيمة، بادة ايمان، **الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في النمو الاقتصادي دراسة ميدانية وقياسية**، مذكرة ماستر، جامعة أبو بكر بلقايد–تلمسان–ملحقة مغنية، الجزائر، 2016.

– بن لحسن نورة، بايشي وهيبة، **التكوين عن بعد (التدريب الالكتروني) ودوره في تحسين أداء الأستاذ الجامعي–دراسة حالة أساتذة حديثي التوظيف بالجزائر–**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2020.

– بن يمينة سومية، **تمثيلات تلاميذ التعليم الثانوي نحو التكوين المهني–دراسة ميدانية على عينة من تلاميذ السنة ثالثة ثانوي بثانوية عبد الحق بن حمودة–سيرات–**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018.

– حافظ زحل، **إدارة المعرفة وأهميتها في تنمية رأس المال البشري–دراسة حالة لعدد من المؤسسات الجزائرية–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2018.

– دهان محمد، **الاستثمار التعليمي في الرأس مال البشري–مقاربة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر–**، مذكرة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010.

– صلعة سمية، **اقتصاديات التعليم في الجزائر دراسة قياسية**، مذكرة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2016.

– طراد لمية، **دور الاستثمار في الرأس مال البشري في تطوير اليقظة الاستراتيجية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز–مديرية التوزيع أم البواقي–**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015.

– طرشان حنان، **الاستثمار في رأس المال البشري ومتطلبات العمل في الجيل الثاني من مؤسسات المعلومات–دراسة ميدانية بجامعة بسكرة–**، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة 2–عبد الحميد مهري، الجزائر.

– طلال محمد، أبو الروس محمد، **دور رأس المال البشري في تجنيد الأموال في المؤسسات الأهلية العاملة في قطاع غزة–دراسة حالة المنظمات الاهلية في محافظة الوسطى–**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، 2015.

– عتو زهور، قران سمية، **تعليمية مادة التاريخ في المنظومة التربوية الجزائرية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجيلالي بونعامة–خميس مليانة–، الجزائر، 2017.

– عدة أسماء، **أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، الجزائر، 2016.

– علي التل كمال رشيد، **أثر التعليم على النمو الاقتصادي "حالة الأردن"**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، 1987.

– عمار بوصاق، **تطور القطاع المصرفي الجزائري وأثره على النمو الاقتصادي دراسة وصفية تحليلية خلال الفترة 1990–2013**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015.

– عودة شبير محمد منير، **دور أنظمة ذكاء الاعمال في تنمية رأس المال البشري في القطاع المصرفي الفلسطيني–دراسة حالة بنك فلسطين–**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية–غزة–، الجزائر، 2015 م–1436 هـ.

– قوادرية ربيحة، **مساهمة الاستثمار في رأس المال البشري في تسيير المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل–فرع جنرال كابل بسكرة–**، مذكرة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير–بسكرة–، الجزائر، 2016.

– مجناح فتحي، قنفود محمد، **تقييم جودة الخدمة الصحية في المستشفيات العمومية من وجهة نظر المريض دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية بولاية المسيلة (الزهراوي)**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2019.

– مدفوني مليكة، **الاستثمار في راس المال البشري لدعم القدرة التنافسية واشكالية تقييمه–دراسة حالة مؤسسة مناجم الفوسفات somiphos تبسة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباسسطيف–1–، الجزائر، 2018.

– مدفوني هندة، **الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل استراتيجي لتحسين جودة التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة–دراسة حالة بعض الجامعات الجزائرية–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، 2017.

– مرادسي حمزة، **دور جودة التعليم في تعزيز النمو الإقتصادي–دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010.

– مزيان بغداد، **أهمية استثمار الرأس مال البشري في التنمية البشرية**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، السعيدة، الجزائر، 2018.

– موساوي محمد، **الإستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الإقتصادي–حالة الجزائر (1970–2011)**، مذكرة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد القادر بلقايد–تلمسان–، الجزائر، 2015.

– ميلودي رحيمة، **رأس المال البشري أحد الركائز الأساسية لتطبيق إدارة المعرفة دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب gmsud–اوماش–بسكرة**، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.

– نورين فتيحة، **دور الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق الميزة التنافسية–دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر فرع مستغانم–**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018.

– ولد عمري عبد الباسط، **اسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980–2013**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016.

-كبداني سيدي احمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية- دراسة تحليلية وقياسية-**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013.

ثالثا: المجلات والدوريات العلمية

- بلحنافي أمينة، مختاري فيصل، **أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية من 1962 إلى 2012-**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية-عدد 2 /2016.

- حاجي فطيمة، **واقع السياسات التعليمية في ماليزيا ومدى استفادة الجزائر من هذه التجربة**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 4، جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، جوان 2014

- درج علي أحمد، **التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها**، مجلة جامعة بابل/العلوم الصرفة والتطبيقية/العدد 3/المجلد 23، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الأنبار، 2015.

- صالحي نصيرة، قماز شعيب، **مساعي بناء رأس المال البشري في الجزائر وفق مضامين المخططات التنموية الاقتصادية (2001-2019)**، المجلة الجزائرية للتنمية، المجلد 08/العدد 15/جويلية 2019.

- عيدة فلة، عيدة فوزية، **أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية باستخدام نموذج ardl خلال الفترة 1980-2014**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث: جوان 2018.

رابعا: المقالات

- **باللغة العربية:**

-العربي العربي، **فجر ماليزيا-تجربة تنموية والنجاح الاقتصادي**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، الجزائر.

- **باللغة الفرنسية:**

- Les principaux indicateurs du secteur de l'education nationale année scolaire 2019-2020.N915

– Les principaux indicateurs du secteur de l'education nationale année scolaire 2018-2019.N871

– Les principaux indicateurs du secteur de l'education nationale année scolaire 2018-2019.N870

خامسا: مواقع الأنترنت الرسمية

– http://data.albankaldawli.org